



إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

أكتوبر 2016

إعتراف

إن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هو إطار عمل تم إعداده من قبل مجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة وتم تنفيذه بالمشاركة مع الهيئات التابعة للانتوساي بما في ذلك مجموعة من الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بتجربة إطار العمل خلال سنوات 2013-2015 وبالتالي ساهمت في تطوير هذا الإطار. ومن جانبها قامت مجموعة التعاون لمانحي الانتوساي بتقديم الدعم المالي لإعداد هذا الإطار وطرحه على الصعيد العالمي.

وقد قام فريق العمل المنبثق عن مجموعة عمل الانتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة والمشكّل من الأجهزة العليا للرقابة في البحرين والبرازيل وتشيلي وألمانيا والهند والمكسيك والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة بالإضافة إلى أمانة سر منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الإفريقية للدول الناطقة بالإنجليزية وأمانة سر مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الناطقة بالفرنسية "CREFIAF" وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، بتنفيذ أعمال الإعداد الفني. وقد تم تنسيق أعمال فريق العمل بواسطة أمانة سر مانحي الانتوساي ضمن مبادرة تنمية الانتوساي. بالإضافة إلى ذلك قدمت بعض الأجهزة العليا للرقابة (وكذلك مجموعة مرجعية أوسع من أصحاب المصلحة المهتمين بالإطار) مدخلات في المراحل الأساسية من عملية الإعداد. وفضلا عن ذلك، تولت مجموعة عمل تمثل الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية تقديم مدخلات من وجهة نظر تلك الأجهزة بخصوص هذا النموذج. بالإضافة إلى ذلك تم تقديم الدعم لأعمال المراجعة والترجمة للأجهزة العليا للرقابة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في البرازيل وفرنسا وألمانيا والكويت والمكسيك والبرتغال والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وكذلك بنك التنمية للدول الأمريكية.

للاستفسارات:

يمكن إرسال الاستفسارات بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لفريق الإطار في مبادرة تنمية الانتوساي عبر البريد الإلكتروني التالي: SAIPMF@idi.no

صفحة مراقبة النسخة

رقم النسخة	الغرض	التاريخ	تم الاعتماد
0.1	مسودة لاجتماع مجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، المكسيك، يونيو 2012	21 مايو 2012	مارتن ألكروفت
1.1	المسودة الداخلية لفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	17 يوليو 2012	مارتن ألكروفت
0.2	المسودة الخارجية للتعليقات وتجارب المرحلة 1	14 سبتمبر 2012	مارتن ألكروفت
1.2	المسودة الداخلية لفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	26 فبراير 2013	مارتن ألكروفت
2.2	المسودة الداخلية للمجموعة المرجعية بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	8 مايو 2013	مارتن ألكروفت
0.3	مذكرة العرض لمجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، ليماء، يوليو 2013	28 مايو 2013	مارتن ألكروفت
الإصدار التجريبي	الإصدار التجريبي المعتمد من مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة	12 يوليو 2013	مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة
1.3	المسودة الداخلية والاختبار لفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	22 يناير 2016	واي أرنيسين
2.3	المسودة الداخلية لمجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة والمجموعة المرجعية بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	19 فبراير 2016	واي أرنيسين
الإصدار المعتمد	مسودة مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة	26 مايو 2016	مارتن ألكروفت
الإصدار المعتمد	المسودة المحدثة لمجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة	15 أغسطس 2016	مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة
الإصدار المعتمد	الإصدار المصحح	29 سبتمبر 2016	مارتن ألكروفت
الإصدار المعتمد	متضمنة التقديم	24 أكتوبر 2016	مؤتمر الإنتوساي

ملاحظة بشأن استخدام مراقبة الإصدار

سوف تكون الإصدارات المحدثة لفريق العمل والمجموعة المرجعية بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 0.1 و 1.1 و 2.1 إلخ سوف تكون الإصدارات المحدثة لمجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة هي 0.1 و 0.2 و 0.3 إلخ

قائمة الاختصارات

منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الإفريقية للدول الناطقة بالإنجليزية .	AFROSAI-E
أداة تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (IDI).	iCAT
مبادرة تنمية الإنتوساي .	IDI
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) .	INTOSAI
إنتوسينت (التقييم الذاتي للنزاهة): آلية لتقييم مدى ضعف وثبات الأجهزة العليا للرقابة أمام مخالفات النزاهة التي تتعرض لها، وقد تم تطويرها من قبل المحكمة الهولندية للرقابة المالية.	IntoSAINT
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	ISSAI
لا يتطبق	NA
الإنفاق العام والمساءلة المالية	PEFA
إطار مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية	PEFA PI
إدارة المال العام	PFM
ضمان الجودة	QA
رقابة الجودة	QC
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI
إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	SAI PMF
تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة	SAI-PR
فريق عمل الإنتوساي حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة	WGVBS

جدول المحتويات

3	صفحة مراقبة النسخة
4	قائمة الاختصارات
9	تقديم
12	1. نبذة عن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12	1.1. الخلفية والغرض
14	2.1. استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
15	3.1. نطاق وتغطية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
17	4.1. نبذة عن تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية
17	5.1. نبذة عن مجموعة مؤشرات الأداء
18	6.1. منهجية التقييم
18	1.6.1. مراحل تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
23	2.6.1. التقييم القائم على الأدلة
25	3.6.1. تحديد أنواع الرقابة التي ستخضع للتقييم
27	4.6.1. أخذ عينات من ملفات الرقابة للفحص
28	2. إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة
30	1.2. كيفية إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة
30	2.2. محتويات تقرير تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة
30	تمهيد
30	أ) الملخص التنفيذي
31	ب) بيان المراجعة المستقل
32	ج) ملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره
37	د) استخدام إدارة الجهاز الأعلى للرقابة لنتائج التقييم
38	الفصل الأول: المقدمة
38	الفصل الثاني: المنهجية

39	الفصل الثالث: المعلومات الأساسية عن البلد وعن الجهاز الأعلى للرقابة
43	الفصل الرابع: تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة
46	الفصل الخامس: عملية تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة
48	الملحق 1: ملخص عن مؤشرات الأداء ومتابعة الأداء بمرور الوقت (حيثما ينطبق)
48	الملحق 2: مصادر المعلومات والإثباتات الداعمة لعملية إسناد درجات المؤشر
49	3. مجموعة مؤشرات أداء الجهاز الأعلى للرقابة
49	1-3 نبذة عامة عن المؤشرات بما في ذلك الأبعاد
53	2-3 منهجية إسناد الدرجات
54	1-2-3 إسناد الدرجات للأبعاد
55	2-2-3 مستويات إسناد الدرجات
57	3-2-3 تجميع درجات المؤشرات
57	4-2-3 منهجية عدم إسناد الدرجات
59	5-2-3 جداول التحويل لإسناد الدرجات للمؤشرات
62	3-3 المؤشرات
62	المجال أ: الاستقلالية والإطار القانوني
64	المؤشر (SAI-1): استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة
71	المؤشر (SAI-2): اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة
77	المجال ب: الحوكمة الداخلية والاختصاصات المهنية
78	المؤشر (SAI-3): دورة التخطيط الاستراتيجي
84	المؤشر (SAI-4): بيئة الرقابة التنظيمية
93	المؤشر (SAI-5): عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية
98	المؤشر (SAI-6): القيادة والتواصل الداخلي
102	المؤشر (SAI-7): التخطيط الشامل للرقابة
106	المجال ج: جودة الرقابة وإعداد التقارير
110	المؤشر (SAI-8): تغطية الرقابة

119	مقدمة عن الرقابة المالية
122	المؤشر (SAI-9): معايير الرقابة المالية وإدارة الجودة
131	المؤشر (SAI-10) - عملية الرقابة المالية
139	المؤشر (SAI-11) - نتائج الرقابة المالية
144	مقدمة عن رقابة الأداء
145	المؤشر (SAI-12): معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة
152	المؤشر (SAI-13): عملية رقابة الأداء
160	المؤشر (SAI-14): نتائج رقابة الأداء
165	مقدمة عن رقابة الالتزام
166	المؤشر (SAI-15): معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة
174	المؤشر (SAI-16): عملية رقابة الالتزام
181	المؤشر (SAI-17): نتائج رقابة الالتزام
187	مقدمة حول مؤشرات الرقابة القضائية
188	المؤشر (SAI-18): معايير الرقابة القضائية وإدارة الجودة
191	المؤشر (SAI-19): عملية الرقابة القضائية
195	المؤشر (SAI-20): نتائج الرقابة القضائية
199	المجال د: الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم
199	المؤشر (SAI-21): الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم
205	المجال هـ: الموارد البشرية والتدريب
206	المؤشر (SAI-22): إدارة الموارد البشرية
211	المؤشر (SAI-23): التطوير المهني والتدريب
217	المجال و: التواصل وإدارة أصحاب المصلحة
219	المعيار (SAI-24): التواصل مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
225	المؤشر (SAI-25): التواصل مع وسائل الاعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني
229	الملحق 1: تعريف الكلمات الأساسية

الملحق 3: ربط إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول

قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تقديم

إنه لمن دواعي سروري أن نقدم لمجتمع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، وقد تم وضع هذا الإطار بعد عملية تطوير شاملة بدأت منذ عام 2010، وذلك من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة في مساعيها لتحقيق أهداف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12 عن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة – المتمثلة في إحداث فارق في حياة المواطنين، والتي تبين كيفية عمل الأجهزة العليا للرقابة من أجل:

- تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام
- إبراز أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وبقية أصحاب المصالح
- أن تكون مؤسسات نموذجية ومثالا يحتذى به.

ويلعب تقييم الأداء دوراً هاماً في هذه الجهود، حيث يساعد الأجهزة العليا للرقابة في قياس وضعها الحالي لأغراض التنمية الداخلية، وكذلك يمكنها من إثبات مصداقيتها أمام أصحاب المصلحة الخارجيين. إنه لعامل قوة كبيرة لإطار عمل قياس الأجهزة العليا للرقابة بأن يمكن الأجهزة العليا للرقابة من تقييم أدائها بشكل شامل حيث يغطي الإطار أعمال الرقابة (وكذلك الرقابة القضائية متى كانت ذات صلة) وكذلك الحوكمة الداخلية وأخلاقيات المهنة والعلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين والاستقلالية وإطار العمل القانوني. وهذا يعد إقراراً بحقيقة أن الأجهزة العليا للرقابة هي مؤسسات معقدة، وأن الأداء مرتبط ببعضه البعض في نواحي مختلفة.

وقد تم اختيار إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بشكل مكثف منذ عام 2013، على عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة التي لها هياكل إدارية ومستويات تنمية مختلفة، وتمت أيضاً العديد من الاستشارات الواسعة بشأن المسودات السابقة للإطار، وقد نتج عن ذلك كله إطار عمل مؤسس بقوة في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وكذلك الممارسات الجيدة للإنتوساي، والتي تطبق على كافة الأجهزة العليا للرقابة، والتي يمكن استخدامها في سياقات مختلفة ولأغراض متنوعة.

وهناك بعض المبادئ الأساسية التي تم الاسترشاد بها لإعداد هذا الإطار وسيستمر الاسترشاد بها في عملية استخدام الإطار بعد إقراره في مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد في أبوظبي عام 2016. أولاً وقبل كل شيء فإن استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو أمر طوعي، كما أن جميع القرارات الرئيسية المتعلقة بالتقييم يجب أن تتخذ من قبل الجهاز الرقابي. وثانياً، يمكن استخدام الإطار بطرق مختلفة، منها التقييم الذاتي، وتقييم النظراء والتقييم الخارجي أو الجمع ما بين الثلاثة. وثالثاً، فإن الهدف من تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يرتبط بتطوير الجهاز الأعلى للرقابة المعني وليس لغرض عمل أي نوع من المقارنات بين الأجهزة العليا للرقابة. والمبدأ الأخير هو تحقيق تقييم ذو جودة عالية، وهذا يتحقق من خلال التقييم القائم على الأدلة للأداء الحالي بالإضافة إلى آليات قوية لرقابة الجودة والمراجعة المستقلة لمسودات التقارير.

وحيث أن العمل المرتبط بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة قد وصل إلى نهايته في الوقت الحالي، فإنني أود أن أعبر عن بالغ تقديري لكافة الأجهزة العليا للرقابة وكل من ساهم في عملية التطوير منذ عام 2010. ومن وجهة نظري، فإن كل من المشاركة الفعالة والنتائج النهائية تحقق بالفعل شعار منظمة الإنتوساي وهو: *التجربة المتبادلة تنفع الجميع* .

جون أم. بورتال، المدقق العام بالمكسيك ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي حول قيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

إن تعزيز الدعم المقدم للأجهزة العليا للرقابة هو الهدف الأساسي لمجموعة تعاون مانحي الإنتوساي، والتي تجمع بين الإنتوساي وشركاء التنمية في شراكة استراتيجية اعترافاً بدور الأجهزة العليا للرقابة في ضمان المساءلة عن الأموال العامة. وقد حظيت الأجهزة العليا للرقابة باهتمام متجدد مع تبني أهداف التنمية المستدامة، حيث يسلط الهدف رقم 16 الضوء على أهمية المؤسسات الفعالة والخاضعة للمحاسبة.

ومن وجهة نظرنا، سيلعب إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً في الأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في تطوير قدرتها، لأنه يمكّنها من قياس أدائها وفقاً لمعايير الإنتوساي والممارسات الجيدة وتقييم الاحتياجات وتطوير الخطط الاستراتيجية القائمة على الأدلة ومشاريع تنمية القدرات وكذلك قياس التقدم مع مرور الوقت.

لقد كانت مجموعة تعاون مانحي الإنتوساي داعماً قوياً منذ البداية، حيث دعمت إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وساهمت في عملية التطوير من خلال تقديم النصائح الاستراتيجية وتمويل التقييمات التجريبية وأعمال التدريب، وقد أدت سكرتارية مجموعة تعاون مانحي الإنتوساي في مبادرة التنمية للإنتوساي دور المنسق لفريق عمل إطار قياس الأجهزة العليا للرقابة.

وقد أظهرت عملية المسح التي تمت في مستهل عملية وضع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وجود مجموعة من الأدوات التي تقيس (سواء بدرجة كبيرة أو صغيرة) أداء واحتياجات الأجهزة العليا للرقابة في كل من الإنتوساي ومجتمعات المانحين. ومع استمرار وجود الأدوات المختلفة نظراً لأنها تحقق أهدافاً معينة، فإننا نرى قيمة عظيمة الآن في وجود إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة كإطار متعدد الأغراض يكون معروفاً ومستخدمًا على نطاق واسع من أجل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ومن شأن وجود إطار عمل معترف به من عدد كبير من الجهات المعنية، بما فيها مجتمع المانحين الدوليين، أن يساعد في تقليل تكاليف المعاملات للأجهزة العليا للرقابة وتقوية الحوار مع شركاء التنمية. ومن وجهة نظرنا، فإن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يمكّن من إنجاز تقييمات عالية الجودة وقائمة على الأدلة والتي تعتبر ذات قيمة لكل من الأجهزة العليا للرقابة وشركاء التنمية.

ونحن نتطلع إلى أن يصبح إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أداة عالمية وبارزة للتقييم والمراقبة بحيث تدعم التنمية المستمرة في الأجهزة العليا للرقابة في كل العالم.

جنيفر تومسان

د / حسام العنقري

مدير/رئيس مكتب الإدارة المالية

رئيس ديوان المراقبة العامة في

البنك الدولي

المملكة العربية السعودية

الرئيسان المشتركان لتعاون مانحي الإنتوساي

1. نبذة عن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

1.1. الخلفية والغرض

تم إعداد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من قبل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وذلك بناءً على القرار الصادر في مؤتمر الإنتوساي المنعقد في جنوب إفريقيا في عام 2010. ويعكس هذا الإصدار، الذي حظي بتأييد مؤتمر الإنتوساي المنعقد في أبوظبي في عام 2016، الخبرات المكتسبة من الإصدار التجريبي (منذ يوليو 2013)، حيث خضع للتشاور والاختبار بشكل واسع من خلال أكثر من 20 اختباراً تجريبياً وعدة جولات رسمية للتشاور مع العديد من أصحاب المصلحة خلال الفترة 2013 - 2015.

يقوم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بتزويد الأجهزة العليا للرقابة بإطار عمل يمكنها من إجراء تقييمات طوعية لأدائها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والممارسات الدولية الجيدة الأخرى المتعلقة بالرقابة العامة الخارجية. ويعد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إطاراً عالمياً متعدد الأغراض ويمكن تطبيقه في جميع أنواع الأجهزة العليا للرقابة وذلك بغض النظر عن الهيكل الإداري والاختصاص والسياق الوطني ومستوى التنمية. ويمكن استخدام إطار العمل للمساهمة في تحسين تنمية قدرات تلك الأجهزة والتخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال تشجيع استخدام قياس الأداء وإدارته، بالإضافة إلى تحديد فرص تعزيز ومراقبة أداء تلك الأجهزة ولأغراض تعزيز المساءلة. كما يعد الإطار مهماً بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي تبنت أو تطمح أن تتبنى أو ترغب في قياس أدائها مقابل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والممارسات الدولية الجيدة الأخرى. ويعد الإطار أداة طوعية وليس المقصود أن تكون أداة إلزامية في مجتمع الإنتوساي بشكل كلي أو حتى جزئي.

ووفقاً لأهداف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 بشأن "قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة - إحداث الفارق في حياة المواطنين"، فإن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يوفر أيضاً للأجهزة العليا للرقابة أساساً موضوعياً لإبراز أهميتها المستمرة في حياة المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما يطمح هذا الإطار لتقييم مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة. كما أنه يتيح الفرصة أمام الأجهزة العليا للرقابة في أن تصبح مؤسسات يحتذى بها ومثالاً يقتدى به في تعزيز الشفافية والمساءلة وذلك من خلال إعداد تقارير للعامة تتحلى بالمصداقية فيما يتعلق بأدائها.

2.1. استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

الغرض من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو استخدامه لتحديد مدى أداء الجهاز الأعلى للرقابة لعمله وذلك بالمقارنة مع الممارسات الدولية الجيدة، بالإضافة إلى تحديد نقاط قوة الجهاز وضعفه. وينبغي أن يستند التقييم إلى الأدلة. واستخدام الإطار هو أمر طوعي. ويظل قرار إجراء التقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في يد رئيس الجهاز المعني. والجدير بالذكر أن التقييم باستخدام الإطار لا يقترح توصيات للإصلاح المستقبلي؛ بل إن التقييم قد يعقبه عملية وضع خطة استراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة، و/أو تحديد مبادرات تنمية القدرات المقترحة وتحديد أولوياتها وتسلسلها. وتشمل أغراض التقييم باستخدام الإطار ما يلي:

- **كخطوة نحو تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة:** معرفة أكثر المواطن احتياجًا للتغيير من أجل اتباع المبادئ الرئيسية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتحصيل فهم متزايد لما تتضمنه الممارسات الجيدة للأجهزة العليا للرقابة.
- **لإبراز التقدم المحرز والقيمة والفوائد للمجتمع:** قياس التقدم المحرز مع مرور الوقت وإبراز ذلك لأصحاب المصلحة الخارجيين، وكذا التوضيح لأصحاب المصلحة كيف يساهم الجهاز الأعلى للرقابة في تعزيز الإدارة المالية العامة، وترويج الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والتصدي للفساد.
- **التخطيط الاستراتيجي:** إجراء تقييم للاحتياجات يغطي الجهاز الأعلى للرقابة بأكمله؛ والذي قد يستخدمه الجهاز لتوجيه عملية إعداد الخطة الاستراتيجية.
- **قياس الأداء الداخلي/إعداد التقارير السنوية:** تحسين أو استحداث إجراءات لقياس الأداء الداخلي.
- **الحصول على الدعم لجهود تنمية القدرات والحفاظ عليه:** إظهار الالتزام بالتغيير ووضع أسس مرجعية للأداء.

يمكن الاطلاع على قائمة أشمل للأغراض المحتملة من خلال المادة الإرشادية الإضافية الخاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

يستخدم إطارُ قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كمعايير رئيسية لقياس الأداء. فمعظم المؤشرات تم إعدادها استناداً إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستويات من 1 إلى 3.¹ وحيث أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة هي في مرحلة تطبيق المعايير في الوقت الحالي، فيمكن لهذه الأجهزة استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة للحصول على نظرة عامة بشأن المجالات التي تحتاج لتغيير من أجل الوفاء بمبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالمستويات من 1 إلى 3. ويوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة -بفضل نطاقه الشامل -التفاصيل الكافية لتنفيذ مراجعة تشخيصية أو لتقييم الاحتياجات في أغلب المجالات باستثناء ما يلي (1) قياس الالتزام بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، و(2) فحص توقعات أصحاب المصلحة من الأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك، فإن معايير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بالمؤشرات الرقابية - والتي تستند إلى مبادئ المستوى الثالث من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة - تعكس المتطلبات الرئيسية في المستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وهناك أدوات أخرى للانتوساي وضعت بغرض مراجعة ضمان الجودة فيما يتعلق بالالتزام بالأجهزة العليا للرقابة بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقد تم شرح نطاق مؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على نحو أشمل في النقطة 3.1، وضمن كل مجال معني في الفصل 3.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تهدف جميع الأجهزة العليا للرقابة إلى تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (بسبب القيود على اختصاصاتها مثلاً). فبالنسبة لهذه الأجهزة العليا للرقابة فإن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة قد لا يكون الأنسب لتقييم أدائها، كما أن الإعلان عن نتائج هذا التقييم قد يقدم صورة مضللة عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

3.1. نطاق وتغطية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة نظرة عامة عن المجالات الهامة فيما يتعلق بأداء الأجهزة العليا للرقابة؛ حيث يغطي الإطار كلا من العمليات الداخلية للأجهزة العليا للرقابة ومخرجاتها. كما يسعى إلى قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مقابل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والممارسات الدولية الجيدة الأخرى في الإنتوساي، وكذلك قياس الأداء - إلى حد معين - مقابل اختصاصات وصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة وإطار عمله القانوني. بالإضافة إلى ذلك فإن النطاق الموحد للإطار ومقاييسه الموضوعية لأداء الجهاز المتمثلة في مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة تجعله مناسباً جداً لمقارنة الأداء بمرور الوقت.

يتألف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من مكونين أساسيين:

(1) إرشادات لإعداد تقرير الأداء، وهو المنتج النهائي للتقييم ويتضمن تحليلاً سردياً للنتائج. ويرد ذلك في الفصل 2.

(2) مجموعة تتألف من 25 مؤشراً (وكل منها من 2 إلى 4 أبعاد) لقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة مقابل الممارسات الدولية الجيدة في ستة مجالات.¹

أ- الاستقلالية والإطار القانوني .

ب- الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية .

ت- جودة الرقابة وإعداد التقارير .

ث- الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم .

ج- الموارد البشرية والتدريب .

ح- التواصل وإدارة أصحاب المصلحة .

ترد المجموعة الكاملة للمؤشرات في الفصل الثالث. وفي حين توفر المجالات المنفردة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة معلومات مفيدة لوحدها، فإن المدخلات من كافة هذه المجالات والمعلومات الأساسية (الخلفية) ضرورية لإجراء تحليل شامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة.

وفي الغالب تقوم المؤشرات بقياس الأمور التي تندرج ضمن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة مثل أنظمتها الهيكلية وقدراته المهنية. ويعد المجال أ هو الاستثناء؛ حيث يقوم بقياس الاستقلالية والإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة. فهذه العوامل تقررها بشكل أساسي جهات أخرى في نظام الحوكمة الوطني حيث تمتلك الأجهزة العليا للرقابة نفوذاً محدوداً عليها. ومع ذلك، فقد شملها الإطار لأنها مهمة بالنسبة لأداء الأجهزة العليا للرقابة، ولأن لها أهمية ملحوظة في إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ورغم ذلك، فيلزم الإقرار بأن أي ضعف في هذا المجال قد لا يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة معالجته بنفسه. بالإضافة إلى ما تقدم، يقوم تقرير الأداء السردى بتقييم عوامل لا تندرج ضمن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة ولكن لها تأثير على أدائه، مثل جودة المكونات الأخرى لبيئة الإدارة المالية العامة. ومع هذا، فإن هذا الجزء من التقييم يستند إلى مصادر معلومات ثانوية وليس إلى مؤشرات قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

ويركز إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة، فهو ليس مصمماً لإجراء تقييم لنظام الرقابة المالية العامة بشكل كامل؛ حيث أن نظام الرقابة المالية العامة قد يتضمن جهات أخرى بالإضافة إلى الجهاز الأعلى للرقابة. واعتماداً على إطار العمل المؤسسي الوطني (على سبيل المثال الدولة

¹ - وتعتبر ثلاثة من هذه المؤشرات مؤشرات مخصصة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية، ولا تنطبق على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى

المركزية أو الاتحادية، ومدى اللامركزية) فقد يكون الجهاز الأعلى للرقابة متواجداً مع جهات رقابية إقليمية أو وطنية. وفي مثل هذه الحالات، من المرجح أن تحدد التشريعات الاختصاصات المعنية بالجهاز الأعلى للرقابة مقارنة مع الجهات الرقابية العامة الأخرى ودور الجهاز الأعلى للرقابة في الإشراف على عمل المدققين على حسابات القطاع العام الآخرين (إن وجد). ومن الأهمية بمكان بالنسبة لفريق التقييم أن يحدد بوضوح ويبين مدى الاستقلال الذاتي لجهات الرقابة المالية العامة الأخرى وما إذا كان سيغطيها التقييم من عدمه.

وحتى يتسنى إجراء تقييم شامل للممارسات الرقابية التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة، يوصى بأن يتم تقييم عمل الجهاز الأعلى للرقابة في آخر سنة مالية مكتملة، ما لم تنص المؤشرات على خلاف ذلك. وبالنظر إلى النطاق الشامل للتقييم، فإنه يوصى بأن يتم إجراء عمليات التقييم باستخدام إطار قياس الأداء بشكل متكرر كل 3 إلى 5 سنوات.

4.1. نبذة عن تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة

تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة تقرير سردي يقدم للقارئ صورة شاملة عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة مستندا إلى فهم البيئة التي يعمل فيها الجهاز وفهم الترابط بين الجوانب المختلفة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة وكذلك فهم التقييم التفصيلي للنتائج ودرجات المؤشرات. كما أن تقرير الأداء هو المخرج الرئيسي لتقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة حيث يوفر تحليلاً يتجاوز درجات المؤشرات.

يقدم الفصل الثاني الهيكل الموصى به لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة وإرشادات حول كيفية صياغته.

5.1. نبذة عن مجموعة مؤشرات الأداء

يسعى كل مؤشر لقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في كل مجال رئيسي من خلال مقياس يتكون من خمس درجات 0-4². وقد تم تصميم المؤشرات بغرض تمكين القياس الموضوعي، وذلك على الرغم من أن قدرًا معيناً من الحكم المهني يجب أن يتم تطبيقه من قبل المقيمين. وقد تم وضع إرشادات بشأن معايير الأداء لكل درجة من الدرجات لكل مؤشر من المؤشرات، وتم إدراجها في مجموعة المؤشرات نفسها. ولا توجد درجة مجمعة للجهاز الأعلى للرقابة بشكل شامل لأن المؤشرات لا تتمتع جميعها بنفس القدر من الأهمية، كما

2 - يجب عدم الخلط بين مستويات تصنيف النتائج (0-4) وبين مستويات إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأربعة. حيث لا توجد صلة بين الإثنين. يعتمد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المستويات 1-3 من إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تتباين أهميتها النسبية من جهاز أعلى للرقابة إلى جهاز آخر ومن سنة إلى أخرى. وبدلاً من ذلك، يجب توفير تحليل شامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة في تقرير الأداء السري.

ويوفر الفصل الثالث الإرشادات بشأن إسناد الدرجات.

6.1. منهجية التقييم

يعرض الفصل الثالث مجموعة المؤشرات بأبعادها ومعاييرها. وبالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات، يقوم نص مقتضب بعرض المنهجية المقترحة بشأن كيفية قياس المؤشر وذلك لمساعدة المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المواد الإرشادية الإضافية الخاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها دعم لعملية تخطيط التقييم وإجرائه.

1.6.1. مراحل تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

إن إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو عملية شاملة تتطلب اتخاذ العديد من القرارات الهامة من قبل الجهاز المعني. وفيما يلي أهم مراحل تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة:

1. قرار إجراء التقييم .
2. تخطيط التقييم .
3. تنفيذ التقييم .
4. إدارة الجودة لضمان تقرير عالي الجودة.
5. استخدام النتائج - بعد التقييم.

قرار إجراء التقييم

يتعين صدور قرار رفيع المستوى بإجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من قبل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. ويعتمد ذلك على المبادئ التي مفادها أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو أداة تقييم طوعية، وأن المنتج النهائي (تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة) هو ملك للجهاز الأعلى للرقابة. ومن المهم أن يقرن القرار الرئيسي بشأن ما إذا كان يجب الشروع في إجراء التقييم من عدمه مصحوباً بالاعتبارات التالية:

- الغرض من التقييم .
- موعد إجراء التقييم .
- كيفية إجراء التقييم .
- هل ومتى وكيفية نشر تقرير التقييم.

وتمثل هذه القرارات أساساً للمزيد من التخطيط للتقييم وينبغي تعميمها داخل الجهاز الأعلى للرقابة لضمان المشاركة في التقييم المقبل وملكيته.

تخطيط التقييم

من المهم التركيز بشكل كافي على التخطيط لضمان معالجة الأسئلة الرئيسية قبل البدء في التقييم الفعلي. ويعد الغرض الرئيسي (أو الأغراض الرئيسية) من التقييم هو أحد الاعتبارات الهامة في البداية، حيث سيكون لذلك تأثيرات على القرارات الأخرى التي يجب اتخاذها في مرحلة التخطيط والتي تشمل تشكيل فريق تقييم مؤهل، وتحديد النطاق ومنهجية التقييم، بالإضافة إلى إعداد البيانات وجمعها واتخاذ القرار بشأن الترتيبات لضمان الجودة ووضع جدول زمني للتقييم.

وينبغي توثيق جميع هذه القرارات الرئيسية في الشروط المرجعية للتقييم. ويتعين إعداد الشروط المرجعية من قبل فريق التقييم ، والموافقة عليها من قبل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. كما يلزم أن ترسخ الشروط المرجعية الفهم المتبادل بين الجهاز الأعلى للرقابة وفريق التقييم بشأن ما يتوقعه الجهاز الأعلى للرقابة وكيفية مساهمته في تسهيل التقييم. ومن المهم أن تحدد الشروط المرجعية الأشخاص الرئيسيين من الجهاز الأعلى للرقابة الذين سيساعدون الفريق أو يقومون بتسهيل جهوده بغض النظر عما إذا كان فريق التقييم من داخل الجهاز الأعلى للرقابة أو من خارجه. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحديد نطاق ومنهجية التقييم، ينبغي أن يكون هناك وصف موجز للأنشطة الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة مع مراعاة ذلك فيما يتعلق بالمواضيع المندرجة تحت هذا الإطار، بما في ذلك الاتفاق على المؤشرات المناسبة لقياس الأنشطة الرقابية. ويمكن الاطلاع أدناه على مزيد من الإرشادات ضمن كل مجال من مجالات الفصل الثالث وفي وثائق الإرشادات الإضافية.

وتتصف الشروط المرجعية أيضاً بالمؤهلات المطلوبة لفريق التقييم. ومن المهم أن يتمتع أفراد الفريق بالمعرفة الكافية حول إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ومنهجيته. وبالمثل، ينبغي أن يُشكل الفريق على نحو يضمن توفير المعرفة والخبرة الكافية بنموذج الجهاز الأعلى للرقابة وبأعمال الرقابية وأنشطة المراقبة التي يجري تقييمها، بحيث يكون لدى الفريق بشكل جماعي المعرفة المناسبة لفهم كيفية عمل الجهاز الرقابي في سياقه.

وتعتمد كيفية إجراء التقييم ومن سينفذه اعتماداً واضحاً على غرض (أو أغراض) التقييم. ويمكن تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة باستخدام أساليب تقييم مختلفة، وقد تم تصميم إطار القياس بحيث يكون قابلاً للتطبيق على الجميع. وتتمثل أساليب التقييم الرئيسية فيما يلي:

أ- التقييم الذاتي بواسطة الجهاز الأعلى للرقابة.

- ب- تقييم النظراء بواسطة جهاز أعلى للرقابة آخر أو جهة تابعة للانتوساي.
- ت- التقييم الخارجي من قبل الاستشاريين والمانحين والمراجعين الخارجيين أو الخبراء الآخرين، أو ،
- ث- التقييم المختلط الذي يجمع بين أي من الأساليب الأخرى.

عند اتخاذ قرار بشأن الأسلوب، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة مراعاة الجوانب مثل معرفة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة واللغة المستخدمة في الجهاز الأعلى للرقابة والاختصاصات الرقابية الواجب قياسها والسياق الذي يعمل فيه الجهاز الأعلى للرقابة. ويتطلب التقييم وجود فريق مع تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لإجراء التقييم. وفي حال إجراء تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة في شكل تقييم النظراء، فيمكن أن يقدم الإيساي رقم 5600 - دليل مراجعة النظراء توجيهات مفيدة بخصوص كيفية التخطيط لعمليات التقييم وتنظيمها.

تنفيذ التقييم

يتطلب تنفيذ تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة القيام بمراجعة الوثائق وإجراء المقابلات مع موظفي وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة. وإذا تم تنفيذ التقييم بأسلوب مراجعة النظراء أو بأسلوب التقييم الخارجي فسوف يتم هذا العمل خلال مهمة ميدانية تستغرق من أسبوع إلى أسبوعين في الجهاز الأعلى للرقابة الذي يجري تقييمه مع الإعداد والمتابعة حسب الحاجة. وقبل بدء العمل الميداني، قد يكون من المفيد مراجعة بعض الوثائق التي تتعلق بالبيئة الخارجية للجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك إطار العمل القانوني بالإضافة إلى بعض الوثائق الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة. فمن شأن ما سبق ذكره أن يزود فريق التقييم بخلفية جيدة للعمل الميداني بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمن سيتم مقابلته وبأين سيتم البحث عن المعلومات ذات الصلة بغرض إسناد الدرجات للمؤشرات المختلفة. ويشكل إسناد الدرجات للمؤشرات الخمسة والعشرون أساساً للتقييم النوعي في تقرير الأداء حيث يلزم إنجازه قبل كتابة هذا القسم. وللاطلاع على كيفية تقييم المؤشرات يرجى الرجوع إلى كل مؤشر في الفصل الثالث.

ويجب أن يقدم تقرير الأداء معلومات شاملة عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأن يعرض تفسيرات للدرجات المسندة للمؤشرات. وإذا كان التقييم عبارة عن تقييم مكرر، فسيكون من المهم دراسة كيفية تغير الأداء مع مرور الوقت، بما في ذلك مقارنة درجات المؤشرات حيثما كان ذلك ممكناً.

وترد أدناه اعتبارات إضافية بشأن المنهجية وكذلك في المواد الإرشادية الإضافية.

إدارة الجودة لضمان تقرير عالي الجودة

إنّ ضمان الجودة وموضوعية التقييمات أمر أساسي لإصدار تقرير أداء يصف الجهاز الأعلى للرقابة وأنشطته بشكل صحيح ويضيف القيمة إلى جهود تنمية الجهاز الأعلى للرقابة. وسوف يساهم التقييم عالي الجودة في القبول بالنتائج والوثوق بها داخلياً مع ضمان مصداقية النتائج فيما يتعلق بأصحاب المصلحة الخارجيين حيثما كان ذلك مناسباً.

وبالتالي ينبغي أن يتضمن كل تقييم فردي على تدابير لضمان منتج عالي الجودة. وبغض النظر عن الأسلوب، ينبغي التخطيط لرقابة الجودة والمراجعة المستقلة وتنفيذها والإفصاح عنها لضمان الجودة المناسبة للتقييم.

ويجب أن تشمل ترتيبات رقابة الجودة مراجعة أوراق العمل وعمل الفريق والإشراف على سير العمل ومراقبته. ويمكن أن يتمثل الحل المقترح في أن يكون رئيس فريق التقييم مسؤولاً عن المستوى الأول لرقابة الجودة، في حين تقع مسؤولية المستوى الثاني لرقابة جودة مسودة التقرير على عاتق المديرين أو الموظفين في الجهاز الأعلى للرقابة و/أو من المحتمل أن تتحملها المنظمة المانحة التي لم تكن جزءاً من فريق التقييم. وينبغي أن تشمل رقابة الجودة فحصاً للتحقق من الحقائق الواردة في التقرير ولضمان عدم الفهم الخاطئ للمواضيع. وفي بعض التقييمات يكون الاستعانة بطرف ثالث يكون على دراية جيدة بالبلد المعني أمراً مناسباً وذلك للتحقق من النصوص الواردة في فصل خلفية الدولة.

ويوصى بشدة بأن تخضع جميع تقارير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لإجراء مراجعة مستقلة للتأكد من التزام التقرير بمنهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وذلك بواسطة مراجع خارجي مستقل ومعتمد كمراجع ضمان الجودة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمراجعة المستقلة في ضمان تطبيق المؤشرات والدرجات بصورة سليمة استناداً إلى أدلة إثبات كافية ومناسبة وأن تلك العناصر تدعم التحليلات التي تؤدي إلى استنتاجات صحيحة. إنّ مبادرة تنمية الانتوساى هي المنسق العالمي لمهمة المراجعة المستقلة ويمكن أن توفر الدعم لتحديد مراجع معتمد من بين مجموعة من الخبراء في مجال إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات الخاصة بترتيبات الجودة في المواد الإرشادية الإضافية الخاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

بعد التقييم - استخدام النتائج

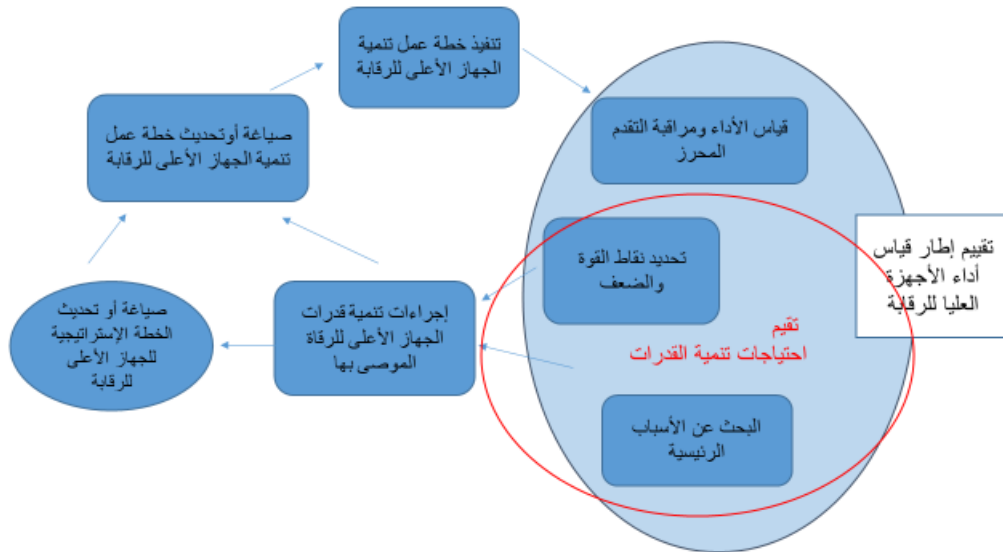
ليس الغرض من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة تقديم قائمة من التوصيات بشأن أنشطة تنمية القدرات المستقبلية للجهاز الأعلى للرقابة. فبدلاً من ذلك، يقدم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة نظرة عامة عالية

المستوى عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة ويوفر تقييما مفصلا عن نقاط القوة والضعف وكيفية تأثير ذلك على أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

وعند الانتهاء من التقرير، يتم كتابة جزء مقتضب في التقرير من قبل إدارة الجهاز الأعلى للرقابة بحيث يبين هذا الجزء كيف سيتم استخدام نتائج التقييم.

وقبل التخطيط لأنشطة تنمية القدرات المستقبلية على أساس النتائج الواردة في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة دراسة أولويات التنمية بناء على موارده المتاحة والدعم الداخلي والخارجي للتغيير والتسلسل المناسب لأنشطة تطوير القدرات. وقد يرغب الجهاز الأعلى للرقابة أيضا في مزيد دراسة توقعات مختلف أصحاب المصلحة في تحديد أولويات الجهاز الاستراتيجية. ويتلخص دور إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في عملية تنمية القدرات في الرسم البياني الوارد أدناه.

الرسم البياني رقم 2: دور تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة



وبالمثل، فإن الأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في تحديد مؤشرات الأداء من أجل إدارة الأداء الداخلي فإنه يلزمها إجراء عملية اختيار للمؤشرات مع الأخذ بالاعتبار ملائمة المؤشرات واتساقها مع الأولويات الاستراتيجية.

وهناك اعتبار هام آخر يتمثل في نشر التقرير من عدمه. ويجب اتخاذ هذا القرار من قبل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. وقبل اتخاذ القرار، يلزم دراسة فوائد ومخاطر النشر المحتملة بعناية. كما يعتمد الاختيار أيضا على الغرض من التقييم. وإذا رغب الجهاز الأعلى للرقابة في إبراز المساءلة أو إظهار أثر عمله فإن نشر التقرير بين جمهور أوسع يمكن أن يكون خيارا معقولا. وبما أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو تقييم طوعي وبما أن تقرير الأداء هو ملكية الجهاز الأعلى للرقابة، فللجهاز الأعلى للرقابة وحده قرار نشر التقرير من عدمه، حتى وإن كان التقييم تم بتمويل خارجي. وقد تكون هناك أسباب قهرية تمنع قيام الجهاز الأعلى للرقابة من نشر التقرير. وفي حالة تبين للجهاز الأعلى للرقابة وجود مخاطر مصاحبة لعملية النشر فإنه يلتزم بوضع خطة للحد من هذه المخاطر.

2.6.1. التقييم القائم على الأدلة

ينبغي أن يعتمد تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على الأدلة بما يعني أن تبنى عمليات الوصف والتحليل في التقرير على أدلة موثقة.

تعد أهم طرق جمع البيانات المستخدمة في تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هي مراجعة الوثائق (بما في ذلك مراجعة عينة من ملفات الرقابة) والمقابلات. وتعتبر مراجعة الوثائق ومراجعة ملف الرقابة هي المصادر الأساسية للإثبات عادة، في حين يمكن استخدام المقابلات من أجل الحصول على التوضيحات وعلى المعلومات والسياق غير الموجودة في الوثائق المكتوبة. كما أن المعلومات المقدمة في المقابلات مع الإدارة والموظفين الرئيسيين توفر سياقاً مفيداً لفهم الجهة وأنظمتها وعملياتها، ولكن يجب أن يتم تأييد المعلومات بأدلة موثقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الملاحظات والأساليب الأخرى مناسبة عند تقييم المجال "و" على سبيل المثال (قياس التواصل مع أصحاب المصلحة).

خلال مرحلة التخطيط، على المقيمين فهم الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك هيكله التنظيمي وأنشطته الأساسية. ولضمان إجراء تقييم ذي كفاءة، ينبغي أن يحصل المقيمون على الوثائق الأساسية في وقت مبكر من العملية. وفي مرحلة التخطيط، ينبغي على فريق التقييم دراسة وتحديد ما يلي:

- ما هي الطرق التي يجب استخدامها لجمع الأدلة وتحليلها بغرض تقييم المعايير وقياس المؤشرات.
- ما هي أنواع البيانات وأدلة الإثبات المطلوبة.
- ما هي الوثائق المطلوب جمعها مسبقاً والوثائق المطلوب الحصول عليها في الموقع.
- كيفية تحديد أنواع الرقابة التي ستخضع للتقييم.
- كيفية أخذ عينات من ملفات الرقابة.
- أي الاجتماعات يجب ترتيبها.
- كيفية إجراء التقييم.
- كيفية توثيق العمل والنتائج.
- كيفية توزيع المهام بين أعضاء الفريق طبقاً للكفاءات.

يجب أن يكون تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة واضحاً للغاية فيما يتعلق بمصادر المعلومات. ويجب أن يسجل التقرير بشكل واضح الدليل المستخدم لتأييد إسناد الدرجات لكل مؤشر والحقائق في الأجزاء الأخرى من التقرير. ويمكن أن يتم إدراج دليل الإثبات في الحواشي أو في ظهر التقرير، فمن شأن توضيح

مصادر المعلومات أن يوفر إرشاداً مفيداً لإجراء التقييمات المستقبلية ويضمن أن يكون إسناد درجات المؤشرات في التقييمات المستقبلية قابلاً للمقارنة مع التقييمات السابقة.

ويتعين على فريق التقييم أن يحتفظ بملف عمل يشتمل على الوثائق المستخدمة في التقييم. وينبغي أن يتضمن ذلك أدلة الإثبات التي تم جمعها وأوراق العمل المستخدمة في عملية التحليل ومسودات التقرير والتواصل مع الجهاز الأعلى للرقابة وأصحاب المصلحة الخارجيين.

وتتضمن المواد الإرشادية الإضافية مزيداً من الإرشادات.

3.6.1. تحديد أنواع الرقابة التي ستخضع للتقييم

تشكل المؤشرات في المجال ج الخاص بجودة الرقابة وإعداد التقارير جزءاً رئيسياً من تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ويقدم المجال مجموعة تضم 13 مؤشراً تقيس أنواع الرقابة الثلاثة -الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام (كما حددتها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) بالإضافة إلى النشاط الرئيسي للأجهزة الأعلى للرقابة ذات السلطة القضائية، أي الرقابة القضائية.

تنشأ الأجهزة العليا للرقابة من تقاليد إدارية مختلفة وتعمل في بيئات مختلفة. لذلك، قد تتباين أنشطة الرقابة بشكل ملحوظ بين الأجهزة العليا للرقابة، سواء كان ذلك في الاسم فقط، و/أو في طريقة تنظيم أنشطة الرقابة وما تشمله عملية الرقابة. ولذا فإن المهمة الأساسية لفريق التقييم قبل العمل الميداني هو تحديد أنواع الرقابة المراد تقييمها وماهي المؤشرات اللازم تطبيقها³. هذا أمر بالغ الأهمية أيضاً من أجل الحصول على عينة مناسبة من ملفات مهمات التدقيق لمراجعتها. ويجب التوصل إلى اتفاق متبادل مع الجهاز الأعلى للرقابة بخصوص ماهية أنواع الرقابة التي سيتم مراجعتها كجزء من التقييم. ويجب توثيق ذلك في الشروط المرجعية من أجل توافق التوقعات بين المقيمين والجهاز الأعلى للرقابة.

وعند تحديد أنواع الرقابة التي ستخضع للتقييم، فإن فريق التقييم بحاجة إلى تقييم الإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة حتى يتم تحديد اختصاصات الجهاز. وبما أن أنشطة الرقابة يمكن أن تسمى بشكل مختلف في الأجهزة العليا للرقابة المختلفة، فينبغي أيضاً على الفريق دراسة أهداف ونطاق ونتائج أنشطة الرقابة التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن الجهاز الأعلى للرقابة قد لا يصدر رأياً يستند إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات الواردة في مجموعة البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية (تعريف الرقابة المالية في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة)، فإنه يبقى من

³ - مزيد من التوضيح بخصوص أنواع الرقابة المختلفة يرجى الاطلاع على المجال ج

المناسب تقييم هذا النشاط الرقابي مقابل مؤشرات الرقابة المالية. ويلزم القيام بذلك إذا كان الهدف من الرقابة هو تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة قد قدمت وفقاً لإطار الإبلاغ المالي والإطار التنظيمي.

وتنفذ معظم الأجهزة العليا للرقابة عمليات رقابة الالتزام بشكل معين، بدءاً من عمليات الرقابة القانونية البسيطة وصولاً إلى عمليات التدقيق الأكثر تقدماً المبنية على المخاطر. وتختلف المسميات والنطاقات، ولكن مرة أخرى، يمكن أن يساعد الهدف المقيمين في تحديد نوع الرقابة.

مربع نص: الجمع بين الأعمال الرقابية المختلفة - كيفية التعامل مع عمليات الرقابة الشاملة

في العديد من البلدان، تجمع الأجهزة العليا للرقابة بين مختلف أنواع الرقابة في مهمات الرقابة الخاصة بها. وإذا كانت معايير/أدلة الجهاز الأعلى للرقابة تجمع بين أكثر من نوع واحد من الرقابة ضمن مهمة تدقيق واحدة، فقد يقرر فريق التقييم تقييم الأداء مقابل المؤشرات المختلفة على نفس العينة من ملفات التدقيق. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام مهمة التدقيق التي تجمع كلا من أهداف الرقابة المالية ورقابة الالتزام ضمن عينة إسناد كل من مؤشرات الرقابة المالية ورقابة الالتزام. وبغض النظر عن ذلك، يجب إسناد درجات المؤشرات بشكل منفصل.

غالباً ما تقوم الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بعمليات الرقابة الشاملة بإجراء رقابة الالتزام باللوائح المالية بدلاً من الرقابة المالية القائمة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (حيث إن الهدف من الرقابة المالية هو إصدار رأي مبني على التأكيد المعقول بأن مجموعة البيانات المالية قد تم إعدادها طبقاً لإطار الإبلاغ المالي). فيجب عدم تقييم عمليات الرقابة هذه مقابل مؤشرات الرقابة المالية. ويجب أن تكون عينات الرقابة اللازمة لتقييم مؤشرات الرقابة المالية هي فقط تلك التي يتسلم فيها الجهاز الأعلى للرقابة مجموعة من البيانات المالية ويسعى لإصدار رأي بخصوص ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة أيضاً بإسناد أعمال الرقابة المالية الخاصة بها إلى القطاع الخاص أو مدققين آخرين. وفي هذه الحالة، يتعين على فريق التقييم دراسة ما إذا كانت عمليات الرقابة التي تم إسنادها إلى مصادر خارجية تقع ضمن نطاق التقييم. وترد المزيد من التوجيهات بهذا الشأن في المؤشر SAI-5 "عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية"، وفي المؤشر SAI-8 (i) "تغطية الرقابة"، وكذلك في القسم الذي يعرض مؤشرات الرقابة المالية في المجال ج.

1.4.6.4. أخذ عينات من ملفات الرقابة للفحص

تعتبر عينات ملفات الرقابة ضرورية لتقييم المؤشرات في المجال ج. وحتى يتسنى تقييم جودة التدقيق الذي أجراه الجهاز الأعلى للرقابة، يتعين على فريق التقييم مراجعة عمليات تدقيق أجراها الجهاز الأعلى للرقابة خلال الفترة الخاضعة للتقييم. ويجب أخذ عينات من ملفات التدقيق بما في ذلك كافة الوثائق المتعلقة بكل نوع من أنواع الرقابة/الرقابة القضائية لهذا الغرض. وتشمل الوثائق اللازم مراجعتها ووثائق التخطيط وتقييم المخاطر وأوراق العمل ومسودة التقارير والتواصل مع الجهات التي تم تدقيقها ووثائق رقابة الجودة بالإضافة إلى التقارير النهائية لكل عملية رقابة.

وطبقاً للقرار المتعلق بتحديد أنواع الرقابة التي سيتم مراجعتها، يجب أخذ عينة لكل نوع من أنواع الرقابة. ويجب اختيار العينات على نحو يغطي أنشطة الرقابة الرئيسية التي نفذها الجهاز لأعلى للرقابة خلال فترة الزمنية للتقييم ومعالجة انحرافات الأداء المتوقعة. ويجب سحب ملفات عينة الرقابة بطريقة عشوائية ومستقلة من قبل فريق التقييم. ويجب تصنيف العينة لتغطية مختلف العوامل التي قد تؤثر في جودة عمليات الرقابة، على سبيل المثال، مختلف الممارسات عبر في مختلف إدارات الجهاز الأعلى للرقابة، وأنواع الجهات التي تمت تدقيقها، والمواقع مثل المقرات الرئيسية مقابل المكاتب الإقليمية.

ويمكن ان يتباين حجم العينة مع تباين نوع الرقابة. وليس من الضروري عادة اختيار عينة تمثيلية من الناحية الإحصائية. وحيث إن إجراء مهمات رقابة الأداء يستغرق عادة وقتاً أطول من إجراء عمليات الرقابة المالية ورقابة الالتزام، فمن المرجح أن تكون المجموعة التي يتم أخذ العينة منها لفترة المراجعة أصغر. وبالتالي، فإن العينة الخاصة بعمليات رقابة الأداء تكون في الغالب أصغر من العينة الخاصة بعمليات الرقابة المالية ورقابة الالتزام. وبالمثل، فإن المكاتب الإقليمية (الجهوية) أو المحلية أو الإدارات ذات المسؤوليات المحددة قد يكون لها أيضاً أنشطة محدودة، وهذا قد يؤثر على حجم المجموعة، وبالتالي حجم العينة.

وفي الحالات التي ينفذ فيها الجهاز الأعلى للرقابة أنواع رقابة مختلفة بشكل مختلط، على سبيل المثال، من خلال الرقابة الشاملة، يحتاج المقيمون دراسة إمكانية أخذ عينة منفصلة لكل نوع أو إمكانية تقييم نفس العينة مقابل المؤشرات المختلفة. ويجب اتخاذ القرار عن الأسلوب المتبع لكل تقييم اعتماداً على سياق الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن أن يكون من المفيد النظر في تفاصيل عمليات الرقابة حتى يتم تحديد الأسلوب المناسب. ومن المهم أن تسجل في أوراق العمل وتقرير التقييم النهائي أي العينات التي بني عليها درجة كل مؤشر/البعد.

ويوفر المجال ج ومواد التوجيهات الإضافية الخاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مزيدا من التوجيهات.

2. إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم المساعدة في إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة باعتباره المنتج النهائي للتقييم استنادًا إلى إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. كما يبين المحتوى الذي يتطلبه تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة وكيفية تقديم المعلومات الواردة في التقرير. ويسكتمل هذا التقرير بمجموعة من مؤشرات أداء الجهاز الأعلى للرقابة في الفصل الثالث.

ويهدف تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة إلى تقديم تقييم شامل ومتكامل وقائم على الأدلة عن أداء الجهاز. ويستند التقرير إلى التحليل القائم على المؤشرات الخاصة بالمجالات الستة (أ-هـ). ويتم استخدام هذه الأدلة مع فهم الروابط بين المجالات لتقييم قيم الجهاز الأعلى للرقابة وفوائده وكيفية مساهمته في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وكيفية إبرازه لوثيقة الصلة المستمرة. وينبغي أن يتم عرض هذا التحليل في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة مع المعلومات الأساسية ذات الصلة. كما يجب أن ينظر تقرير الأداء أيضا في الإصلاحات التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة خلال الفترة الأخيرة والإصلاحات الجارية وآفاق الإصلاح المستقبلية، فضلا عن استخدام شركاء التنمية لنتائج الجهاز.

وفيما يلي الهيكل الموصى به لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة:

تمهيد

أ- الملخص التنفيذي

ب- بيان المراجعة المستقلة

ج- ملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره

1) التقييم المتكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة

2) قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداث فارق في حياة المواطنين

3) تحليل جهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وآفاق زيادة التحسين.

د- استخدام إدارة الجهاز الأعلى للرقابة لنتائج التقييم

1. مقدمة

2. المنهجية

3. معلومات أساسية حول البلد والجهاز الأعلى للرقابة

- 3.1. وصف ترتيبات الحوكمة الخاصة بالبلد ومحيط البيئة الأوسع التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة
- 3.2. وصف بيئة موازنة القطاع العام وأثرها على أداء الجهاز الأعلى للرقابة
- 3.3. وصف الإطار القانوني والمؤسسي والهيكل التنظيمي والموارد الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

4. تقييم بيئة الجهاز الأعلى للرقابة وقدرته وأدائه

التقييم مقابل المجالات الستة، مع درجات المؤشرات القائمة على الأدلة

- 4.1. المجال أ: الاستقلالية والإطار القانوني
- 4.2. المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية
- 4.3. المجال ج: جودة الرقابة وإعداد التقارير
- 4.4. المجال د: الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم
- 4.5. المجال هـ: الموارد البشرية والتدريب
- 4.6. المجال و: التواصل وإدارة أصحاب المصلحة

5. قدرة الجهاز الأعلى للرقابة وعملية التطوير التنظيمي

- 5.1. وصف الإصلاحات الحديثة والجارية
- 5.2. استخدام نتائج الجهاز الأعلى للرقابة من قبل مقدمي الدعم المالي الخارجيين

الملحق 1: ملخص حول مؤشرات الأداء وتتبع الأداء بمرور الوقت (حيثما ينطبق)

الملحق 2: مصادر المعلومات وأدلة الإثبات لإسناد درجات المؤشرات

1.2. كيفية إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة

يجب صياغة تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة على أساس التحليل القائم على المؤشرات الخاصة بالمجالات الستة (أ-هـ). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم وتحليل المعلومات الخاصة بسياق الدولة وإطار العمل المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة والهيكل التنظيمي وجهود التنمية. ويجب أن تكون الملاحظات على أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره هي القسم الأخير الذي يجب إكماله في تقرير الأداء؛ حيث أنها تستند إلى المعلومات وعلى التحليل الوارد في الأقسام الأخرى.

وينبغي أن يبرز بوضوح في تقرير الأداء أن التحليل والاستنتاجات المقدمة في القسم (ج) "ملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره" مستمدة من الأدلة المقدمة في الفصلين 3 و4 من التقرير. ويقدم تقييم الأداء في هذا القسم تحليلاً نوعياً، حيث يستخلص العناصر المختلفة من التقرير معاً. وينبغي أن يعمل المقيمون على أن يكون هناك اتساق بين جميع أجزاء التقرير.

2.2. محتويات تقرير تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة

يقدم الجزء المتبقي من هذا القسم توضيحات حول المعلومات التي ينبغي أن يقدمها تقرير الأداء وكيفية تقديمها. ويتبع هذا الجزء هيكل تقرير الأداء كما ورد أعلاه.

تمهيد

يجب أن يكون التمهيد بياناً مقتضباً حول التقييم. وينبغي أن يشير إلى أن التقييم قد تم إعداده على أساس إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، بالإضافة إلى توضيح متى تم إجراء التقييم.

(أ) المخلص التنفيذي

ينبغي أن يلخص المخلص التنفيذي الملاحظات الرئيسية للتقييم وأن يكون قصيراً (1-2 صفحة). كما ينبغي أن يقدم سرداً عن الأداء العام للجهاز الأعلى للرقابة بالإضافة إلى نقاط القوة والتحديات وآفاق مزيد التنمية. وهو يعتمد إلى حد كبير على التحليل الوارد في القسم (ج) من تقرير الأداء "ملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره".

المحتوى الموصى به للمخلص التنفيذي:

- سبب تنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والمستهدفين من تقرير الأداء .
- الحكم العام للمقيمين على أداء الجهاز الأعلى للرقابة في ظل السياق الذي يعمل فيه.
- قيمة الجهاز الأعلى للرقابة وفوائده الأساسية للمواطنين.
- ملخص عن نضج الحوكمة وبيئة الإدارة المالية العامة التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة، وكيف يؤثر ذلك بشكل رئيسي على قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على تقديم القيمة والفوائد للمواطنين.
- التحديات الرئيسية التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة في مجال الاستقلالية وتوفير الموارد، وكيف يقيد ذلك أدائه ويؤثر على تغطيته الرقابية.
- تقييم لكيفية أداء الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بجودة عملياته الرقابية واستخدام تقاريره: ومنهجية ومعايير الرقابة الخاصة به لضمان الجودة، وعملية الرقابية، وتقديم ونشر ومتابعة مهماته الرقابية (المجال ج)، بالإضافة إلى نشر وتعميم نتائجه الرقابية في محيط أوسع (المجال و).
- تقييم الأسباب الكامنة وراء ضعف الأداء الذي تم قياسه في المجال ج وتحديد الفرص الرئيسية لتعزيز الأداء، مع التمييز بين العوامل الواقعة تحت سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة والعوامل الخارجة عن سيطرته.
- ماهية الإصلاحات الجارية أو المخطط لها، ورؤية المقيمين بشأن ما إذا كانت هذه الإصلاحات يتم تخطيطها وتنفيذها بطريقة من شأنها أن تجعلها فعالة وتؤدي إلى تحسينات مستدامة للأداء.

ب) بيان المراجعة المستقلة

يعتبر ضمان جودة وموضوعية التقييمات أمراً أساسياً لإنتاج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على نحو يضيف قيمة إلى جهود تطوير الجهاز الأعلى للرقابة. ويعتبر أحد الجوانب الهامة في ذلك هو مراجعة التقييم من قبل شخص لم يشارك مباشرة في أعمال التقييم التفصيلية، وذلك بهدف ضمان كفاية الجودة. كما أن التحلي بالشفافية بخصوص طبيعة ترتيبات الجودة وعملية تنفيذها هو أمر ضروري لمصداقية التقييم في نظر جميع أصحاب المصلحة.

ويؤكد بيان المراجعة المستقلة ما إذا كان التقييم يتصف بجودة كافية وفقاً لمتطلبات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

ويشتمل البيان على التأكيد بأن التقييم قد خضع لإدارة كافية للجودة بما في ذلك:

- رقابة الجودة داخلياً في الجهاز الأعلى للرقابة للتأكد من صحة الحقائق المقدمة .

- مراجعة مستقلة للتقييم من أجل تقييم إلى أي مدى تم تطبيق منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على الوجه الصحيح، وأن النتائج والاستنتاجات تستند إلى أدلة إثبات كافية وذات صلة.
- كما يؤكد البيان ما إذا كانت النقاط التي أثيرت خلال عملية إدارة الجودة قد تم معالجتها بشكل ملائم حتى تعتبر جودة التقييم مرضية.

وينبغي الإفصاح عن بيان المراجعة المستقل في بداية تقرير الأداء وينبغي ذكر ما يلي:

- i. من قام بإعداد التقييم
- ii. من قام بإجراء المراجعة المستقلة الخاصة بالتقييم
- iii. ما هي مسؤوليات إدارة الجودة الخاصة بهم (رقابة الجودة، والمراجعة المستقلة، وضمان عملية إدارة الجودة بأكملها).
- iv. ما إذا كانت النقاط التي أثيرت في عملية الجودة قد تم تناولها في التقرير النهائي بشكل مرضٍ.

(ج) ملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره

يهدف القسم (ج) من التقرير إلى تزويد القراء بصورة متكاملة واستراتيجية عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة وقيمه وفوائده على المجتمع وآفاق تطويره. والهدف من ذلك هو إعطاء قارئ التقرير فهما أفضل عن الجهاز الأعلى للرقابة بأكمله في ظل البيئة التي يعمل فيها. كما ينبغي أن يوفر هذا القسم تحليلاً عالي المستوى عن الجهاز الأعلى للرقابة بحيث يجمع المعلومات من بقية التقييم ويضع أداء الجهاز الأعلى للرقابة في سياقه الصحيح. كما ينبغي أن يضيف هذا القسم قيمة بحيث يتجاوز مجرد تلخيص بقية التقييم. ومن المنصوح به أن يتكون هذا القسم من ثلاثة أقسام فرعية، على النحو التالي:

- (1) **التقييم المتكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة:** يقدم المقيمون ما قاموا بتحديد كجوانب رئيسية لأداء الجهاز الأعلى للرقابة وفق ما أظهره التقييم، ويحللون تأثير العوامل المختلفة على الأداء سلباً وإيجاباً.
- (2) **قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة -إحداث فارق في حياة المواطنين:** ينبغي أن يقدم هذا القسم الفرعي تقييماً لقيمة وفوائد الجهاز الأعلى للرقابة -ومدى تأثير عمله على المجتمع. وينبغي أن يتضمن أيضاً تحليلاً للعوامل التي تمكن أو تعيق التأثير القوي للجهاز الأعلى للرقابة.
- (3) **تحليل جهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وآفاق زيادة التحسين:** ينبغي أن يوفر تحليلاً لآفاق الجهاز الأعلى للرقابة لتحسينه في ضوء قدراته وجهوده التنظيمية والمؤسسية وعوامل الاقتصاد السياسي التي قد تدعم تطوير القدرات أو تعيقها.

وينبغي أن يستند التقييم على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء، بما في ذلك التقييم القائم على المؤشرات لأداء الجهاز الأعلى للرقابة. كما أنه قد يكون من الضروري استخدام بعض مصادر المعلومات الأخرى. وفيما يلي مزيداً من الإرشادات بخصوص كيفية إتمام كل قسم من الأقسام الفرعية:

(i) التقييم المتكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة

يجب أن يوفر هذا الجزء الإجابة على السؤالين التاليين:

• كيفية أداء الجهاز الأعلى للرقابة؟

• ... وكيف يفسر هذا الأداء؟

ينبغي أن يحدد التحليل الأداء الرقابي للجهاز الأعلى للرقابة (نقاط القوة والضعف) كما تمت ملاحظته من خلال التقييم، ومن ثم السعي إلى تفسير هذا الأداء. وينبغي أن تكون التقييمات المفصلة في الفصلين 3 و 4 من تقرير الأداء مدخلات للتحليل، وأن يتم تحليل وتسجيل الطريقة التي من خلالها تقوم كل من نقاط القوة والضعف في الأنظمة التنظيمية والقدرات المهنية للجهاز الأعلى للرقابة وبيئته وقدرته المؤسسية وموارده وتمويله بدعم أداء الجهاز الأعلى للرقابة أو عرقلته. ويجب أن يولي التحليل اهتماماً خاصاً لفهم التحديات التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة في تنفيذ لاختصاصاته مثل عدم القدرة على رقابة كافة الجهات وفق ما يتطلبه تفويضه القانوني من حيث النطاق أو وتيرة الرقابة أو توقيتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز ينصب على تحليل الروابط بين تقييم المجالات المختلفة وليس مجرد تكرار نقاط القوة والضعف التي تم تحديدها ضمن التقييم.

وتمثل هدف هذا القسم في توضيح نطاق تحسينات الأداء عن طريق تحديد درجة تقييد أداء الجهاز الأعلى للرقابة بما يلي:

- العوامل التي تقع تحت سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة مباشرة والتي يمكن أن تتغير على المدى المتوسط أو القصير (منهجية الرقابة مثلاً).
- القدرة المؤسسية التي يمكن أن يسعى الجهاز الأعلى للرقابة للتأثير فيها وذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل (مثل الإطار القانوني، وتوفير الموارد).
- الأمور خارج سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة (مثل النظام السياسي في البلاد، والوضع الاقتصادي).

المنهجية المقترحة للتحليل

1. يقوم المقيمون بتحديد أهم نقاط القوة والضعف في الجهاز الأعلى للرقابة على أساس نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالتالي:

- جودة الرقابة (المجال ج)
- مدى تغطية الرقابة (المؤشر SAI-8)
- توقيت تقديم وإعلان نتائج الرقابة/ نتائج الرقابة القضائية (المؤشرات: SAI-11، SAI-14، SAI-17، SAI-20).
- متابعة نتائج الرقابة (المؤشرات: SAI-11، SAI-14، SAI-17، SAI-20).

2. وكخطوة تالية، يحاول فريق التقييم تحديد العوامل التي يمكن أن تشرح كل عنصر من العناصر المحددة في أداء الجهاز الأعلى للرقابة من خلال دراسة نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ولأغراض تحسين الأداء، ينبغي أن يركز فريق التقييم على تفسير الأداء الضعيف ولكن أيضا قد يكون من المفيد أن يتم تحليل المواطن الأكثر قوة لمعرفة ما إذا كان هناك إمكانية للتعلم.
3. عندما يتم تحديد أحد العامل التفسيرية، يبحث الفريق عن عوامل أعمق قد تفسر هذا العامل المحدد. ويجب أن يستمر "تحليل السبب الجذري" هذا حتى يقوم الفريق بتحديد ما قد يعتقد أنه العامل الأساسي الكامن وراء كل موطن من مواطن الأداء. يرجى العلم أن أسباب ضعف أداء الرقابة قد تكون موجودة في كثير من الأحيان في المواطن التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالرقابة، على سبيل المثال في العمليات التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة.
4. ومن المفيد تجميع العوامل الكامنة بعد تحديدها ضمن فئات (العوامل الداخلية والقدرة المؤسسية والعوامل الخارجية).
5. وفي نهاية المطاف، سوف يقوم الفريق بإكمال هذا القسم عن طريق تدوين نتائج التحليل والتركيز على أكثر نتائج الأداء أهمية والعوامل التفسيرية المحددة.

(ii) قيمة وفوائد الجهاز الأعلى للرقابة -إحداث الفارق في حياة المواطنين

يستعرض هذا القسم قيمة وفوائد الجهاز الأعلى للرقابة وذلك عن طريق تحليل أثر عمله على المجتمع الذي يعمل فيه. وبعبارة أخرى، يهدف هذا القسم لبيان الآثار الواسعة لنتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وكذلك تقديم فهم حول كيفية تأثير نقاط القوة والضعف الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة على البلد المعني. وينبغي أن يحدد التحليل أيضا العوامل التمكينية التي تدعم الجهاز الأعلى للرقابة والقيود التي تعرقل أثره.

ويمكن تصنيف قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة تحت ثلاثة عناوين رئيسية وذلك وفقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 - "قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداث فارق في حياة المواطنين" ⁴.

- تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الجهات الحكومية والقطاع العام - من خلال أنشطة الرقابة وإعداد التقارير ونشر النتائج.
- إظهار الصلة المستمرة بالمواطنين والبرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين - من خلال الاستجابة للأحداث والقضايا ذات الاهتمام في البلاد عن طريق التواصل الفعال والاستباقي ودعم التغيير في المؤسسات الحكومية والعامّة.
- أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة منظمة يحتذى بها ومثالاً يقتدى به - مثال: في الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة في أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وفي الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وفي تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر، وفي التعلم وتبادل المعرفة.

وينبغي ألا يهدف هذا القسم إلى دراسة مدى تحقيق المساءلة والشفافية والنزاهة فعلياً في الجهات الحكومية والقطاع العام، حيث أن هذا يعتمد على أداء أجزاء أخرى من بيئة الحوكمة والإدارة المالية العامة. بالإضافة إلى أن مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية لها حدود. بل ينبغي أن يقدم هذا القسم تقييماً لمدى مساهمة الجهاز الأعلى للرقابة في تحقيق هذه الأهداف. ويتعين أن يولي هذا القسم اهتماماً خاصاً لتأثير الجهاز الأعلى للرقابة في حال عدم قدرته على تنفيذ متطلبات تفويضه القانوني مثل عدم القدرة على الإستجابة لتفويضه القانوني فيما يخص نطاق ووتيرة الرقابة أو توقيتها المناسب.

والسؤال الرئيسي الذي يجب على فريق التقييم الإجابة عليه هو: ما هي أكثر الأشياء ذات الصلة التي قام بها الجهاز الأعلى للرقابة خلال العامين الماضيين، وما الذي أدت إليه؟ يجب أن يكون التحليل قائماً بقدر الإمكان على أمثلة ملموسة عن الطرق التي جعلت الجهاز الأعلى للرقابة يحدث فارقاً في حياة المواطنين.

كما ينبغي استخدام هذا القسم لتحديد العوامل المختلفة التي تساهم في قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة أو التي تعرقلها. وكما جاء في التحليل المتعلق بالقسم الفرعي الأول، يمكن أن تكون هذه العوامل داخلية وضمن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة مثل تواصله أو جهود علاقاته مع أصحاب المصلحة، ويمكن أن تكون عوامل خارجية مع إمكانية أن يسعى الجهاز الأعلى للرقابة للتأثير فيها مثل القيود على استقلاليتها وإطاره القانوني. وفي النهاية، فإنها يمكن أن تكون عوامل خارجية وخارجة بالكامل عن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة، مثل

⁴ - يظهر الملحق 3 كيفية قياس مبادئ المعيار الدولي للأجهزة للرقابة المالية والمحاسبة رقم 12 في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

نظام الحوكمة في البلاد وبيئة الإدارة المالية العامة. كما أن تحديد ما إذا كانت أهم القيود التي تحول دون زيادة الأثر تقع داخل أو خارج سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة تساعده على تحديد كيفية تركيز جهوده لتحسين الوضع.

المصادر المحتملة للمعلومات

يمكن الحصول على المعلومات التي تساعد على إجراء التحليل في هذا القسم من المصادر التالية:

- الملاحظات والأثر لمهام رقابية معينة، ويتم الحصول عليها من التقرير السنوي للجهاز الأعلى للرقابة، والمقابلات مع ممثلي الجهاز الأعلى للرقابة أو غيرهم من أصحاب المصلحة، وتحليل عينة تقارير الرقابة، وأي تقارير محلية عن قيمة وفوائد الجهاز الأعلى للرقابة.
- تحليل المقيمين المبني على أقسام أخرى من تقرير الأداء.
- تحليل الجهاز الأعلى للرقابة لأدائه مقابل أهدافه الاستراتيجية، على سبيل المثال: استخدام مقاييس الأداء مثل الفوائد المالية وغير المالية ونسبة التوصيات المنفذة (إذا كان ذلك قابلاً للتطبيق).
- تحليل أثر توصيات الجهاز الأعلى للرقابة: إذا كانت البيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات الجهاز الأعلى للرقابة متاحة، فإن نسبة التوصيات التي تم تنفيذها جزئياً أو كلياً من قبل الجهات التي تم تدقيقها سوف يكون رقماً مثيراً للاهتمام حتى يتم أخذه بعين الاعتبار لتقييم مصداقية وشرعية الجهاز الأعلى للرقابة ضمن بيئته المؤسسية الأوسع نطاقاً.
- أي تقييمات قائمة لبيئة الحوكمة في البلاد ونظام الإدارة المالية العامة (على سبيل المثال تقارير من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجهات المانحة الثنائية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة الشفافية الدولية، ومنظمة شراكة الموازنة الدولية، وتقييم الانفاق العام والمساءلة المالية).

(iii) تحليل جهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وآفاق زيادة التحسين

يجب أن يقدم هذا القسم تحليلاً عن آفاق تحسينات الأداء المستقبلية استناداً إلى ملخص جهود تطوير القدرات الجارية والمخطط لها والواردة في القسم 5 من تقرير الأداء.

يجب أن يجري تقييماً لمنهجية الجهاز الأعلى للرقابة لتخطيط وتنفيذ مبادرات تنمية قدرات الجهاز. ومن المحتمل أن تكون العوامل المؤسسية التالية داعمة لتطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة.⁵

- **قيادة الجهاز الأعلى للرقابة وملكية** تخطيط عملية تنمية القدرات وتنفيذها ومراقبتها، وضع الجهاز الأعلى للرقابة في مركز أنشطة تغيير الإدارة.
 - **تجانس وتوافق** الدعم المقدم للجهاز الأعلى للرقابة من الانتوساي والمجتمعات المانحة وفيما بينها لضمان أن كافة أشكال الدعم تتوافق مع نفس الخطط التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة وأنه يتم تنسيقها بشكل متناسب بين مختلف مقدمي الدعم.
 - **استدامة أنشطة تطوير القدرات** بما في ذلك مدى إعداد المقاربة المعتمدة لخبراء من داخل الجهاز الأعلى للرقابة وإقليم الإنتوساي وإعطاء المدققين الوقت الكافي للمشاركة في أنشطة تنمية القدرات؛ واستدامة وثبات عملية تمويل أنشطة تنمية القدرات؛ ومنهجية الجهاز الأعلى للرقابة الخاصة بالتطوير المتزامن للقدرات المؤسسية والتنظيمية والمهنية، وتركيزها على بناء تعاون طويل المدى من شأنه أن يعزز الثقة والتفاهم المتبادل بين شركاء التنمية.
- وينبغي أن يراعي تقرير الأداء التجارب الحالية والمستمرة فيما يتعلق بهذه العوامل وأية عوامل أخرى خاصة بالبلد. وينبغي أن يقدم أيضاً تقييماً حول كيفية قيام العوامل المؤسسية والاقتصادية والسياسية في البلد باحتمالية دعم تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة أو إعاقتهما. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للدولة التي تحصل على المساعدات فإنه ينبغي أن يحلل هذا القسم الطريقة التي تؤثر بها ممارسات المانحين الحاليين على أداء الجهاز الأعلى للرقابة.
- وينبغي ألا يقدم هذا القسم وتقرير إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بشكل عام توصيات بشأن برنامج تنمية القدرات المستقبلية وينبغي ألا يتضمن حكماً على كفاية ومناسبة وجدوى برنامج تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. وقد يمضي الجهاز قدماً بخصوص هذه الاعتبارات في عملية منفصلة ومتكاملة.

(د) استخدام إدارة الجهاز الأعلى للرقابة لنتائج التقييم

ينبغي استخدام هذا القسم لتسجيل كيف يعترف الرئيس والإدارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة استخدام نتائج التقييم. وبغض النظر عما إذا كان قد تم إجراء التقييم باعتباره تقييماً ذاتياً أو تقييم نظراء من الإنتوساي أو تقييماً خارجياً، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة إعداد هذا القسم. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون جزءاً من التقرير الرئيسي، ولكن يمكن أيضاً أن يصدر في وثيقة منفصلة. ومن الناحية العملية، فسوف يكون القسم

⁵ - للحصول على مزيد من المعلومات بخصوص تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، يرجى الرجوع إلى "الممارسات الجيدة في دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2011)

الأخير الذي يتم إكماله لأن إدارة الجهاز الأعلى للرقابة يتعين عليها أن تقدم تعقيبا على تقرير الأداء بشكل كامل.

الفصل الأول: المقدمة

الهدف من مقدمة تقرير الأداء هو عرض السياق والعملية التي تم بمقتضاها إعداده وتحديد نطاق التقييم.

ويعد الطول الإرشادي لهذا القسم هو صفحة واحدة، ويجب أن تقدم المعلومات التالية:

- **الغرض من تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة**، بما في ذلك سبب إجرائه في هذا الوقت وإسهاماته في أنشطة تطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة.
- **عملية إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة**، وتغطي قرار إجراء التقييم وتخطيط وتنفيذ التقييم وإعداد تقرير التقييم وعملية إدارة الجودة. وينبغي أن يبين هذا القسم ما إذا كان قد تم إجراء التقييم باعتباره تقييما ذاتيا أو تقييم نظراء من الإنتوساي أو تقييما خارجيا أو مزيجا من هذه الأنواع من أنواع التقييم. كما ينبغي أن يبين هذا القسم أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية (مثل الجهاز الأعلى للرقابة، والمنظمات المحلية الأخرى، وهيئات الإنتوساي العالمية والإقليمية، والنظراء من الأجهزة العليا للرقابة، والجهات المانحة والاستشاريين)، بما في ذلك كيفية تمويل التقييم.
- **نطاق التقييم** ولاسيما في البلدان التي يوجد بها ترتيبات معقدة فيما يتعلق بالرقابة الخارجية على القطاع العام، فينبغي أن يبين هذا القسم المنظمة التي يشملها التقييم -وإن أمكن -الأجزاء من المنظمة التي يغطيها التقييم. كما ينبغي أن يشير القسم إلى السنة/السنوات التي تغطيها عملية التقييم.

وينبغي أن يذكر هذا القسم أي قيود أو توسع في نطاق التقييم مقارنة بهذه الإرشادات. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يقرر الجهاز الأعلى للرقابة قبل تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ما إذا كان سيتم إسناد درجات لجميع المؤشرات من عدمه. وينبغي أن يكون السبب في عدم إسناد درجات للمؤشرات عائدا بشكل أساسي إلى القيود على اختصاص الجهاز. ومن المستحسن بشكل عام تطبيق كافة المؤشرات حيث سيساعد ذلك على خلق صورة أكثر اكتمالا لأداء الجهاز.

الفصل الثاني: المنهجية

ينبغي أن يتضمن تقرير الأداء فصلا منفصلاً للمنهجية. وينبغي أن يتناول بالشرح ما يلي:

- الطرق المستخدمة لجمع البيانات .
- مصادر المعلومات الأساسية المستخدمة.
- كيف وإلى أي مدى تم إجراء المقابلات.
- ما هي ملفات الرقابة التي تم أخذها كعينات وكيف تم أخذ العينات.
- كيف تم تحليل أدلة الإثبات لإسناد درجات للمؤشرات واستخلاص الاستنتاجات بخصوص أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

كما ينبغي أن يطرح فصل المنهجية أي مسألة تتعلق بالمخاطر التي تم تحديدها قبل أو أثناء التقييم، وطريقة إدارة هذه المخاطر. على سبيل المثال، قد تتضمن هذه المخاطر المشكلات المتعلقة بأدلة الإثبات، واستخدام "منهجية عدم إسناد درجات" لأي من المؤشرات حيث يكون مستوى نشاط الجهاز الأعلى للرقابة منخفض أو حيث تكون هناك صعوبة للحصول على المعلومات الموثقة.

ويجب أن يتناول هذا الفصل المنهجية المتبعة في تطوير الفصل 3 والمسائل المتعلقة بأدلة الإثبات مثل الافتقار إلى عمليات تقييم على مستوى البلد يمكن استخدامها كمصادر في هذه الوثيقة.

الفصل الثالث: المعلومات الأساسية عن البلد وعن الجهاز الأعلى للرقابة

الهدف من هذا الفصل هو توفير معلومات بشأن بلد الجهاز الأعلى للرقابة الذي يجري تقييمه، بشكل يتيح الفهم الكافي لسياق أداء الجهاز الأعلى للرقابة، فضلا عن الخصائص الأساسية للجهاز في هذا البلد. ومن المتوقع أن يعتمد المقيمون على البيانات الثانوية بما في ذلك التحليلات والتقييمات القائمة. وتجب الإشارة إلى المصادر المستخدمة في النص وإدراجها في قائمة المراجع.

ويمكن استخلاص المعلومات لهذا القسم من منشورات وقواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁶، ووثائق الميزانية الحكومية أو تحليلات أخرى لسياسة الإنفاق والسياسة المالية القائمة، بما في ذلك أي تقييمات حديثة للمساءلة المالية والإنفاق العام. وينبغي أن يقتصر الفصل على الجوانب اللازمة لتحديد البيئة التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة:

3-1 وصف ترتيبات الحوكمة الخاصة بالبلد ومحيط البيئة الأوسع التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة

- سياق البلد يغطي الخصائص الاقتصادية والتنموية للدولة وغيرها من العوامل التي تؤثر عليه، بما في ذلك السكان ومستوى الدخل ومستويات الفقر والتعليم ومعدل النمو والتضخم وتحديات التنمية

⁶ - على سبيل المثال، نظرة سريعة على الحكومة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الرئيسية والنزاعات الأخيرة والراهنه وغيرها من أسباب الضعف⁷، والقضايا الثقافية .. الخ. فهذه قضايا قد تؤثر على ما يجب أن يركز عليه الجهاز الأعلى للرقابة في رقابته أو تحديد قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على القيام بأعمال التدقيق.

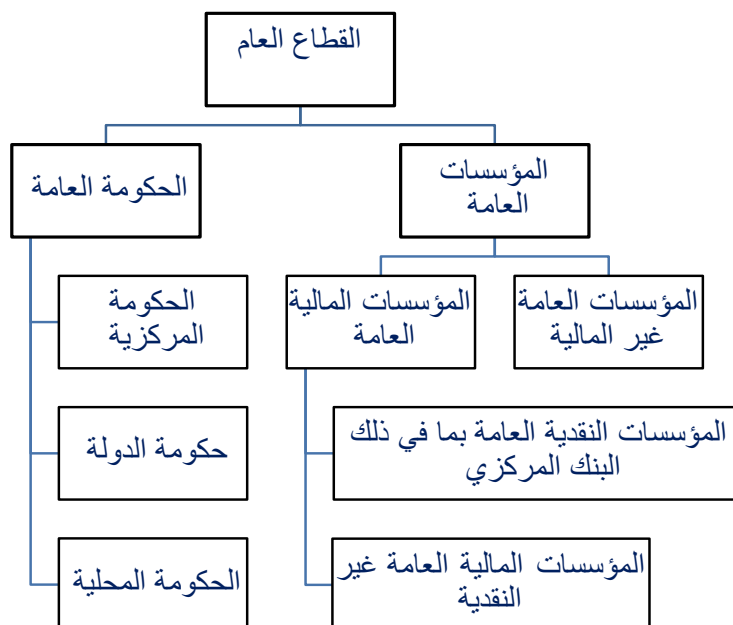
• **ترتيبات حوكمة البلد** تصف السياق المؤسسي الواسع الذي يعمل فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك النظام السياسي وهيكل الحكومة (الدولة الموحدة أو الدولة الفيدرالية ومستويات الحكومة.. إلخ) والعلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وطبيعة ودور الأحزاب السياسية والمنافسة السياسية؛ ودور وقدره وحرية الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأنظمة الرسمية وغير الرسمية لمساءلة الحكومة أمام المواطنين. ويمكن أن يسلط هذا القسم الضوء على تحليلات ومؤشرات الحوكمة حيثما أمكن، والتعليق على القدرة والاستجابة للمواطنين ومساءلة الدولة. وينبغي دراسة هذه الجوانب عند تحليل العلاقة ومبادرات ونتائج التواصل مع أصحاب المصلحة في القسم ج.

3-2 وصف بيئة ميزانية القطاع العام بما في ذلك إدارة المال العام وأثره على أداء الجهاز الأعلى للرقابة

الغرض من هذا القسم هو توفير نظرة عامة عن هيكل وتفاصيل ميزانية القطاع العام بما في ذلك مصادر الإيرادات والإنفاق عن طريق التصنيف الاقتصادي والمهني والإداري ومستويات الدين والاستثمارات. إذ يعمل ذلك على توجيه التقييم الخاص بقدرة الجهاز الأعلى للرقابة على التركيز على أهم العمليات الحكومية عند أداء اختصاصاته وتفويضه القانوني. وفيما يلي معلومات عن التصنيف القياسي لهيكل القطاع العام. وينبغي وصف دور شركاء التنمية في عمليات التمويل العامة في الدولة حيثما كان ذلك مناسباً مثل الدعم المباشر للميزانية. وينبغي أن يحدد هذا القسم ترتيبات الرقابة الخاصة بمختلف أجزاء القطاع العام مع بيان الاختصاص/الاختصاصات الرقابية في الجهة/الجهات التي يغطيها التقييم.

⁷- بما في ذلك الاعتراض بخصوص إيرادات الموارد الطبيعية

الشكل البياني الثالث: هيكل القطاع العام⁸



وينبغي تقديم معلومات تلخيصيه عن الميزانية في القطاع العام ككل ولاسيما بيان الميزانيات الإجمالية للجهات المدرجة ضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة وأي جهة أخرى يغطيها التقييم. مع العلم بأن المعلومات الواردة في الشكل أدناه قد تكون مفيدة:

الدخل والإنفاق المرصود والفعلي من خلال التصنيف الوظيفي أو الإداري (كنسبة من الميزانية الإجمالية أو الناتج الفعلي)					
السنة المالية الأولى		السنة المالية الثانية		السنة المالية الثالثة	
الدخل	الإنفاق	الدخل	الإنفاق	الدخل	الإنفاق
					الصحة
					التعليم
					الدفاع
					الضمان الاجتماعي
					أخرى

⁸- المصدر: دليل الإحصائيات المالية الحكومية لسنة 2001، صندوق النقد الدولي

وينبغي أن يقدم هذا القسم وصفاً سردياً عن الجوانب الأساسية لنظام الإدارة المالية للقطاع العام والتي تعد ذات صلة خاصة بعمل الجهاز الأعلى للرقابة. ويعتمد الجهاز الأعلى للرقابة على المدخلات من هذا النظام وعلى المخرجات التي يستخدمها آخرون في هذا النظام. وعلى المدى الطويل يمكن أن يساهم الجهاز الأعلى للرقابة في تعزيز نظام الإدارة المالية العامة بصفته نموذجاً يحتذى به، ورغم ذلك فإنه لا يتحمل مسؤولية أداء الأجزاء الأخرى في النظام. كما ينبغي ذكر أداء الجوانب الهامة في نظام الإدارة المالية العامة، بما في ذلك كيفية تأثيرها على مختلف جوانب أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وينبغي أيضاً أن يلخص هذا القسم جهود إصلاح الإدارة المالية العامة الرئيسية في الآونة الأخيرة. ومن الأهمية بمكان وصف إطار عمل إعداد التقارير المالية للقطاع العام للبلد لما له من تأثيرات على إسناد درجات مؤشرات الرقابة المالية في إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن أن يتم تغطية الجوانب التالية لنظام الإدارة المالية العامة (ومصادر المعلومات المتاحة)، ولكن هذه القائمة ليست شاملة:

- المشتريات العامة (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - PEFA PI 24)⁹ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/منهجية تقييم أنظمة التوريد)
- التدقيق الداخلي (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - PEFA PI 26)
- التقارير المالية السنوية (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - PEFA PI 29)
- التدقيق الخارجي (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - PEFA PI 30)
- الفحص التشريعي لتقارير الرقابة الخارجية (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - PEFA PI 31)

3-3 وصف الإطار القانوني والمؤسسي والهيكل التنظيمي وموارد الجهاز الأعلى للرقابة

ينبغي أن يقدم هذا القسم خلفية عن الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك الأحكام الدستورية للجهاز الأعلى للرقابة ورئيس الجهاز والإطار القانوني الذي يحكم الجهاز. وينبغي أن يبين القسم ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يتبع نموذجاً تشريعياً (برلماني) أو قضائياً (محكمة) أو نموذجاً آخر (على سبيل المثال نموذجاً مختلطاً) وما إذا كان يخضع لرئيس منفرد أو هيئة لصنع القرار (على سبيل المثال مجلس أو قضاة).

وينبغي أن يحدد هذا القسم الجوانب الأساسية لاختصاص الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك مسؤولياته ونطاق أنشطته (قد تشمل هذه الأنشطة في بعض الحالات أنشطة تقع خارج نطاق رقابة القطاع العام على

⁹ - إصدار المساءلة المالية والإنفاق العام 2016، للحصول على التوجيهات بخصوص المؤشرات ذات الصلة لدراسة تقييمات المساءلة المالية والإنفاق العام قبل 2016 يرجى مراجعة إطار/الموقع الإلكتروني المساءلة المالية والإنفاق العام

النحو الذي تحدده المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) ويوضح الهيكل التنظيمي للجهاز الأعلى للرقابة (بما في ذلك حجم ومواقع مكاتب الفروع الرئيسية). وينبغي أيضا وصف اختصاص الجهات الأخرى المسؤولة عن رقابة القطاع العام وعلاقتها بما في ذلك مجالات التداخل والمجالات التي تم تجاهلها، ومسؤولية الجهاز الأعلى للرقابة في الإشراف والتنظيم وترتيبات التنسيق.

وينبغي أيضا أن يوفر هذا القسم المعلومات بخصوص كيفية قيام الجهاز الأعلى للرقابة بالحصول على الموارد والتمويل (بما في ذلك الموظفين والميزانيات) ويوفر معلومات موضوعية (إذا كان ذلك ممكناً) بخصوص ما إذا كانت موارد وتمويل الجهاز الأعلى للرقابة كافية بشكل يمكنه من القيام باختصاصاته. كما ينبغي أن يشير إلى الميزانية التي يعتبرها الجهاز الأعلى للرقابة ضرورية لتمكينه من تنفيذ اختصاصاته، والمبلغ المالي المطلوب من الجهة التي تحدد ميزانيته ومبلغ الميزانية المعتمد (الأصلي وأي مراجعات في السنة) والمبلغ الفعلي الذي أتيح للجهاز الأعلى للرقابة (إذا كان مختلفاً).

وفي نهاية المطاف، يجب أن يوضح القسم الجهة التي يتبع لها الجهاز الأعلى للرقابة ودور الهيئة التشريعية واللجان التشريعية وأي جهات أخرى فيما يتعلق بمراجعة تقارير الجهاز الأعلى للرقابة، بالإضافة إلى دور المؤسسات الأخرى المشاركة في حوكمة الجهاز الأعلى للرقابة. كما ينبغي تقييم مهام الهيئة التشريعية ولجانها ودور الأحزاب السياسية وطبيعة المنافسة السياسية.

الفصل الرابع: تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة

يهدف هذا الفصل إلى توفير تقييم للعناصر الرئيسية لأداء الجهاز الأعلى للرقابة على النحو الذي تقيسه المؤشرات والإبلاغ عن تغييرات الأداء (بالنسبة للتقييمات المتكررة).

يتكون هذا القسم من 30-40 صفحة. وفيما يلي هيكل القسم:

التقييم مقابل المجالات السبعة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة (درجات المؤشرات القائمة على أدلة الإثبات):

4-1 المجال أ: الاستقلالية والإطار القانوني

4-2 المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية

4-3 المجال ج: جودة الرقابة وإعداد التقارير

4-4 المجال د: الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم

4-5 المجال هـ: الموارد البشرية والتدريب

4-6 المجال و: التواصل وإدارة أصحاب المصلحة.

يناقش كل قسم المؤشرات ذات الصلة، بالترتيب. ويجب أن تميز المناقشة بين:

- تقييم الوضع الحالي (التحليل القائم على المؤشرات)
- الإبلاغ عن التقدم المحرز حيثما أمكن (تغييرات وإصلاحات الأداء الحديثة التي تم تنفيذها منذ أي تقييم أداء سابق).

التقرير عن التحليل القائم على المؤشرات

يمكن أن يتم الإبلاغ عن التحليل القائم على المؤشرات بالأساليب التالية:

- يشرح النص نقاط القوة والضعف الرئيسية الخاصة بأداء الجهاز الأعلى للرقابة كما تم تقييمه من قبل المؤشر ويقدم درجة المؤشر الكلية. وينبغي أن يشير النص إلى مسائل الأداء المهمة وذات الصلة التي تمت ملاحظتها ولم يتم قياسها من قبل المؤشر.
- يشرح النص - لكل بعد من أبعاد المؤشر - أساس إسناد الدرجات عند المستوى المعين (0 أو 1 أو 2 أو 3 أو 4) ودليل الإثبات الأساسي (بما في ذلك البيانات الكمية) المستخدمة لدعم الدرجة المسندة. ويتم الإشارة إلى أي مسائل متعلقة بتوقيت وموثوقية البيانات أو الأدلة. وفي حالة عدم إسناد درجة لمجال ما، فإنه يتم تقديم شرح لذلك (مثل عدم انطباق المجال).
- يتم تقديم جدول لتلخيص الدرجات لكل بعد والدرجة الشاملة، مع شرح موجز للدرجات المسندة. ويكون من السهل متابعة كافة الأبعاد إذا تم رصد المعايير المستوفاة وغير المستوفاة. وبالنسبة للتقييمات المكررة، يمكن أن يسجل الجدول أيضاً الدرجات والشرح من التقييم السابق مع تسجيل ملاحظة على تغير الأداء والعوامل الأخرى الواجب مراعاتها عند مقارنة درجات المؤشر مع مرور الوقت.

تكرار التقييمات: الإبلاغ بشأن التقدم المحرز

ينبغي أن يتناول التقرير بالنسبة لكل مؤشر وبعد من أبعاد المؤشر، ديناميكيات الإصلاحات. وبالنسبة للتقييمات المتكررة، فالتغير في البعد ودرجات المؤشر وتفسيراتها سوف يكون واضحاً من خلال عملية الإبلاغ عن التحليل القائم على المؤشرات. ومع ذلك، فإن هذا قد لا يعبر تماماً عن تطور الجهاز الأعلى للرقابة. كما ينبغي أن يذكر التقرير السردى ما يلي لكل مؤشر:

1. التحسينات الصغيرة في أداء الجهاز الأعلى للرقابة التي لم تلتقطها المؤشرات

على سبيل المثال، حدوث تحسن في توقيت تقديم نتائج رقابة الالتزام التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة إلى الجهة المعنية من ثمانية أشهر بعد نهاية العام إلى سبعة أشهر بعد نهاية العام (حيث لا يوجد إطار زمني قانوني). ولئن سيحصل الجهاز الأعلى للرقابة في كلتا الحالتين على درجة 2 ورغم ذلك فقد تحسن أدائه.

2. أنشطة تنمية القدرات التي تم تنفيذها إلا أنها لم تؤثر بعد على أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

على سبيل المثال، تم إنشاء وحدة رقابة الأداء ويتم وضع دليل لرقابة الأداء ولكن لم يتم استخدامهما بعد في عمليات رقابة الأداء. ينبغي ذكر الإصلاح في تقرير الأداء على الرغم من أنه لم يؤثر بعد على أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

يلاحظ أن التعهدات بتنفيذ أنشطة تنمية قدرات محددة في الخطة الاستراتيجية وخطط عمل التنمية (أو ما شابهها) الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة لا تعتبر دليلاً على تحسينات الأداء، ولكن يتم دراستها في الفصل 5 تحت عنوان عملية تنمية القدرات.

استخدام مؤشرات الأداء المحلية

لدى الأجهزة العليا للرقابة اختصاصات مختلفة وتعمل في ظل ظروف متنوعة مما يضع تحديات لإعداد إطار قياس دولي يتضمن كافة عناصر القدرة والأداء ذات الصلة بكافة الأجهزة العليا للرقابة. ويستند إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إلى الممارسات الجيدة الشائعة بين عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة والمضمنة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وغيرها من أدلة الممارسة الدولية الجيدة. وعندما تكون الأجهزة العليا للرقابة مكلفة باستثمار موارد هامة في أنشطة غير واردة في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، قد يرى المقيم أن من المناسب وضع وتطبيق عدد صغير من مؤشرات الأداء الخاصة بالوضع المحلي، وفي هذه الحالات تتمثل الممارسة الجيدة فيما يلي:

- شرح الأساس المنطقي لأي من المؤشرات الإضافية.
- وضع مؤشرات جديدة تتبع نفس الهيكل لمؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بدلاً من تعديل مؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.
- الموافقة على تعريف المؤشر والحد الأدنى من المعايير لكل درجة من درجات الأبعاد قبل البدء في إنجاز تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

- الإفصاح عن تعريف المؤشر والحد الأدنى من المعايير لكل درجة من درجات الأبعاد (على سبيل المثال في ملحق تقرير الأداء).
- تضمين المؤشر في تقرير الأداء في المجال ذي الصلة.

قامت العديد من الأجهزة العليا للرقابة بوضع مؤشرات أداء معينة لقياس مدى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويمكن أن تكمل هذه المؤشرات مجمل نقاط القوة والضعف الفردية للجهاز الأعلى للرقابة وتغير أدائه بمرور الوقت، وذلك عن طريق التركيز على الأداء مقابل الأولويات الاستراتيجية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. وينبغي أن ينظر المقيمون في مزايا تضمين هذه المؤشرات في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة. وعند القيام بذلك، يتعين تضمين العوامل التي تساعد على تحديد عما كان قد تم تعريف المؤشر ونظام إسناد الدرجات وما إذا كانت خطوط الأساس ومقاييس الأداء المنتظمة متاحة وما إذا كان يوجد هناك عملية محددة ومضمونة الجودة لجمع البيانات. واعتمادًا على طبيعة المؤشرات، يمكن أن يتم إدراجها ضمن المجالات ذات الصلة أو في القسم ج "ملاحظات على أداء الجهاز الأعلى للرقابة والأثر".

الفصل الخامس: عملية تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة

يهدف هذا الفصل إلى وصف التقدم الذي أحرزه الجهاز الأعلى للرقابة حديثًا فيما يتعلق بتحسين أدائه والمبادرات الجارية لتنمية القدرات.

يتكون هذا القسم من ثلاثة إلى أربعة صفحات. وينبغي أن يوفر المعلومات التالية:

5-1 وصف الإصلاحات الجارية والحديثة

ينبغي أن يلخص هذا القسم أهم الإصلاحات الحديثة والجارية لتوفير نظرة عامة عن التقدم الذي أحرزه الجهاز الأعلى للرقابة بخصوص تنمية قدراته. وينبغي أن يتضمن مختلف أشكال الدعم المقدم وترتيبات التمويل (بما في ذلك البرامج العالمية والإقليمية للانتوساي، ودعم النظراء من الأجهزة العليا للرقابة، والبرامج المدعومة من المانحين).

5-2 استخدام نتائج الجهاز الأعلى للرقابة من قبل مقدمي الدعم المالي الخارجيين

يقدم هذا القسم تقييمًا نوعيًا لكيفية استخدام مقدمي الدعم المالي الخارجيين لنتائج التدقيق للجهاز الأعلى للرقابة من أجل تقييم وتطوير برامج والمشروعات الخاصة بهم، وما إذا كان ذلك يعزز من مصداقية الجهاز الأعلى للرقابة وقدرته واستقلاليته. كما ينبغي أن يدرس هذا القسم ما إذا كان مقدمو الدعم يستفيدون من

الجهاز الأعلى للرقابة لمراجعة الحسابات والبرامج التي يمولونها وكيفية ذلك، وما إذا كان ذلك يأخذ بالحسبان القيود التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة من حيث القدرات ، وما إذا كان ذلك يتم بطريقة تدعم مزيد تنمية الجهاز الأعلى للرقابة (مثل عمليات التدقيق المشتركة). كما ينبغي أن يدرس هذا القسم الآليات التي وضعت للتأكد من أن رقابة المشاريع والبرامج الممولة من الخارج لا تتم على حساب قيام الجهاز الأعلى للرقابة باختصاصاته الرقابية الأساسية.

وعندما يُصرف الدعم المالي للقطاع الحكومي فإنه يتم استخدام إجراءات الرقابة الوطنية عندما يكون تنفيذ رقابة الأموال من مسؤولية الجهاز الأعلى للرقابة في البلد المعني. ويعني الاستخدام الكامل للأنظمة الرقابية للدولة أن مقدمي الدعم المالي الخارجيين يعتمدون على آراء و/أو تقارير التدقيق الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة (بما في ذلك أي أعمال تدقيق مسندة إلى مصادر خارجية ويشرف عليها الجهاز الأعلى للرقابة) حول: البيانات المالية للحكومة؛ الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح؛ والاقتصاد، وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية. وينبغي على مقدمي الدعم المالي الخارجيين ألا يضعوا على الجهاز الأعلى للرقابة متطلبات إضافية لإجراءات التدقيق. وبدلاً من ذلك، يحدث الاستخدام التكميلي لنظم مراجعة الحسابات الخاصة بالدولة عندما يستخدم مقدمو الدعم المالي الخارجيين الجهاز الأعلى للرقابة في البلد لإجراء عمليات المراجعة بنفسه أو من خلال إسناد أعمال الرقابة لمصادر خارجية، ولكنهم يطلبون إجراء عمليات تدقيق محددة أن تتم وفقاً لمعايير وإجراءات تختلف عن تلك المستخدمة عادة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة.¹⁰

فيما يتعلق بالمساعدة التنموية الرسمية، فقد وضع الاستبيان الذي تم تنفيذه في إطار إعلان باريس 2006 و2011 معايير لتحديد ما إذا كان شركاء التنمية يستخدمون إجراءات الرقابة الوطنية، بما في ذلك ما إذا كان شركاء التنمية طلبوا أي ترتيبات إضافية للرقابة. ويعتبر استبيان إعلان باريس أن "الاستخدام الكامل" للجهاز الأعلى للرقابة يقتضي عدم اختلاف معايير الرقابة عما يتبناه الجهاز الأعلى للرقابة، وألا يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة لمراجعة دورته الرقابية من أجل رقابة أموال شركاء التنمية. وينبغي أن يسترشد محتوى هذا القسم بالنقاش مع الجهاز الأعلى للرقابة وشركاء التنمية الرئيسيين بالإضافة إلى أن يكون من التقييمات الحالية للتعاون التنموي (ويقصد بذلك، استبيان إعلان باريس (المؤشر 15) وعملية رصد بوسان (المؤشر 9ب) مع التركيز على استخدام أنظمة الدولة.

¹⁰ - التي تم تبينها من "دليل الممارسين لاستخدام أنظمة الدولة" صفحة 66، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الملحق 1: ملخص عن مؤشرات الأداء ومتابعة الأداء بمرور الوقت (حيثما ينطبق)

يعرض هذا الملحق جدول تلخيصي لمؤشرات أداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويحدد الجدول لكل مؤشر من المؤشرات، الدرجة المسندة له مع شرح تلخيصي للدرجة. وبالنسبة للتقييمات المتكررة، فينبغي أيضا تسجيل الدرجة والشرح التلخيصي من التقييم السابق، وتسجيل ملاحظة على تغير الأداء، والعوامل الأخرى الواجب أخذها بالإعتبار عند مقارنة درجات المؤشرات بمرور الوقت.

المؤشر	التقييم الحالي(السنة)		التقييم السابق (السنة)		تغيير الأداء	عوامل أخرى
	الدرجة	الشرح	الدرجة	الشرح		
المؤشر SAI - 1	بشكل عام البعد (i) البعد (ii) إلخ.	شرح الدرجة	بشكل عام البعد (i) البعد (ii) إلخ.	شرح الدرجة	أسباب تغير الأداء بين التقييمين	على سبيل المثال. المشكلة أو الاختلاف مع عملية تسجيل الدرجات السابقة، العوامل التي تؤثر على قابلية المقارنة.
المؤشر SAI - 2						

الملحق 2: مصادر المعلومات والإثباتات الداعمة لعملية إسناد درجات المؤشر

ينبغي أن يسجل هذا الملحق المصادر المحددة للمعلومات والإثباتات المستخدمة لدعم إسناد درجة كل مؤشر. ويوفر هذا الملحق إرشادا مفيدا لإجراء التقييمات المستقبلية ويضمن أن درجات المؤشرات التي ستسند في عمليات التقييم المستقبلية يمكن مقارنتها مع التقييمات السابقة.

3. مجموعة مؤشرات أداء الجهاز الأعلى للرقابة

3-1 نبذة عامة عن المؤشرات بما في ذلك الأبعاد

المؤشر	الصفحة	المجال	الأبعاد
	46	أ- الاستقلالية والإطار القانوني	
المؤشر SAI-1	47	استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة	(i). الإطار الدستوري المناسب والفعال (ii). الاستقلالية المالية/ الذاتية (iii). الاستقلالية التنظيمية/ الذاتية (iv). استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه
المؤشر SAI-2	52	اختصاص (تفويض) الجهاز الأعلى للرقابة	(i). الاختصاص (التفويض) الواسع بشكل كافي (ii). الوصول إلى المعلومات (iii). حق وواجب إعداد التقارير
	56	ب- الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية	
المؤشر SAI-3	57	دورة التخطيط الاستراتيجي	(i). محتوى الخطة الاستراتيجية (ii). محتوى الخطة السنوية/الخطة التشغيلية (iii). عملية التخطيط التنظيمي (iv). المراقبة وإعداد تقارير الأداء
المؤشر SAI-4	61	بيئة الرقابة التنظيمية	(i). بيئة الرقابة الداخلية - الأخلاقيات المهنية والنزاهة والهيكل التنظيمي (ii). نظام الرقابة الداخلية (iii). نظام رقابة الجودة (iv). نظام ضمان الجودة
المؤشر SAI-5	67	عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية	(i). عملية اختيار المدقق المتعاقد معه (ii). رقابة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية (iii). ضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية
المؤشر SAI-6	71	القيادة والتواصل	(i). القيادة

المؤشر	الصفحة	المجال	الأبعاد
		الداخلي	(ii). التواصل الداخلي
المؤشر 7-SAI	73	التخطيط الشامل للرقابة	(i). عملية التخطيط الشامل للتدقيق/الرقابة (ii). محتوى برنامج الرقابة/الخطوة الشاملة للتدقيق
	76	ج-جودة الرقابة وإعداد التقارير	
المؤشر 8-SAI	79	تغطية الرقابة	(i). تغطية الرقابة المالية (ii). تغطية واختيار وهدف رقابة الأداء (iii). تغطية واختيار وهدف رقابة الالتزام (iv). تغطية الرقابة القضائية
المؤشر 9-SAI	87	معايير الرقابة المالية وإدارة الجودة	(i). معايير الرقابة المالية وسياساتها (ii). إدارة فريق الرقابة المالية ومهاراته (iii). رقابة الجودة في الرقابة المالية
المؤشر 10-SAI	93	عملية الرقابة المالية	(i). تخطيط الرقابة المالية (ii). تنفيذ الرقابة المالية (iii). تقييم أدلة الرقابة واختتام الرقابة المالية وإعداد تقاريرها
المؤشر 11-SAI	99	نتائج الرقابة المالية	(i). تقديم نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب (ii). نشر نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب (iii). متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات الرقابة المالية
المؤشر 12-SAI	103	معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة	(i). معايير رقابة الأداء وسياساتها (ii). إدارة فريق رقابة الأداء ومهاراته (iii). رقابة الجودة في رقابة الأداء
المؤشر 13-SAI	108	عملية رقابة الأداء	(i). التخطيط لرقابة الأداء (ii). تنفيذ رقابة الأداء (iii). إعداد تقارير رقابة الأداء
المؤشر 14-SAI	113	نتائج رقابة الأداء	(i). تقديم تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب

المؤشر	الصفحة	المجال	الأبعاد
14			(ii). نشر تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب (iii). متابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير رقابة الأداء
المؤشر SAI- 15	117	معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة	(i). معايير رقابة الالتزام وسياساتها (ii). إدارة فريق رقابة الالتزام ومهاراته (iii). رقابة الجودة في رقابة الالتزام
المؤشر SAI- 16	122	عملية رقابة الالتزام	(i). تخطيط رقابة الالتزام (ii). تنفيذ رقابة الالتزام (iii). تقييم أدلة الرقابة واختتام رقابة الالتزام وإعداد تقاريرها
المؤشر SAI- 17	127	نتائج رقابة الالتزام	(i). تقديم نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب (ii). نشر نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب (iii). متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات رقابة الالتزام
المؤشر SAI- 18	131	معايير الرقابة القضائية وإدارة الجودة (للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية)	(i). معايير الرقابة القضائية وسياساتها (ii). إدارة فريق الرقابة القضائية ومهاراته (iii). رقابة الجودة في الرقابة القضائية
المؤشر SAI- 19	134	عملية الرقابة القضائية (للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية)	(i). تخطيط الرقابة القضائية (ii). تنفيذ الرقابة القضائية (iii). عملية اتخاذ القرار في الرقابة القضائية (iv). قرار الرقابة القضائية النهائي
المؤشر SAI- 20	137	نتائج الرقابة القضائية (للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية)	(i). الإعلام بقرارات الرقابة القضائية (ii). نشر قرارات الرقابة القضائية (iii). متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لقرارات الرقابة القضائية

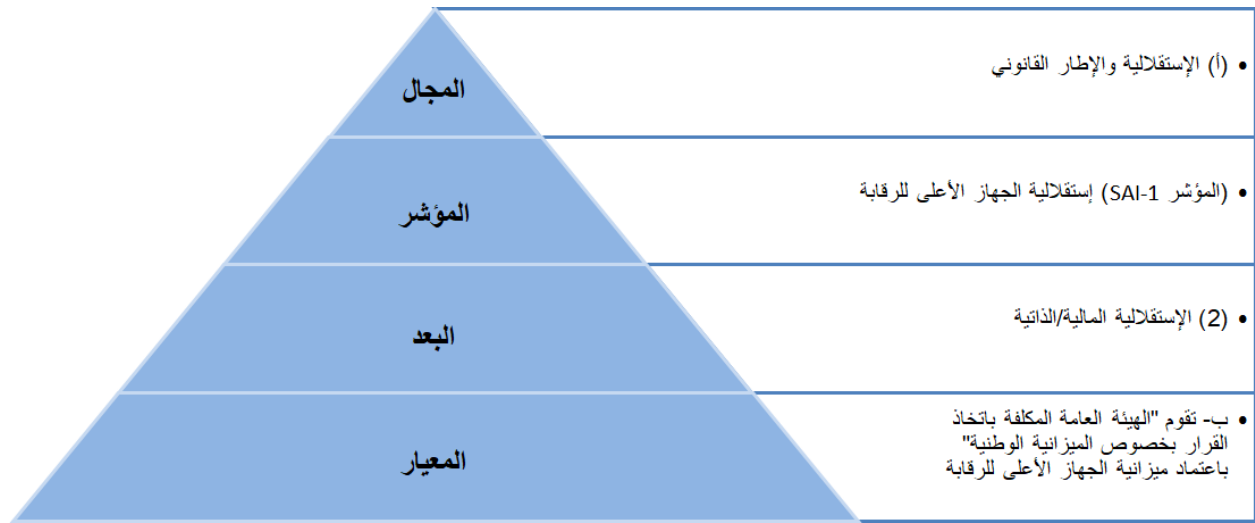
المؤشر	الصفحة	المجال	الأبعاد
	139	د-الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم	
المؤشر SAI- 21	139	الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم	(i). الإدارة المالية (ii). التخطيط والاستخدام الفعال للأصول وللبنية التحتية (iii). خدمات الدعم الإداري
	143	هـ-الموارد البشرية والتدريب	
المؤشر SAI- 22	144	إدارة الموارد البشرية	(i). وظيفة الموارد البشرية (ii). استراتيجية الموارد البشرية (iii). تعيين (توظيف) الموارد البشرية (iv). الأجور والترقيات ورعاية الموظفين
المؤشر SAI- 23	147	التطوير المهني والتدريب	(i). خطط وعمليات التطوير المهني والتدريب (ii). التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية (iii). التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة أداء (iv). التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الالتزام
	152	التواصل وإدارة أصحاب المصلحة	
المؤشر SAI- 24	153	التواصل مع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية	(i). استراتيجية التواصل (ii). الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التشريعية (iii). الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية (iv). الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة والهيئات المختصة بالتحقيق
المؤشر SAI- 25	157	التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين	(i). الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع وسائل الإعلام

المؤشر	الصفحة	المجال	الأبعاد
		ومنظمات المجتمع المدني	(ii). الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع المواطنين ومع منظمات المجتمع المدني

3-2 منهجية إسناد الدرجات

يتكون إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من 6 مجالات. يحتوي كل من هذه المجالات على عدد من المؤشرات، بمجموع يبلغ 25 مؤشراً من بينهم ثلاثة مؤشرات تخص الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية. وتتكون جميع المؤشرات من بعدين إلى أربعة أبعاد والتي بدورها قد تحتوي على عدة معايير. ويقدم الرسم البياني رقم 4 أدناه كيفية بناء نظام المؤشرات:

الرسم البياني رقم 4: مصطلحات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة



3-2-1 إسناد الدرجات للأبعاد

نقدم أدناه الإرشادات حول كيفية تقييم كل مؤشر. ويخضع إسناد درجة كل بعد إلى مجموعة معادلات تم تطويرها طبقاً لعدد المعايير المدرجة وأهميتها النسبية. وتوفر درجة كل بعد الأساس لإسناد درجة كل مؤشر، (انظر 3.2.3).

قراءة المعايير

في كثير من الحالات، تم أخذ المعايير مباشرة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو غيرها من الممارسات الدولية الجيدة، ويتم ذكر المراجع ذات الصلة بخط مائل بعد كل معيار (على سبيل المثال، فإن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1:5 يشير إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1 "إعلان ليما، القسم 5"؛ كما أن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10:8 يشير إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10 "إعلان المكسيك المبدأ 8"؛ في حين يشير المرجع *ISSAI 40:pg 8* إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 وهو المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة "رقابة الجودة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة" الصفحة 8 منه؛ بالإضافة إلى أن المعيار *ISSAI 100:39* يشير إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100 "المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام" القسم 39.

والمعايير التي يتم اقتباسها بشكل مباشر تحدد بعلامات الاقتباس [...]. كما أن هناك بعض المعايير التي لم يتم اقتباسها مباشرة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (على سبيل المثال المؤشر SAI-13 (i)

بخصوص توقيت إعداد تقارير الرقابة). ومع ذلك، تعكس هذه المعايير مفاهيم في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي لا يمكن استخدامها مباشرة كمعايير. وفي هذه الحالات، فقد وضع فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المعايير وقد تم اختبار أغلبية هذه المعايير في النسخة التجريبية للإطار. ويشار إلى هذه المعايير بـ"فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة". وفي حالات أخرى يتم اقتباس المعايير من مستند مرجعي ولكنها ليست اقتباسا مباشرا.

وفي معظم المعايير يتم التأكيد على بعض الكلمات المعينة بوضع خط تحتها. ويهدف هذا لمساعدة المقيمين في تحديد الكلمات المفتاحية في القراءة، ورغم ذلك فإن كافة جوانب المعايير يجب أن تبقى قيد التقييم عند تحديد ما إذا تم استيفاء كل منها.

وكقاعدة عامة، ينبغي تقييم كافة المعايير المدرجة في كل بعد. لكن، قد يتوجب على المقيمين في معايير معينة دراسة مدى ملاءمتها لسياق الجهاز الأعلى للرقابة المعني. وللاشارة إلى ذلك؛ تحتوي بعض المعايير على مصطلحات "حيثما كان ذلك مناسباً" أو "حسب الاقتضاء". ومع ذلك، فهذه المعايير ذات أهمية متساوية مع المعايير الأخرى. لمعرفة المزيد عن المعايير التي تعتبر "غير قابلة للتطبيق"، انظر القسم 3.2.4 "منهجية عدم إسناد الدرجات".

3-2-2 مستويات إسناد الدرجات

يتم إسناد درجات الأبعاد والمؤشرات باستخدام مقياس عددي من 0 إلى 4 حيث يعتبر العدد 0 أقل مستوى والعدد 4 هو الأعلى. وتتوافق الدرجات بشكل عام مع مستوى التنمية في المجال الذي يتم قياسه من خلال المؤشر بما يتماشى مع ممارسات نماذج قدرة الإنتوساي¹¹. ولا يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة درجة إجمالية لمجموع أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة مثلما تقوم بذلك بعض أدوات التقييم الأخرى. ويمكن أن يتباين مستوى التنمية ومن ثم الدرجات بشكل واسع عبر أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة. وتعكس مستويات درجات المؤشر 0-4 مستوى التنمية لمختلف الأنشطة كما هو مبين أدناه:

الدرجة 0: لم يتم إنشاء الخاصية أو أنها بالكاد تؤدي وظائفها

لا يوجد أي نشاط أو وظيفة أو أن الخاصية المعينة موجودة فقط بالإسم.

الدرجة 1: المستوى التأسيسي

الخاصية متاحة إلا أنها أساسية جداً. فمثلاً، الجهاز الأعلى للرقابة يجري عمليات رقابة أداء ولكنها غير منتظمة ولا يمكن التوصل لأسلوب نظامي وخبرات متراكمة ومعرفة، وينعكس ذلك على جودة العمل.

¹¹ - على سبيل المثال، إطار بناء القدرات المؤسسية في أفروساي-E.

الدرجة 2: مستوى التطوير

الخاصية متوفرة والجهاز الأعلى للرقابة بدأ مباشرة تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، إلا أنها غير مكتملة ولا يتم تنفيذها بشكل منتظم. على سبيل المثال، قد يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة خطة استراتيجية وخطة عمل تطويرية واستراتيجية للموارد البشرية واستراتيجية للتواصل. لكن، إذا كانت ضعيفة أو تم تنفيذها بشكل جزئي فقط فإن ذلك سينعكس على الدرجة المسندة.

الدرجة 3: المستوى الثابت

تؤدي الخاصية وظائفها على نطاق واسع على النحو المتوقع طبقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (المستويات 1-3). وضمن المجال ج، يعني ذلك أن رقابة الأداء والرقابة المالية ورقابة الالتزام قد تم إجراؤها جميعاً على نطاق واسع بحيث تتبع المبادئ في المستوى الثالث من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتخضع نسبة كبيرة من البيانات المالية المستلمة للرقابة المالية. وتقدم تقارير الرقابة نظرة شاملة عن استخدام جميع الموارد العامة وعن أداء الجهات التي تم تدقيقها. ويتم نشر أغلبية تقارير الرقابة في شكل مناسب للجمهور المستهدف.

الدرجة 4: مستوى الإدارة

تؤدي الخاصية وظائفها وفقاً لمبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (المستويات 1-3) وينفذ الجهاز الأعلى للرقابة الأنشطة بطريقة تمكنه من تقييم وتحسين أدائه بصفة مستمرة. وبالنسبة للمجال ج، يتم تنفيذ جميع عمليات رقابة الأداء والرقابة المالية ورقابة الالتزام وفقاً لمبادئ المستوى الثالث من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتعتبرها الجهات المستفيدة من الرقابة أنها ذات قيمة مضافة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى الجهاز الأعلى للرقابة مراجعة مستقلة للممارسات الرقابية الخاصة به، على سبيل المثال من بواسطة استخدام آلية تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCat) بما يؤكد أن ممارسات رقابة الجهاز الأعلى للرقابة تتوافق مع المستوى 4- من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

كذلك من المهم أيضاً الإشارة إلى أنه حتى مع أعلى درجة، ينبغي أن يكون واضحاً أن الجهاز الأعلى للرقابة يبذل جهوداً للحفاظ على هذا المستوى من الأداء. ويمكن وصف ذلك في التقرير السري وبيانه في تحليل الأداء.

3-2-3 تجميع درجات المؤشرات

يجب تقييم كل بعد من أبعاد المؤشر على حدة من أجل الحصول على درجة المؤشر بشكل إجمالي. ويتم احتساب الدرجة الإجمالية لمؤشر ما باستخدام جداول التحويل المبينة أدناه. وتوجد جداول تحويل منفصلة للمؤشرات التي تتضمن بعدين أو ثلاثة أو أربعة أبعاد بالترتيب. وتستند جداول التحويل إلى متوسط نتائج الأبعاد المنفصلة.¹²

وفيما يلي خطوات تحديد درجة المؤشر الإجمالية:

- 1) حدد القسم المناسب في جدول التحويل، وذلك على حسب عدد أبعاد المؤشر الذي تقوم بإسناد درجة له.
- 2) قم بترتيب درجات البعد الموجود ترتيباً تصاعدياً (0 - 1 - 2 إلخ)
- 3) قم بتحديد السطر في الجدول الذي يوافق مجموعة الدرجات التي حصلت عليها.
- 4) قم باختيار الدرجة الإجمالية المقابلة للمؤشر.

3-2-4 منهجية عدم إسناد الدرجات

في بعض الحالات قد لا يكون من الممكن إسناد درجة لمؤشر أو لبعد معين¹³:

أ- حالة "لا ينطبق"

يمكن اعتبار مؤشر أو بعد معين على أنه "لا ينطبق". ويحدث ذلك غالباً عندما لا يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة تفويض/اختصاص لتنفيذ الخاصية محل القياس بواسطة المؤشر أو البعد المعني. ويتم قياس تفويض/اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة في المجال "أ"، وتُسند درجة منخفضة في المجال "أ" إذا كان تفويض/اختصاص الجهاز لا يتوافق مع الممارسات الجيدة. ويتم اعتبار مؤشرات وأبعاد المجالات من "ب" إلى "و" على أنها "لا تنطبق" عندما لا يكون للجهاز الأعلى للرقابة تفويض/اختصاص للقيام بالأنشطة محل القياس أو عندما يكون الجانب الذي يتم قياسه غير ذي صلة بالجهاز (كإسناد عمل الرقابة إلى جهة خارجية مثلاً).

وتوجد حالات أخرى، وهي عندما لا تتوفر معلومات كافية لإسناد درجة لمؤشر أو بعد معين، أو عندما لا يُتوقع من الجهاز الأعلى للرقابة أن تكون لديه المعلومات المطلوبة. وكمثال على هذه الحالة، قد يكون من

¹² - الطريقة مشابهة لما يسميه إطار عمل المساءلة والإنفاق العام "الطريقة 2" أو M2.

¹³ - إن منهجية عدم تسجيل الدرجات مكيفة بشكل كبير مع إطار عمل المساءلة المالية والإنفاق العام، حيث يتم تطبيقها على الأبعاد التي تكون غير منطقية.

الصعب الحصول في المجال "هـ" الخاص بالموارد البشرية، على وثيقة بخصوص عمليات توظيف معينة وذلك بسبب حساسية المعلومات. وكمثال آخر، إذا فقدت الوثائق في حريق أو ما شابهه. ومن جهة أخرى، إذا لم يستطع الجهاز الأعلى للرقابة توفير معلومات من المفترض أن تكون متوفرة لديه فيجب اعتبار المعيار غير مستوفى وليس "لا ينطبق". وكأمثلة عن هذه الحالة، إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة خطة استراتيجية أو ميزانية لنوع رقابة معين أو دليل رقابة ذي صلة.

ومن الناحية المثالية، فيجب اتخاذ قرار قبل مباشرة التقييم بشأن المؤشرات والأبعاد التي ينبغي اعتبارها "لا تنطبق" كما ينبغي تسجيل هذا في الشروط المرجعية.

ب- إسناد الدرجات وجمع الدرجات في حالات "عدم إسناد درجات"

إذا تم اعتبار بعد معين على أنه "لا ينطبق" فيجب حساب درجة المؤشر الإجمالي عن طريق عدم احتساب البعد المعني، ويقصد بذلك، استخدام جدول التحويل الذي يحتوي على عدد الأبعاد التي تم تسجيل درجاتها فحسب. على سبيل المثال، إذا كانت درجات الأبعاد لمؤشر ثلاثي الأبعاد هي 1 و 3 و "لا ينطبق"، يتم استخدام جدول التحويل لمؤشرات ثنائية الأبعاد. وإذا تم تقييم أكثر من بُعد على أنه "لا ينطبق"، فينبغي اعتبار المؤشر الإجمالي "لا ينطبق".

إذا تم تقييم معيار ما ضمن بُعد معين على أنه "لا ينطبق"، فينبغي اعتبار أن هذا المعيار "مستوفى" عند احتساب عدد المعايير التي تم استيفائها في القائمة. على سبيل المثال، إذا تم استيفاء كافة المعايير باستثناء معيار واحد لم يتم تقييمه، فينبغي تطبيق الدرجة العليا (كل المعايير قد تم استيفائها). وإذا تم تقييم أكثر من معيارين على أنهما غير قابلين للتطبيق، فإن البعد الكلي يجب تقييمه (كقاعدة عامة) على أنه "لا ينطبق"، ويخضع هذا للاستثناءات الموضحة أدناه. وإذا لم يتم استيفاء أي معيار ضمن البعد مع وجود معيار واحد أو أكثر قد تم تقييمها بعدم قابليتها للتطبيق، فيجب أن تكون درجة البعد 0. وفي الحالات التي يبدو فيها أن أثر الدرجات غير القابلة للتطبيق يزيد بشكل كبير في درجة البعد إلى مستوى قد يكون غير مناسب، يجوز للمقيمين استخدام حكمهم المهني وتقييم المؤشر على أنه غير قابل للتطبيق بدلاً من إعطائه درجة مضللة. بالإضافة إلى ذلك، في حالات اشتغال الأبعاد على العديد من المعايير (على سبيل المثال أبعاد الرقابة التي يوجد بها على الأقل من ثمانية إلى تسعة عشر معياراً)، ينبغي على المقيمين النظر في منح هذه الأبعاد درجة، حتى لو كان عدد المعايير غير قابلة للتطبيق أكثر من اثنين. وفي هذه الحالات، يحتاج المقيمون لاستخدام حكمهم المهني.

3-2-5 جداول التحويل لتصنيف درجات المؤشرات

الدرجة الإجمالية	درجات البعد الفردي		
	المؤشرات ثلاثية الأبعاد		
0	0	0	0
0	1	0	0
1	2	0	0
1	3	0	0
1	4	0	0
1	1	1	0
1	2	1	0
1	3	1	0
2	4	1	0
1	2	2	0
2	3	2	0
2	4	2	0
2	3	3	0
2	4	3	0
2	4	4	0
1	1	1	1
1	2	1	1
2	3	1	1
2	4	1	1
2	2	2	1
2	3	2	1
2	4	2	1
2	3	3	1
3	4	3	1

الدرجة الإجمالية	درجات البعد الفردي	
	المؤشرات ثنائية الأبعاد	
0	0	0
0	1	0
1	2	0
1	3	0
2	4	0
1	1	1
1	2	1
2	3	1
2	4	1
2	2	2
2	3	2
3	4	2
3	3	3
3	4	3
4	4	4

3	4	4	1
2	2	2	2
2	3	2	2
3	4	2	2
3	3	3	2
3	4	3	2
3	4	4	2
3	3	3	3
3	4	3	3
4	4	4	3
4	4	4	4

الدرجة الإجمالية	درجات البعد الفردي			
	المؤشرات رباعية الأبعاد			
1	1	1	1	1
1	2	1	1	1
1	3	1	1	1
2	4	1	1	1
1	2	2	1	1
2	3	2	1	1
2	4	2	1	1
2	3	3	1	1
2	4	3	1	1
2	4	4	1	1
2	2	2	2	1

الدرجة الإجمالية	درجات البعد الفردي			
	المؤشرات رباعية الأبعاد			
0	0	0	0	0
0	1	0	0	0
0	2	0	0	0
1	3	0	0	0
1	4	0	0	0
0	1	1	0	0
1	2	1	0	0
1	3	1	0	0
1	4	1	0	0
1	2	2	0	0
1	3	2	0	0

2	3	2	2	1
2	4	2	2	1
2	3	3	2	1
2	4	3	2	1
3	4	4	2	1
2	3	3	3	1
3	4	3	3	1
3	4	4	3	1
3	4	4	4	1
2	2	2	2	2
2	3	2	2	2
2	4	2	2	2
2	3	3	2	2
3	4	3	2	2
3	4	4	2	2
3	3	3	3	2
3	4	3	3	2
3	4	4	3	2
3	4	4	4	2
3	3	3	3	3
3	4	3	3	3
3	4	4	3	3
4	4	4	4	3
4	4	4	4	4

1	4	2	0	0
1	3	3	0	0
2	4	3	0	0
2	4	4	0	0
1	1	1	1	0
1	2	1	1	0
1	3	1	1	0
1	4	1	1	0
1	2	2	1	0
1	3	2	1	0
2	4	2	1	0
2	3	3	1	0
2	4	3	1	0
2	4	4	1	0
1	2	2	2	0
2	3	2	2	0
2	4	2	2	0
2	3	3	2	0
2	4	3	2	0
2	4	4	2	0
2	3	3	3	0
2	4	3	3	0
2	4	4	3	0
2	4	4	4	0

3-3 المؤشرات

المجال أ: الاستقلالية والإطار القانوني

يغطي المجال أ الاختصاص القانوني (التقويض القانوني) للجهاز الأعلى للرقابة واستقلاليته. والغرض من هذا المجال هو دراسة القاعدة المؤسسية لعمليات الجهاز، وذلك بهدف استيعاب كيفية أداء الجهاز كمؤسسة. ومن المتعارف عليه أن استقلالية وإطار العمل القانوني الخاص بالجهاز لا يخضع مباشرة لسيطرة الجهاز نفسه. فإطار العمل القانوني تقرره جهات الدولة الأخرى. ومع ذلك، فقد تم إدراج المجال في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة وذلك بسبب المساهمة الكبيرة التي يفرضها الإطار القانوني واستقلالية الجهاز على فعاليته. وقد تسعى الأجهزة العليا للرقابة للتغلب على أي عراقيل ناشئة من القيود على اختصاصاتها أو استقلاليته.

يعد كل من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1 (إعلان ليما) والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10 (إعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة) مصدران أساسيان لأفضل الممارسات في هذا المجال؛ حيث يرسخ المعيار رقم 1 أهمية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، ويقدم المعيار رقم 10 مزيداً من التفاصيل. فهو ينص على أن الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بالاستقلالية المالية والتنظيمية، وأنه ينبغي ضمان استقلالية رئيس الجهاز بما في ذلك ضمان الحصانة القانونية في أداء واجباته المعتادة. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يتدخل الجهاز أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في أداء مهامه، بما في ذلك الحصول على المعلومات وإصدار التقارير بخصوص أعماله. وتعد هذه هي أهم شروط أداء الأجهزة العليا للرقابة لوظائفها، رغم أن آليات تنفيذ هذه المهام يمكن أن تتباين وفقاً لنموذج الجهاز الأعلى للرقابة وسياق الدولة. على سبيل المثال، تتميز الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية بأنها "تقف على مسافة واحدة" من السلطة التشريعية ومن السلطة التنفيذية، وأنها تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التشريعية كما هي مستقلة عن السلطة التنفيذية.

مؤشرات الأداء :

مؤشر SAI-1: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

مؤشر SAI-2: اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة

الصلة بالمجالات الأخرى

يمكن أن تؤثر نتائج المجال أ على نتائج وقدرة تقييم المؤشرات الأخرى. ويمكن أن يؤدي عدم الاستقلالية التنظيمية إلى تقييد ممارسات التوظيف (تعيين الموظفين) التي يتم قياسها ضمن المجال هـ. إذا كان ذلك هو الحال، فإن المعايير أو الأبعاد ذات الصلة قد تكون غير قابلة للتطبيق ويجب إسناد الدرجات وفقاً لذلك. وبالمثل، ينبغي عدم معاقبة الجهاز الأعلى للرقابة إذا أظهر تقييم المؤشر SAI-2 أن اختصاصاته الرقابية محدودة. وسيكون لذلك عواقب على إسناد الدرجات للمؤشرات التي تندرج تحت المجال ج.

المؤشر SAI-1: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

تقع أهمية وجود جهاز أعلى للرقابة يتسم بالموضوعية ويعمل بشكل فعال، في صميم قياس الاستقلالية. وطبقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1 فلا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة مستقلاً عن الجهة الخاضعة للرقابة ومحمياً ضد النفوذ الخارجي. ويقيس المؤشر SAI-1 درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الجهاز، وذلك عن طريق تقييم الجوانب الأساسية للاستقلالية كما تم تحديدها من قبل أعضاء الإنتوساي أنفسهم عن طريق إعلان ليما (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1) وإعلان المكسيك (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10).

ويتعين الإقرار بالأساس الذي يستند إليه وجود الجهاز الأعلى للرقابة ضمن الإطار القانوني للدولة، وينبغي ضمان استقلالية الجهاز حتى في الدستور. ويسلط إعلان ليما الضوء على أن تأسيس الجهاز الأعلى للرقابة ينبغي أن يكون مرتكزا في القانون الأعلى للدولة لضمان الاستدامة والصلاحيات المناسبة للجهاز: "ينبغي أن ينص الدستور على إنشاء الأجهزة العليا للرقابة والقدر اللازم من استقلاليتها؛ ويمكن أن ترد التفاصيل في التشريعات". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:1).

وينبغي أن ينص الإطار القانوني على أن يعمل الجهاز الأعلى للرقابة بشكل مستقل دون أن يتعرض لمخاطر التأثير عليه من قبل السلطة التنفيذية أو جهات أخرى (مخاطر حقيقية أو مفترضة). ويحدد إعلان ليما وإعلان المكسيك الاستقلالية المالية والاستقلالية التنظيمية واستقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة كحد أدنى للحصول على هذا المستوى من الاستقلالية. وينبغي تضمين هذه الجوانب في الإطار القانوني، وكذلك في ممارسات الجهاز الأعلى للرقابة.

ينص إعلان ليما على أن "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المنصوص عليه في الدستور والقانون تضمن أيضا وجود درجة عالية جدا من المبادرة والاستقلالية، حتى عندما تعمل كوكيل للبرلمان وتؤدي عمليات الرقابة بناء على تعليماته". كما ينبغي أن ينص الدستور على العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان وفقا لظروف ومتطلبات كل بلد. ومن ناحية أخرى، ينص إعلان ليما أيضا على أن "الأجهزة العليا للرقابة تقوم بالرقابة على أنشطة الحكومة والجهات الإدارية والمؤسسات الفرعية الأخرى". وفي إطار النموذج القضائي، يشكل الجهاز الأعلى للرقابة جزءا من النظام القضائي ويعمل بشكل مستقل وعلى مسافة متساوية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتتألف الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية من قضاة يصدرن أحكاما بشأن قيام المسؤولين الحكوميين باستخدام الأموال العامة. ويتحمل المسؤولون الحكوميون المسؤولية الشخصية والمالية عن المبالغ المستخدمة في كافة المعاملات غير المشروعة أو غير القانونية. وبالتالي، يمكن أن

يطلب الجهاز الأعلى للرقابة استرداد الأموال المدفوعة دون وجه حق أو التي لم يتم تحصيلها من قبل جهة عامة عن طريق إجراء يسمى "الحكم على الحسابات". ويتحمل المديرون المسؤولية أمام محكمة تأديبية.

منهجية التقييم المقترح

في حين ينصب التركيز الرئيسي للمؤشر على ما هو منصوص عليه في الإطار القانوني (بحكم القانون)، فإن بعض المعايير تتعلق أيضاً بتنفيذ الأحكام القانونية من الناحية العملية (بحكم الأمر الواقع). ويعتبر كلا الجانبين هامين عند تقييم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

يقيم المؤشر SAI-1 الدستور وإطار العمل القانوني الأكثر تفصيلاً للجهاز الأعلى للرقابة. وتمتلك بعض الدول قانوناً منفصلاً للجهاز الأعلى للرقابة. وفي بلدان أخرى، تدرج وظائف ومسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة في القوانين المتعلقة بالمراجعة العامة و/أو الإدارة المالية العامة. ويمكن أن تشمل هذه القوانين على مهام الجهات الحكومية الأخرى. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتناول العديد من القوانين مهام الجهاز الأعلى للرقابة. لذلك، وعند تقييم الأبعاد، من المهم استيعاب وأخذ كافة المكونات ذات الصلة بإطار العمل القانوني للجهاز الأعلى للرقابة في الحسبان.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- i. الإطار الدستوري المناسب والفعال
- ii. الاستقلالية المالية / الذاتية
- iii. الاستقلالية التنظيمية / الذاتية
- iv. استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه

(i) **الإطار الدستوري المناسب والفعال:** يقوم البعد بقياس كيفية وصف الجهاز الأعلى للرقابة في دستور البلاد. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن الدستور في بعض الدول ليس وثيقة فردية مدونة. وبالتالي، فإن الحكم المهني مطلوب عند اتخاذ قرار بشأن المصادر القانونية التي سيتم الاستناد إليها عند تقييم البعد. وتكمن النقطة الأساسية في أن السمات الأساسية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة واختصاصاته ينبغي ترسيخها في الإطار القانوني، أي ضمن القوانين التي تتمتع بحماية كافية ضد إلغائها. على سبيل المثال، لا يعتبر القانون الذي يمكن إلغاؤه بشكل منفرد بناءً على تصويت الأغلبية في جهة واحدة من جهات السلطة التشريعية على أنه متأصل في الإطار القانوني.

(ii) **الاستقلالية المالية/الذاتية** تتناول الاستقلالية المالية للجهاز الأعلى للرقابة. ويتعين توفر الموارد الضرورية والمعقولة لدى الجهاز والذي ينبغي أن يتولى إدارة ميزانياته دون تدخل أو مراقبة من السلطة التنفيذية. وينبغي أن تشمل هذه الاستقلالية دورة عمل الميزانية بالكامل وهذا يعني أن السلطة التنفيذية يجب ألا تتدخل بصورة غير مبررة في مقترح ميزانية الجهاز ، وبعد اعتماد الميزانية من قبل السلطة التشريعية فينبغي عدم التحكم في الموارد المخصصة، على سبيل المثال من خلال عرقلة صرف الموارد.

(iii) **الاستقلالية التنظيمية/الذاتية**: تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى التمتع بالاستقلالية الذاتية فيما يتعلق بتنظيم وإدارة مكاتبها وذلك لأداء مهامها على نحو فعال. ويعني هذا أن تكون تلك الأجهزة قادرة على إدارة مهامها وتنظيم وتخطيط أنشطتها دون تدخل من الأجهزة التنفيذية بما في ذلك إدارة الموارد البشرية.

(iv) **استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه**: ينبغي أن تنص التشريعات على شروط تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة (وأعضاء الأجهزة الجماعية حسب الاقتضاء). ولا يمكن ضمان استقلاليتهم إلا إذا منحوا تعيينات لفترات طويلة وثابتة بما فيه الكفاية وأن يكون التعيين والعزل من خلال عملية تضمن استقلاليتهم (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 2:10). وهذا يتيح لهم تنفيذ اختصاصاتهم دون خوف من الانتقام. كما أن أي عملية لإعادة التعيين - حيثما كان ذلك منطبقا ووفقا للقانون - ينبغي أن تتم بنفس الطريقة المستقلة والشفافة.

ويشير مصطلح "رئيس الجهاز الأعلى للرقابة" إلى من يتحملون مسؤولية اتخاذ القرارات في الجهاز. ويعتمد من يطلق عليه "رئيس الجهاز الأعلى للرقابة" على نموذج الجهاز. فبالنسبة للعديد من المؤسسات مثل الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، يتم اتخاذ القرارات بشكل جماعي من قبل عدد من الأعضاء. وفي هذا السياق، "يتم تعريف الأعضاء بأنهم الأشخاص الذين يتعين عليهم اتخاذ القرارات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ويكونون مسؤولين عن هذه القرارات أمام أطراف ثالثة، أي أعضاء الهيئة الجماعية لاتخاذ القرارات أو الرئيس المنفرد للجهاز الأعلى للرقابة". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:1)

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) الإطار الدستوري المناسب والفعال
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1	/ "ينبغي أن ينص الدستور على إنشاء الأجهزة العليا للرقابة (...); وقد ترد التفاصيل (بما في ذلك دور وصلاحيات وواجبات الجهاز الأعلى للرقابة) في التشريعات". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:1 كما يرجى مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:1

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p>	<p>18:1</p> <p>ب) (...) ينبغي أن ينص الدستور على <u>استقلالية</u> الجهاز الأعلى للرقابة (...) "المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:1</p> <p>ج) "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بموجب الدستور والقانون تضمن أيضاً وجود درجة عالية جداً من <u>المبادرة والاستقلالية الذاتية</u>". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:1</p> <p>د) يكفل الدستور عملية تعيين ومدة تعيين وإيقاف مهام رئيس الجهاز الأعلى للرقابة (والأعضاء في حالة الهيئات الجماعية) واستقلالية صلاحيات اتخاذ القرار الخاص بهم. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:1 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 2:10</p> <p>هـ) وجود <u>حماية قانونية</u> كافية من قبل المحكمة العليا ضد أي تدخل في استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:1</p> <p>و) "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة الإبلاغ عن أي أمور يمكن أن تؤثر على قدرتها لأداء عملها طبقاً لاختصاصاتها و/أو إطار عملها التشريعي". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1:12</p> <p>ز) "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى جاهدة لتشجيع وتأمين والمحافظة على إطار دستوري وقانوني فعال ومناسب". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1:12</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ب) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعايير (أ) و (ب) وعلى الأقل معيار واحد من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار مستوفى من المعايير المذكورة أعلاه</p>
البعد (ii) الاستقلالية المالية/ الذاتية	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>أ- ينص الإطار القانوني صراحة أو ضمناً على <u>الاستقلالية المالية</u> للجهاز الأعلى للرقابة عن السلطة التنفيذية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 7:1</p> <p>ب- تقوم "الهيئة العامة المكلفة باتخاذ القرار بخصوص الميزانية الوطنية" <u>باعتتماد ميزانية</u></p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 10</p>	<p>الجهاز الأعلى للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 7:1</p> <p>ج- يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بحرية اقتراح ميزانيته على الهيئة العامة المكلفة باتخاذ القرار بخصوص الميزانية الوطنية دون تدخل من السلطة التنفيذية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:10</p> <p>د- يحق للجهاز الأعلى للرقابة "استخدام الأموال المخصصة له بموجب بند ميزانية منفصل حسبما يراه مناسباً". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 7:1</p> <p>هـ- بعد اعتماد ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة من السلطة التشريعية، ينبغي أن لا تتحكم السلطة التنفيذية (على سبيل المثال وزارة المالية) في وصول الجهاز الأعلى للرقابة إلى هذه الموارد. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:10</p> <p>و- للجهاز الأعلى للرقابة الحق في اللجوء مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح له بالقيام بالمهام المنوطة به. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:10</p> <p>ز- خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لم تحدث أي حالات تدخل غير مبررة من السلطة التنفيذية بخصوص مقترح ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة أو في حق الوصول إلى الموارد المالية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:10</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (و) و (ز) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (أ) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (iii) الاستقلالية التنظيمية / الذاتية	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 1</p>	<p>أ- يضمن الإطار القانوني أن الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بـ "بالاستقلالية التنظيمية والوظيفية المطلوبة لإنجاز مهامه". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:1</p> <p>ب- من الناحية العملية، الجهاز الأعلى للرقابة غير مقيد بتوجيهات أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في تنظيم وإدارة مكاتبه". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20</p>	<p>رقم 3:10</p> <p>ج- يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بصلاحيات <u>تحديد القواعد والإجراءات</u> لإدارة الأعمال وللوفاء باختصاصه بما يتوافق مع القواعد ذات الصلة التي تؤثر على الهيئات العامة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:10 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:20</p> <p>د- يتمتع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بحرية <u>اتخاذ القرار</u> بشكل مستقل بخصوص كافة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية بما في ذلك عمليات تعيين الموظفين ووضع الأحكام والشروط الخاصة بها متقيدا فقط بأطر عمل التوظيف و/أو الميزانية المعتمدة من السلطة التشريعية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 8:10</p> <p>هـ- العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة <u>والسلطتين التشريعية والتنفيذية</u> محددة بشكل واضح في الإطار القانوني. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 9،8:1</p> <p>و- ينص الإطار القانوني على "المساءلة والشفافية [من خلال تغطية] <u>الإشراف على أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة</u>". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 1:20</p> <p>ز- يحق للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بالخبرات الخارجية ودفع الأتعاب إليهم حسب الضرورة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 14:1</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (ب) وعلى الأقل أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (4) استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>أ- "يحدد التشريع المعمول به شروط التعيينات وإعادة التعيينات (و) عزل (...) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة و(حيثما كان مناسباً) أعضاء الهيئات الجماعية (...) عن طريق عملية تضمن استقلاليتهم". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 2:10 (على سبيل المثال، بموجب اعتماد السلطة التشريعية وحيثما كان مناسباً رئيس الدولة -يكون عزل الرئيس فقط لأسباب/اتهامات قضائية، أي إجراءات حماية مشابهة لمن يخضعون لحكم المحكمة العليا).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
رقم 10	<p>ب- "تكون تعيينات (وإعادة تعيينات) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء الأجهزة الجماعية (حيثما كان مناسباً) <u>لمدد طويلة وثابتة على نحو كاف</u> بما يسمح لهم بأداء اختصاصاتهم دون خوف من الانتقام". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 2:10</p> <p>ج- "يتمتع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء الهيئات الجماعية (حيثما كان مناسباً) <u>بالحصانة ضد أي ملاحقة قضائية</u> عن أي فعل ينجم عن الأداء العادي لمهامهم". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 2:10 (ويقصد بذلك، لا يمكن مقاضاة الجهاز الأعلى للرقابة ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة بسبب التعبير عن آراء رقابية. ويعتبر أنه قد تم الوفاء بهذا المعيار إذا نص التشريع على أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لن يخضع لتوجيه أو تحكم من أي سلطة أخرى عند تنفيذ مهامه على النحو الذي يحدده القانون).</p> <p>د- في غضون السنوات الثلاث الأخيرة، لم تمض فترات أطول من 3 أشهر لم يتم خلالها تعيين الرئيس بشكل مناسب. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>هـ- تم إجراء آخر تعيين (أو إعادة تعيين) لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة عن طريق عملية تتسم بالشفافية بحيث تضمن استقلاليته/استقلاليتها. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:2 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>و- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تكن هناك حالات تم فيها عزل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو أعضاء الأجهزة الجماعية (حيثما كان ذلك مناسباً) بطريقة غير قانونية أو بطريقة تمس من استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:02 وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ز- يضمن الإطار القانوني أن لا يتأثر الموظفون الرقابيون بالأجهزة العليا للرقابة - في حياتهم المهنية - بالجهات الخاضعة للرقابة ويجب ألا يرتبطوا بتلك المنظمات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم: 6:1</p>
	الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة
	الدرجة = 3: المعيار (أ) و (هـ). وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة
	الدرجة = 2: المعيار (أ) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة
	الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-1) - البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى

المؤشر SAI-2: اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الصلاحيات التشغيلية المناطة بالجهاز الأعلى للرقابة من خلال الإطار القانوني. إن الجهاز الأعلى للرقابة بوصفه المؤسسة العليا للرقابة على الموارد المالية الحكومية هو بحاجة إلى تمكينه بالشكل الكافي عن طريق إطار قانوني يرسخ دوره ويصف بوضوح العمليات المالية العامة التي يتحمل مسؤولية رقابتها.

طبقاً لإعلان ليما، "ينبغي أن تخضع جميع العمليات المالية العامة (بصرف النظر عن مدى وكيفية ترجمتها في الميزانية الوطنية) للرقابة من قبل الأجهزة العليا للرقابة. ولا ينبغي أن يؤدي استثناء أجزاء من الإدارة المالية في الميزانية الوطنية إلى إعفاء هذه الأجزاء من رقابة الجهاز الأعلى للرقابة". كما يفسر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10 ما يعتبر اختصاصاً واسعاً وسلطة تقديرية كاملة. ومن أجل تمكين الجهاز من أداء اختصاصه فإن هذه السلطة التقديرية الكاملة تحتاج إلى ترجمتها في الحقوق القانونية والعملية للجهاز للوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة لأنشطته. وفي النهاية، وحتى يتسنى الحصول على فهم تام لصلاحيات الجهاز، فإن حقوقه والتزاماته بحاجة إلى تقييم. ومن أجل إخضاع الجهات الخاضعة للرقابة للمساءلة وفي سبيل إحداث الأثر المطلوب، فإن الأجهزة العليا للرقابة بحاجة إلى صلاحية الإبلاغ عن أنشطتها بل يتعين عليها ذلك. وينبغي أن يضمن الإطار القانوني هذه الحقوق، مما يسمح للجهاز بإعداد تقارير الرقابة وتقديمها ونشرها بحرية.

بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة ذي الوظيفة القضائية، تعتبر كلمة " المهمة " أكثر ملاءمة من كلمة " الاختصاص ". مع العلم أن الجهاز الأعلى للرقابة ذي الوظيفة القضائية لا يتلقى اختصاصاً، فهو يؤدي المهام الموكلة إليه بناء على نصه التأسيسي. فبالنسبة لهذه الأجهزة، ينبغي تقييم المهمة كما هو منصوص عليها وكما هي منفذة ضمن هذا المؤشر.

منهجية التقييم المقترح

يقتضي تقييم هذا المؤشر فحص الإطار القانوني بالإضافة إلى أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك حدوث أي تدخلات من قبل السلطة التنفيذية خلال فترة التقييم.

الأبعاد الواجب تقييمها:

(i) الاختصاص الواسع بشكل كاف

(ii) الوصول إلى المعلومات

(iii) حق وواجب إعداد التقارير

(i) الاختصاص الواسع بشكل كاف: تنص المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على صلاحيات رقابية شاملة للأجهزة العليا للرقابة، بحيث تغطي كافة أو (أغلب) العمليات المالية العامة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1). يقيم هذا البعد حقوق الجهاز الأعلى للرقابة في تنفيذ عمليات الرقابة. وإذا لم يتطرق الإطار القانوني لبعض العناصر، فينبغي على المقيمين دراسة الأنشطة التي ينفذها الجهاز في الواقع العملي. بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، فإن " المهمة " الخاصة بهم توفر الأساس القانوني للرقابة القضائية.

وقد وضعت الإنتوساي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لثلاثة أنواع رئيسية لرقابة القطاع العام.¹⁴ ومن أجل أداء مهامها، يجب أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بالاستقلالية في اختيار مواضيع الرقابة وفي عملية تخطيط الرقابة وفي تنفيذ عمليات الرقابة الخاصة بها. ويستلزم ذلك أن طريقة تنفيذ مهمة الرقابة قد تتباين من الناحية العملية، ويجوز للأجهزة العليا للرقابة دمج أنواع الرقابة على سبيل المثال في عمليات رقابة شاملة. ومن المهم أن يتولى جهاز مستقل (على سبيل المثال الجهاز الأعلى للرقابة) عملية الإشراف على جميع الأموال العامة بالإضافة إلى الأموال من خارج الميزانية. وينبغي أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة الحق في مخاطبة السلطة التشريعية إذا كان لديه مخاوف بشأن ترتيبات الرقابة المعمول بها بخصوص العمليات المالية العامة التي لا تقع ضمن اختصاص الجهاز.

(ii) الوصول إلى المعلومات: ينبغي أن يتمتع المراقبون بحق الوصول الحر غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى كافة الوثائق والمعلومات التي قد يعتبرونها ضرورية للأداء المناسب لمسؤولياتهم (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 4:10). ويقيم هذا البعد إلى أي درجة يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بهذه الحقوق.

(iii) حق وواجب إعداد التقارير: يقيم البعد حق وواجب الجهاز الأعلى للرقابة في إعداد التقارير بخصوص نتائج الرقابة الخاصة به. وينبغي على الجهاز إعداد التقارير بخصوص نتائج أعماله الرقابية مرة واحدة على الأقل سنوياً (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 16:1). ويجب أن يتمتع بحرية اتخاذ القرار بخصوص

¹⁴ - للحصول على مزيد من الشرح بخصوص أنواع الرقابة، يرجى الإطلاع على المجال ج.

محتويات تقارير الرقابة وبحرية نشر وتعميم تقاريره بمجرد طرحها بشكل رسمي وعرضها على الجهة المعنية. وينبغي أن يولي الجهاز العناية اللازمة بأي قوانين تتعلق بسرية المعلومات والنظر في أفضل كيفية لنشر نتائجه دون خرق هذه القوانين.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-2) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) الاختصاص الواسع بشكل كاف
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p>	<p>نطاق الرقابة</p> <p>أ- "ينبغي أن تخضع جميع العمليات المالية العامة (بصرف النظر عن مدى وكيفية ترجمتها في الميزانية الوطنية) لرقابة الأجهزة العليا للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 18:1 (عند إسناد درجة لهذا المعيار قد يحتاج المقيمون إلى تحديد وتسجيل تفسيرهم للميزانية الوطنية فيما يتعلق بهيكل الحكومة في البلاد)</p> <p>ب- وحيثما أن المعيار (أ) غير مستوفى، يكون من حق الجهاز الأعلى للرقابة مخاطبة السلطة التشريعية أو اللجنة التشريعية المعنية بخصوص مخاوفه بشأن ترتيبات الرقابة المعمول بها بخصوص العمليات المالية العامة التي لا تقع ضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 18:1، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ج- يضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة على وجه التحديد مسؤولية الجهاز عن رقابة كافة أنشطة الحكومة المركزية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10، (على سبيل المثال رقابة الصندوق الموحد بما في ذلك تدفقات الأموال الصادرة والواردة إلى الصندوق وكافة الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات).</p> <p>د- " لا يُفرض على الأجهزة العليا للرقابة أي توجيهات أو تدخلات في اختيار مواضيع الرقابة والتخطيط (...) وإجراء وإعداد التقارير ومتابعة عمليات الرقابة الخاصة بها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10.</p> <p>هـ- خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لم يتم منح الجهاز الأعلى للرقابة ولم يحصل على أي مهام تؤثر على استقلالية اختصاصه. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:3، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>و- لم تسجل حالات تدخل في اختيار الجهاز الأعلى للرقابة للجهات الخاضعة للرقابة أو مواضيع الرقابة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بطريقة قد تخل باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10، فريق مهمة إطار قياس أداء</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-2) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>وكحد أدنى، "ينبغي تمكين الأجهزة العليا للرقابة من رقابة (...)": المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10</p> <p>ز- "قانونية ونظامية حسابات الحكومة أو الجهات العامة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10</p> <p>ح- "جودة إعداد التقارير والإدارة المالية" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:3</p> <p>ط- "اقتصادية وكفاءة وفعالية عمليات الحكومة أو الجهات العامة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (ج) وعلى الأقل ستة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (ج) وعلى الأقل ثلاثة معايير من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (ii) الوصول إلى المعلومات	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p>	<p>أ- ينص القانون على أن الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بحق الوصول غير المقيد إلى السجلات والوثائق والمعلومات "المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:1</p> <p>ب- يحق للجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ القرار بخصوص المعلومات التي يحتاجها لإجراء عملياته الرقابية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:1</p> <p>ج- في حالة كان الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الجهاز لإجراء الرقابة مقيداً أو ممنوعاً، فهناك إجراء مناسب وثابت لحل هذه المسائل، على سبيل المثال إمكانية مخاطبة السلطة التشريعية أو إحدى اللجان التابعة لها من أجل عرض المسألة على المحكمة أو وجود صلاحيات مباشرة لمعاقبة من يعرقلون الوصول إلى المعلومات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 4:10، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>د- بالنسبة للرقابة القضائية، في حالة عرقلة الوصول إلى المعلومات التي تعد</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-2) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>ضرورية، يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بصلاحيات معينة لمعاقبة المسؤولين عن هذه العرقلة. (على سبيل المثال، غرامات على من لا يقدمون البيانات وقرارات على من يمنعون الوصول إليها إلخ). فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>م- يتمتع موظفو الجهاز الأعلى للرقابة بحق الدخول إلى مقرات الجهات الخاضعة للرقابة من أجل أداء العمل الميداني الذي يراه الجهاز الأعلى للرقابة ضرورياً. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:1.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (أ) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (iii) حق وواجب إعداد التقارير	
	<p>أ- "ينبغي أن ينص الدستور على تمكين الجهاز الأعلى للرقابة وإلزامه بتقديم تقارير عن نتائجه سنوياً وبشكل مستقل إلى البرلمان". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 16:1، (ويقصد بذلك، الجهة التي تمثل الشعب)</p> <p>ب- يحق للجهاز الأعلى للرقابة نشر تقارير الرقابة السنوية الخاصة به. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 16:1</p> <p>ج- "كما ينبغي أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بإمكانية إعداد التقارير بخصوص الملاحظات الهامة والمهمة بشكل خاص خلال السنة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 16:1</p> <p>د- "تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية اتخاذ قرار بخصوص محتوى تقارير الرقابة الخاصة بها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:10</p> <p>هـ- "تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية اتخاذ قرار بخصوص توقيت تقاريرها باستثناء حالة وجود متطلبات معينة ينص عليها القانون". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:10</p> <p>و- خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم تسجل أي حالات تدخل في قرارات الجهاز الأعلى</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-2) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>للرقابة الخاصة <u>بمحتوى</u> تقاريره الرقابية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:10</p> <p>ز - خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم تسجل أي حالات <u>تدخل</u> في جهود الجهاز الأعلى للرقابة <u>لنشر</u> تقاريره الرقابية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:10</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (أ) وعلى الأقل أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية

من بين أهداف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 هو أن يكون الجهاز مثالا يحتذى به. وينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الحوكمة الرشيدة للجهاز والسلوك المهني الأخلاقي من أجل أداء مهامه.

وهناك عدة خطوات يمكن أن يتخذها الجهاز الأعلى للرقابة لضمان الحوكمة الرشيدة. ويتعين عليه تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة والالتزام بها في كافة أعماله. وكما ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية رقم 20 في مقدمته، على أنه: "تتحمل الأجهزة العليا للرقابة مسؤولية تخطيط وتنفيذ نطاق أعمالها واستخدام المنهجيات والمعايير المناسبة وذلك لضمان تعزيز المساءلة والشفافية على الأنشطة العامة، والوفاء باختصاصاتها القانونية وأداء مسؤولياتها بطريقة كاملة وموضوعية". ومن الأهمية بمكان أن يتم الاضطلاع بهذه المسؤولية بوضوح على مستوى الإدارة العليا وعكسها في حوكمة الجهاز على نحو متسق في هيكله بكامله.

ويقيس هذا المجال الأداء العام للجهاز الأعلى للرقابة في مجال الحوكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية. وهو يسعى إلى تقديم فهم شامل لجهود الجهاز ونقاط القوة والضعف على المستوى التنظيمي. كما تعكس المؤشرات المقاسة في المجال ب أسس الجهاز في القيام بأنشطته.

يعد التخطيط طويل المدى وقصير المدى هو الأساس لعمليات الجهاز الأعلى للرقابة. ويغطي المؤشر SAI-3 محتوى الخطة الاستراتيجية وعملية إعدادها بالإضافة إلى إعداد التقارير بشأن أداء الجهاز نفسه. كما يغطي المؤشر SAI-7 عملية التخطيط الشامل لأنشطة الرقابة. وتصف خطة الرقابة العامة مهمات الرقابة التي سينفذها الجهاز خلال فترة معينة. وينبغي أن تتوافق مع اختصاصات الجهاز. ويمكن أن تكون خطة الرقابة العامة سنوية أو خطة متداولة لعدة سنوات.

ينص المبدأ 4 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20 على أنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تطبيق معايير نزاهة وأخلاقيات مهنية عالية على الموظفين من جميع المستويات. وتعد الرقابة الداخلية مبدأ شاملاً لجميع عمليات الجهاز الأعلى للرقابة ولذلك فهي مركزية بالنسبة لمعظم مجالات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. كما يقيس مؤشر SAI-4 العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية. وينص المبدأ رقم 5 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20 على أنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة ضمان عدم

الاخلال بمبادئ الشفافية والمساءلة عند إسناد أنشطتهم لمصادر خارجية. وقيس المؤشر SAI-5 قيام نظام الجهاز الأعلى للرقابة بتحقيق ذلك. ولضمان ممارسة النزاهة بدرجة عالية فإن الجهاز بحاجة إلى التبيان على نحو صريح لما هو متوقع من الموظفين وتوفير بيئة تتسم بأنظمة رقابة داخلية فعالة وبسلوك مهني بين الموظفين. وينبغي على الإدارة العليا تعزيز هذه المعايير من خلال المنهجية المناسبة على مستوى القمة (الإدارة العليا) وأخذ زمام المبادرة لتعزيز أداء عالي الجودة وثقافة قوية للرقابة الداخلية. ويغطي كل من المؤشر SAI-4 والمؤشر SAI-6 هذه الجوانب.

مؤشرات الأداء:

مؤشر SAI-3: دورة التخطيط الاستراتيجي

مؤشر SAI-4: بيئة الرقابة التنظيمية

مؤشر SAI-5: إسناد مهمات الرقابة إلى مصادر خارجية

مؤشر SAI-6: القيادة والتواصل الداخلي

مؤشر SAI-7: التخطيط الشامل للرقابة

العلاقة بالمجالات الأخرى

رغم أن المجال ب يقيس بشكل أساسي الإجراءات والممارسات على المستوى التنظيمي (باستثناء المؤشر SAI-5)، فمن المهم أيضاً أن يقوم المقيمون بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية في الجهاز الأعلى للرقابة مع الأنظمة المركزية. كما يمكن أن يساعد هذا في تحديد أفضل الممارسات التي ينبغي مراعاتها في جميع أنحاء الجهاز.

المؤشر SAI-3: دورة التخطيط الاستراتيجي

تعتبر الخطة الاستراتيجية أمراً مهماً لتوفير توجه المؤسسة، ويعمل نشرها على إبلاغ نوايا المؤسسة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وينبغي أن ينظر التخطيط الاستراتيجي في توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة، بالإضافة إلى البيئة المؤسسية التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة، وكذلك، عند الاقتضاء في إجراءات تعزيز هذه البيئة. وينبغي تفعيل الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية في خطة تشغيلية/سنوية للجهاز.

وينبغي أن يمتلك الجهاز أنظمة مطبقة تتسم بالكفاءة والفعالية بحيث تمكن الجهاز من التخطيط على المدى الطويل والقصير. كما ينبغي أن تراقب هذه الأنظمة أداء الجهاز وتقدم التقارير بشأنه. وتماشيا مع مصطلحات الإنتوساي، سيشار إلى التخطيط طويل المدى بـ "التخطيط الاستراتيجي"، وذلك رغم أن بعض الأجهزة الرقابية قد تطلق عليه مسميات أخرى¹⁵. وسيشار إلى التخطيط على المدى القصير بـ "التخطيط السنوي / التخطيط التشغيلي". وسوف يتزامن التخطيط التشغيلي لأعمال الجهاز بشكل طبيعي مع عملية التخطيط العام للرقابة. ومع ذلك، يقاس التخطيط الشامل للرقابة في المؤشر SAI-7. ويمكن أن تكون مصادر البيانات لقياس المؤشر SAI-3 (ii) والمؤشر SAI-7 هي ذاتها عند بعض الأجهزة العليا للرقابة. ولذلك يصبح تحليل محتوى الخطة (الخطط) هو الجانب الرئيسي عند تقييم الخطط مقابل المعايير (وليس ما إذا كانت كافة الجوانب قد تم جمعها في وثيقة واحدة).

الجوانب الواجب تقييمها:

(i) محتوى الخطة الاستراتيجية

(ii) محتوى الخطة السنوية/الخطة التشغيلية

(iii) عملية التخطيط التنظيمي

(iv) المراقبة وإعداد تقارير الأداء

(i) **محتوى الخطة الاستراتيجية:** ينبغي على عملية التخطيط الاستراتيجي أن تحدد الحالة المستقبلية المأمولة التي يسعى إليها الجهاز الأعلى للرقابة وأن تُقيّم الوضع الحالي وتتعرف على المخاطر وتحدد احتياجات تطوير الجهاز على أساس ذلك. كما ينبغي أن تحدد كيفية تحقيق المكانة المستقبلية المأمولة عن طريق تحديد بيان المهمة طويلة المدى والأهداف الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار ثقافة وقيم الجهاز. ولكي يقوم الجهاز بإعداد التقارير بشأن خطته الاستراتيجية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، فمن المهم وجود نظام لقياس الأداء. وينبغي وضع مصفوفة تنفيذية أو وثيقة مماثلة بغرض إنشاء نقطة وصل بين الخطة الاستراتيجية والخطة السنوية.

(ii) **محتوى الخطة السنوية:** من أجل تسهيل تنفيذ خطته الاستراتيجية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة تفعيل الأهداف طويلة المدى. ويتم تعريف الخطة التشغيلية/الخطة السنوية هنا باعتبارها آلية تستخدم من قبل الجهاز لتنفيذ خطته الاستراتيجية والمساعدة في إدارة الأنشطة اليومية. وينبغي على الجهاز تقديم - على

15 - على سبيل المثال: في المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية، تم استخدام مصطلح "الخطة المؤسسية".

أساس سنوي - خطة تفصيلية للسنة المقبلة تتضمن شرح المشاريع المقررة والأنشطة والمواعيت الزمنية والموارد المطلوبة والميزانية المقدرة والمخرجات والمسؤولية عن المشروعات والمخاطر المعنية. وينبغي أن تقيس مؤشرات الأداء النتائج والمخرجات وليس الأنشطة، وبعبارة أخرى النتائج (على سبيل المثال وجود 20 مدقق مالي معتمد في الجهاز) بدلاً من الأنشطة التي سوف يقوم بتنفيذها (على سبيل المثال عقد دورتي تدريب اعتماد مراقب مالي للموظفين). وينبغي على الجهاز التخطيط لكل من الأنشطة الرقابية وغير الرقابية. وقد تأخذ الخطة شكلاً متعدد السنوات، مثل خطة ثلاثية السنوات متداولة حيث يتم التخطيط للعام الأول بالتفصيل ويتم وضع الإطار فقط للسنة الثانية والثالثة. ويجب نشر الخطة داخلياً.

(iii) **عملية التخطيط التنظيمي:** ينبغي اتباع مبادئ الحوكمة الجيدة في عملية التخطيط مع تحديد إطار زمني وخطوات وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح. وتعتبر الملكية على أعلى مستوى في الجهاز الأعلى للرقابة أمراً أساسياً إلا أن الدرجة السليمة للمشاركة من الجهاز ككل تؤدي إلى نظام ملكية أقوى وتضمن سماع كافة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون استشارة أصحاب المصلحة الخارجيين من أجل معرفة آرائهم مفيدة لضمان اعتبار الجهاز ذي أهمية في العملية. وفي سبيل المساءلة، ينبغي أن يقوم الجهاز بإتاحة خطته الاستراتيجية للجمهور، وبعد أدنى ينبغي مشاركة الخطة التشغيلية في الجهاز.

(iv) **المراقبة وإعداد تقارير الأداء:** ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة إعداد التقارير بخصوص عملياته وأدائه بشكل علني وذلك حتى يؤكد أنه يؤدي اختصاصه. ويجب أن تظهر التقارير أداء الجهاز الأعلى للرقابة مقابل أهدافه الداخلية كما تظهر قيمة عملياته الرقابية لأصحاب المصلحة الخارجيين وتأثير أعمال الجهاز على المجتمع.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-3) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) محتوى الخطة الاستراتيجية
<p>التخطيط دليل الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</p>	<p>أ- تقوم الاستراتيجية الحالية على عملية تقييم احتياجات تغطي الجوانب الرئيسية للجهاز وتحدد الفجوات أو المجالات التي تقتضي تحسينات في الأداء. دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</p> <p>ب- تتضمن الخطة الاستراتيجية إطاراً للنتائج أو إطاراً منطقياً أو ما شابه ذلك بحيث يكون له تسلسل هرمي منطقي للأغراض (مثل المهمة - الرؤية - الأهداف - الغايات؛ أو المدخلات - الأنشطة - المخرجات والنتائج - الأثر). دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-3) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>ج- تتضمن الخطة الاستراتيجية عددا معقولا يمكن إدارته من <u>المؤشرات</u> التي تقيس مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة (مثل ما يتعلق بإنجازاته الخارجية كالتقارير، وقدراته الداخلية والتواصل مع أصحاب المصلحة والإطار القانوني). <u>دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</u></p> <p>د- يتم استكمال الخطة الاستراتيجية عن طريق <u>مصفوفة التنفيذ</u> أو وثيقة مشابهة تحدد وتعطي الأولوية للمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية والتي تحدد مخاطر تحقيق الخطة الاستراتيجية. <u>دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</u></p> <p>هـ- " <u>توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة</u> مدرجة في الخطط الاستراتيجية، حسب الاقتضاء". <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:12</u></p> <p>و- تقوم الخطة الاستراتيجية الحالية على <u>تقييم إطار العمل المؤسسي</u> (على سبيل المثال الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم عمليات الجهاز الأعلى للرقابة بالإضافة إلى حوكمة البلد والاقتصاد السياسي وأنظمة الإدارة المالية العامة) في البلاد التي يؤدي فيها الجهاز الأعلى للرقابة أعماله، والقدرات الحالية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الجهاز الأعلى للرقابة للاستفادة من تقارير الجهاز. <u>دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</u></p> <p>ز- عند الضرورة والاقتضاء، تتضمن الخطة الاستراتيجية إجراءات مصممة <u>لتعزيز البيئة المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة</u>.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
	البعد (ii) محتوى الخطة السنوية/الخطة التشغيلية
<p>دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة</p>	<p>ينبغي أن تتضمن الخطة السنوية الفعالة:</p> <p>أ- أنشطة وجدول زمنية ومسؤوليات <u>محددة بوضوح</u></p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-3) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
تتمية الإنتوساي	<p>ب- <u>تغطية</u> لكافة خدمات الدعم الرئيسية للجهاز الأعلى للرقابة مثل الإدارة المالية والموارد البشرية والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية .. إلخ.</p> <p>ج- علاقات واضحة بال<u>الخطة الاستراتيجية</u>.</p> <p>د- تتضمن الخطة السنوية <u>ميزانية</u> أو تتصل بميزانية، وإثباتات على أخذ الموارد المطلوبة بالاعتبار لإتمام الأنشطة في الخطة.</p> <p>هـ- تقييم <u>المخاطر</u> المتعلقة بتحقيق أهداف الخطة</p> <p>و- مؤشرات قابلة للقياس على مستوى النتائج والمخرجات</p> <p>ز- <u>خطوط أساس</u> للأداء الحالي والمعالم الرئيسية للمؤشرات الرئيسية.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (iii) عملية التخطيط التنظيمي (تطوير الخطة الاستراتيجية والخطة السنوية / التشغيلية)	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20 دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تتمية الإنتوساي	<p>تقتضي عملية التخطيط التنظيمي الفعالة:</p> <p>أ- <u>ملكية</u> عالية المستوى للعملية: بمشاركة وملكية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وإدارة الجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>ب- <u>المشاركة</u>: إتاحة الفرصة أمام الجميع داخل الجهاز لتقديم مدخلات للتخطيط التنظيمي في شكل ما.</p> <p>ج- يتم التشاور مع مجموعة متنوعة من <u>أصحاب المصلحة الخارجيين</u> المناسبين كجزء من العملية.</p> <p>د- <u>التواصل</u>: توجد عملية تواصل فعالة بشأن الخطط التنظيمية مع الجميع داخل الجهاز.</p> <p>هـ- تم إتاحة الخطة الاستراتيجية <u>للجمهور</u>. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 2:20</p> <p>و- وجود إجراء <u>لمراقبة</u> التقدم السنوي المحرز و/أو خلال السنة مقابل الخطة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-3) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الاستراتيجية والخطة السنوية / التشغيلية.</p> <p>ز- <u>تخطيط</u> الخطة: وجود مسؤوليات وإجراءات وجداول زمنية محددة لتطوير الخطط التنظيمية.</p> <p>ح- <u>الاستمرارية</u>: وضع خطة استراتيجية جديدة حال انتهاء فترة التخطيط الاستراتيجية السابقة.</p> <p>ط- تم <u>تقييم</u> عملية التخطيط التنظيمي لتوفير المدخلات لعملية التخطيط المقبلة.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل سبعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (4) المراقبة وإعداد تقارير الأداء	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20</p> <p>دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي</p>	<p>بخصوص قياس وإعداد التقارير المتعلقة بأداء الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- " تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم وإعداد التقارير بخصوص عملياتها وأدائها في جميع المجالات. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:20 (أي بما في ذلك مراجعة ملخصة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة مقابل استراتيجيته وأهدافه السنوية).</p> <p>ب- تستخدم الأجهزة العليا للرقابة <u>مؤشرات</u> الأداء لقياس مدى تحقيق أهداف الأداء الداخلية. دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي، الفصل التاسع</p> <p>ج- " يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام مؤشرات الأداء من أجل تقييم القيمة المضافة لعملها الرقابي لفائدة البرلمان والمواطنين وباقي الأطراف ذوي العلاقة. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:20 (على سبيل المثال تحديد المؤشرات ذات الصلة بأصحاب المصلحة المعنيين أو قياس رضا أصحاب المصلحة).</p> <p>د- "تتابع الأجهزة العليا للرقابة رؤيتها العامة والنتائج والأثر من خلال <u>الإفادات</u> (التعليقات) الخارجية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:20</p> <p>هـ- عند الاقتضاء "، ينشر الجهاز الأعلى للرقابة إحصاءات بشأن <u>قياس</u> أثر مهمات</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-3) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>رقابة الجهاز الأعلى للرقابة، مثل الادخار/التوفير والمكاسب الناتجة عن زيادة كفاءة البرامج الحكومية. <i>لليل الإنتوساي الإرشادي بخصوص الاتصالات وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، الصفحة 8</i></p> <p>بالإضافة إلى إعداد تقارير الأداء السنوية للجهاز الأعلى للرقابة</p> <p>و- "تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد التقارير للعموم (الجمهور) عن نتائج <u>مراجعات النظراء</u> والتقييمات الخارجية المستقلة". <i>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 9:20</i></p> <p>ز- تعلن الأجهزة العليا للرقابة للعموم (الجمهور) عن <u>معايير الرقابة</u> ومنهجيات الرقابة الأساسية التي تطبقها. <i>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:20</i></p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر SAI-4: بيئة الرقابة التنظيمية

ينبغي أن يتمتع أي جهاز أعلى للرقابة بنظام رقابة داخلية معمول به يوفر تأكيداً مقبولاً بأن الجهاز يقوم بإدارة عملياته بطريقة اقتصادية وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتوافق مع القوانين واللوائح (إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100). وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون للجهاز نظام لرقابة الجودة معمول به يضمن جودة جميع أعماله (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40). ومع ذلك، يجب ألا يقيد هذا النظام استقلالية القضاة في الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية أو المدققين في الأجهزة العليا للرقابة الأخرى أثناء أدائهم لعمليات الفحص.

ويتم تحديد الرقابة الداخلية من خلال خطط الجهاز بما في ذلك سلوك الإدارة وأساليبها وإجراءاتها بالإضافة إلى التدابير التي يتم اتخاذها لهذه الغاية. وتقع مسؤولية الرقابة الداخلية على عاتق كل فرد من أفراد الجهاز إلى حد ما. ويعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه يتكون من خمس مكونات مترابطة: (1) بيئة الرقابة، (2) تقييم

المخاطر، 3) أنشطة الرقابة، 4) المعلومات والتواصل، 5) الرصد (المراقبة). وتعد بيئة الرقابة هي الأساس بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية وهي توفر الانضباط والهيكل والثقافة التي تؤثر على الجودة الكلية للرقابة الداخلية. فبعد تهيئة بيئة رقابة فعالة، يوفر تقييم المخاطر التي يواجهها الجهاز أثناء سعيه لتحقيق رسالته وأهدافه، الأساس لوضع استجابة مناسبة للمخاطر. وتعد الاستراتيجية الرئيسية لتخفيف المخاطر من خلال أنشطة الرقابة الداخلية التي يمكن أن تكون وقائية و/أو استكشافية. ولكي تتمكن الجهة من إدارة ومراقبة عملياتها، فإن المعلومات والتواصل الفعالين يعدان أمراً حيوياً. وفي نهاية المطاف، من الضروري رصد ومتابعة نظام الرقابة الداخلية للمساعدة في ضمان بقاءه متوائماً مع الأهداف والبيئة والموارد والمخاطر المتغيرة. (إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100).

وتؤثر جودة العمل الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة على سمعتها ومصداقيتها، وفي نهاية المطاف تؤثر على كيفية أدائها لاختصاصها. وينبغي على كل جهاز أعلى للرقابة مراعاة المخاطر على جودة أعماله كهدف أساسي وأن ينشئ نظاماً لرقابة الجودة مصمم للاستجابة بشكل كاف لهذه المخاطر. وتقتضي المحافظة على نظام رقابة الجودة أن يتم تنفيذ المراقبة المستمرة والالتزام بالتحسين المستمر (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40، الصفحة 4). يغطي البعد (iii) الجوانب التنظيمية لجودة الرقابة في كافة أنحاء الجهاز. ويغطي المجال (ج) رقابة الجودة في عمليات الرقابة التي تم تنفيذها ضمن المؤشرات التي تقع تحت كل تخصص رقابي. ويغطي البعد (iv) ضمان جودة الرقابة. وتبين الأبعاد (iii) و (iv) الفرق بين رقابة الجودة وضمن الجودة. ويتم استخدام المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 "رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة" كمرجع أساسي لهذا المؤشر.

الأبعاد الواجب تقييمها:

(i) بيئة الرقابة الداخلية – الأخلاقيات المهنية والنزاهة والهيكل التنظيمي

(ii) نظام الرقابة الداخلية

(iii) نظام رقابة الجودة

(iv) نظام ضمان الجودة

(i) بيئة الرقابة الداخلية – الأخلاقيات المهنية والنزاهة والهيكل التنظيمي: تعد مدونة أخلاقيات السلوك المهني بياناً شاملاً للقيم والمبادئ التي يجب أن توجه العمل اليومي للمدققين لضمان أن يكون سلوكهم بعيداً عن الشبهات في جميع الأوقات وفي جميع الأحوال (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30). كما يجب أن توضح المعايير الأخلاقية المهنية الخاصة بالمدققين. وليس من الضروري أن تكون وثيقة فردية،

ولكن ينبغي أن تكون موجودة في شكل يضمن أن جميع الموظفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين مطلعون على محتواها بشكل جيد. ويعد الهدف من مدونة أخلاقيات السلوك المهني للإنتوساي (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30) هو تكوين أساس لمدونة أخلاقيات مهنية لكل جهاز أعلى للرقابة. وتعتبر النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية أهم المفاهيم التي يتضمنها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30.

(ii) نظام الرقابة الداخلية: ترتبط أنظمة الرقابة الداخلية بجميع عمليات الجهاز الأعلى للرقابة وبالتالي فهي مركزية في أغلب مجالات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ومن المستحيل قياسها (أنظمة الرقابة الداخلية) في مجال أو مؤشر واحد. ويغطي البعد (i) من المؤشر SAI-4 بعض الأجزاء الهامة لبيئة الرقابة التي يلزم وجودها في أي جهاز أعلى للرقابة حتى يمتلك رقابة داخلية فعالة، كما يغطي مدونة الأخلاقيات المهنية والنزاهة والهيكل التنظيمي والوضوح في المسؤوليات والتسلسل الإداري. ويسلط البعد (ii) من المؤشر SAI-4 الضوء على عوامل مركزية عالية المستوى بالنسبة لنظام الجهاز لإدارة المخاطر والمراقبة.

(iii) رقابة جودة عملية الرقابة تصف مجموعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان جودة عالية لكل منتج رقابي. ويتم تنفيذها باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة. ولكي يكون نظام رقابة الجودة فعالاً، يتعين أن يكون جزءاً من استراتيجية وثقافة وسياسات وإجراءات الجهاز. وبهذه الطريقة، ينبغي إدراج الجودة في صلب أعمال الجهاز وفي عملية إصدار تقاريره.

وفي أغلب الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية (والتي يتم فيها النقاش غالباً بموجب إجراء جماعي) يساهم في الجودة عددٌ من الآليات المدمجة في عمليات الجهاز الأعلى للرقابة والقائمة على إطار عمل معياري عالي المستوى. ويلعب دور مكتب المدعي العام الذي يعمل إلى جانب الجهاز دوراً هاماً في رقابة الجودة. ويشرف عليه عادة المدعي العام أو رئيس النيابة ويتمثل دوره الأساسي في ضمان التطبيق الصحيح للقانون، بدءاً بالتطبيق من قبل الجهاز الأعلى للرقابة نفسه: وبالتالي، فهو يضمن تنفيذ عمليات التدقيق/الرقابة ضمن الإطار القانوني المطلوب وبما يتوافق مع قواعد الإجراءات المعمول بها.

علاوة على ذلك، وحيثما تسمح الأحكام التي تحكم الجهاز الأعلى للرقابة، يعد التعيين لشخص ما يتحمل مسؤولية رقابة الجودة كتعيين "كبير" قضاة يتولى مراجعة جودة نتائج عملية التدقيق/الرقابة وذلك قبل عرض تلك النتائج بمثابة عنصر من عناصر رقابة الجودة المتكاملة أو تعيين موظف "بارز" (وعادة ما يكون في مستوى الإدارة) كمشرف عن جميع أعمال التدقيق/الرقابة ومسؤول عن مراجعة الإجراءات الأساسية لرقابة

الجودة. وأخيراً، تقدم المراجعة الجماعية لتقرير الرقابة وتبنيه فيما بعد ضماناً للمراجعة المشتركة لعملية الرقابة ومحتوى التقرير النهائي من قبل أعضاء يمتلكون الخبرة.

(iv) ضمان الجودة هي عملية تقييم دوري لعملية الرقابة. فهي عبارة عن عملية مراقبة مصممة كي تمنح الجهاز الأعلى للرقابة تأكيداً مقبولاً بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة ذات صلة وتعمل بشكل كاف وفعال. وينبغي تنفيذ ضمان الجودة من قبل أفراد يتمتعون بالاستقلالية أي أنهم لم يشاركوا في عملية الرقابة التي يراجعونها. كما ينبغي أن تتضمن عملية ضمان الجودة مراجعة لعينة من العمل المنجز عبر نطاق العمل الذي نفذه الجهاز الأعلى للرقابة.

وقد يتم إجراء ضمان الجودة من خلال آليات إجرائية متنوعة وذلك باعتبارها جزءاً من منهجية متكاملة لإدارة الجودة على النحو المحدد اعلاه. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، يلعب مكتب المدعي العام دوراً هاماً في عملية ضمان الجودة. فالمكتب لا يشارك بأي شكل في عملية التدقيق أو الرقابة. ويتم تقديم أغلب العمل الذي يقوم به الجهاز إلى المدعي العام. ومن جانبه يقدم مكتب المدعي العام رأيه بخصوص العملية والقواعد (التوقيت والشفافية والتبرير) وبخصوص محتوى نتائج التحقيق. ويظل مؤلفو تقارير التدقيق/الرقابة هم "مالكو" الاقتراحات في تقاريرهم وذلك بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، وتحتفظ الأجهزة العليا للرقابة (جهة المداولة) بالقرار النهائي بخصوص محتوى تقارير الرقابة وطبيعة أي إجراء يجب اتخاذه تبعاً.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
البعد (i) بيئة الرقابة الداخلية - الأخلاقيات المهنية والنزاهة والهيكل التنظيمي	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10	لتعزيز السلوك الأخلاقي وبيئة الرقابة القوية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن: أ- يمتلك مدونة أخلاقيات السلوك المهني. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30.
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20	ب- تحدد مدونة أخلاقيات السلوك المهني "القواعد الأخلاقية المهنية والسياسات والممارسات التي تتماشى مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 4:20، وكحد أدنى، ينبغي أن تتضمن المعايير التي تعالج النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية للمراقبين " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 ص.5.
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة	ج- يتعين مراجعة مدونة أخلاقيات السلوك المهني على الأقل كل عشر سنوات لضمان

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>رقم 30</p> <p>إرشادات الإنتوساي</p> <p>حول معايير الرقابة</p> <p>الداخلية في القطاع</p> <p>الحكومي 9100</p> <p>الإنتوساينت</p>	<p>تماشيها مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30.</p> <p>د- "يطلب من جميع الموظفين أن يتحلوا دائماً بالسلوك الذي يتوافق مع القيم والمبادئ الواردة في مدونة أخلاقيات السلوك المهني ويوفر الإرشاد والدعم لتسهيل فهمها".</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:30</p> <p>هـ- "يطلب من أي طرف يتعاقد معه الجهاز لتنفيذ عمل نيابة عن الجهاز الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للجهاز الأعلى للرقابة." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:30</p> <p>و- يوفر مدونة الأخلاقيات للجمهور. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:30</p> <p>ز- "ينفذ نظام مراقبة للأخلاقيات لتحديد المخاطر الأخلاقية وتحليلها من أجل تقليلها ولدعم السلوك الأخلاقي وللتعامل مع أي إخلال بالقيم الأخلاقية بما في ذلك حماية أولئك الذين يبلغون عن مخالفات مشتبه فيها." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:30</p> <p>ح- يكون له هيكل تنظيمي مطبق ومعتمد "وأن يضمن إسناد المسؤولية بشكل واضح لكافة الأعمال التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 10</p> <p>ط- يكون له وصف وظيفي واضح يغطي المسؤوليات الرئيسية في جميع أنحاء الجهاز. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ي- يضمن أن الموظفين يستوعبون بشكل واضح لمهامهم والتسلسل الإداري. إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100 صفحة 19-20.</p> <p>ك- يقيّم مدى تعرضه ومقاومته لانتهاكات النزاهة، من خلال استخدام آليات مثل التقييم الذاتي "الإنتوساينت" أو ما شابه ذلك، في السنوات الخمس الماضية. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ل- "يطبق مستوى عالي من معايير النزاهة على الموظفين من كافة المستويات" عن طريق تبني سياسة للنزاهة تقوم على تقييم الإنتوسانت أو أي آلية مماثلة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 4:20</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (ز) وعلى الأقل أربعة من المعايير</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعايير (أ) و (د) و (ز) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: المعايير (أ) و (د) و (ز) مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: المعايير (أ) و (د) و (ز) غير مستوفاة</p>
البعد (ii) نظام الرقابة الداخلية	
<p>المعيار الدولي</p> <p>للأجهزة العليا للرقابة رقم 40.</p> <p>إرشادات الإنتوساي</p> <p>حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100</p> <p>القائم على إطار العمل المتكامل لـ COSO للرقابة الداخلية</p>	<p>لتعزيز بيئة الرقابة الفعالة، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن:</p> <p>أ- يعمل على تشغيل نظام واضح المعالم لتحديد وتخفيف ومراقبة <u>المخاطر التشغيلية</u> الرئيسية. <u>إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100</u></p> <p>ب- يضمن توثيق وتطبيق إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية بشكل واضح. <u>إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100 - الفصل 3.2 و 5.2</u></p> <p>ج- يحافظ على عملية سنوية لرؤساء كافة إدارات/وحدات الجهاز الأعلى للرقابة <u>لتوفير ضمانات لقيامهم بتنفيذ مسؤولياتهم تجاه إدارة المخاطر. فريق مهمة إطار عمل تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة.</u></p> <p>د- يضمن اعتماد رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لبيان الرقابة الداخلية والذي يتم نشره كجزء من التقرير السنوي للجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار عمل تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>هـ- أجرى <u>مراجعة لنظام الرقابة الداخلية الخاص به وإعداد التقارير بشأنه خلال السنوات الخمس الماضية. إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100، الفصل 5.2.</u></p> <p>و- يسند مسؤولية التدقيق الداخلي بوضوح ويضمن أن الموظفين المكلفين بذلك يمتلكون الصلاحيات المناسبة ومجموعة المهارات والخبرات والموارد للقيام بمهامهم. <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40، الصفحة 9، إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، صفحة 18، 41.</u></p> <p>ز- يضمن أن المدققين الداخليين يتمتعون <u>بالاستقلالية</u> عن الإدارة وتقديم التقارير مباشرة إلى أعلى مستوى سلطة في الجهاز (على سبيل المثال لجنة التدقيق، أو لجنة ذات مهام مماثلة أو لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة) <u>إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة</u></p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الداخلية في القطاع الحكومي، صفحة 45. (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية: ونظرًا لاستقلال القاضي، فيلزم مراعاة الجانب المحدود من التسلسل الهرمي وتكامل نظام الرقابة وضمان الجودة عند تقييم هذا المعيار).</p> <p>ح- يكون لديه نظام لرصد تنفيذ التوصيات الواردة من التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق الخاصة به (أو لجنة ذات اختصاص مماثل أو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة). إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، الفصل 5.2.</p> <p>ط- يكون لديه إجراءات إشعار مطبقة للموظفين من أجل الإبلاغ عن المخالفات المشتبه بها. ("الإبلاغ عن المخالفات")</p> <p>ي- يضع وينفذ سياسة التدوير الوظيفي لإدارة تضارب المصالح المحتمل. إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، صفحة 2.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ج) و (هـ) وعلى الأقل خمسة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعايير (أ) وعلى الأقل أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
	البعد (iii) نظام رقابة الجودة
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 القائم على المعيار الدولي لرقابة الجودة. ISQC</p>	<p>يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة نظامًا لرقابة الجودة منفذ <u>على جميع أعماله</u> (على سبيل المثال الأنشطة الرقابية وغير الرقابية، مثل عمليات الشراء) ويتضمن الخصائص التالية:</p> <p>أ- "ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع سياسات وإجراءات مصممة لتعزيز الجودة كأمر أساسي في أداء جميع أعماله". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 5</p> <p>ب- تم وضع إجراءات وسياسات رقابة الجودة بشكل واضح ويتحمل "رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولية الشاملة عن نظام رقابة الجودة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 5.</p> <p>ج- "يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة تفويض صلاحية إدارة نظام مراقبة جودة الجهاز الأعلى للرقابة إلى شخص أو أشخاص (مجتمعين أو منفردين) يتمتعون بالخبرة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>المناسبة والكافية لأداء هذا الدور". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 5، (على سبيل المثال الأشخاص المسؤولون عن رقابة الجودة يمتلكون المهارات المناسبة).</p> <p>د- "قام الجهاز الأعلى للرقابة بوضع الأنظمة لدراسة المخاطر المتعلقة بالجودة والتي تتجم عن تنفيذ العمل". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 8</p> <p>هـ- "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة دراسة برامج عملها وما إذا كانت تمتلك الموارد لأداء حجم العمل وفق مستوى الجودة المطلوب. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة نظاماً يقوم بتحديد أولويات عملها بطريقة تراعي المحافظة على الجودة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 8</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (4) نظام ضمان الجودة	
	<p>ينبغي على نظام ضمان الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة/ومراقبة نظام رقابة الجودة أن يتضمن الخصائص التالية:</p> <p>أ- "يتضمن دراسة وتقييم مستمر لنظام رقابة الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك مراجعة عينة عمل منجز من الأعمال التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13. (أي مراجعة عينة من جميع أنواع التدقيق/الرقابة المنفذة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة).</p> <p>ب- امتلاك إجراءات و/أو خطط مكتوبة لضمان الجودة بحيث تحدد مدى تكرار تنفيذ عمليات مراجعة ضمان الجودة، ويتم تنفيذ ضمان الجودة طبقاً للتكرار المحدد في الخطة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ج- "تكليف شخص أو أشخاص (أو جماعة) يمتلكون الخبرة المناسبة والكافية والصلاحيات</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>في الجهاز الأعلى للرقابة <u>بمسؤولية</u> عملية مراقبة ضمان الجودة". <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13.</u></p> <p>د- تقود مراجعات ضمان الجودة إلى <u>استنتاجات واضحة</u>، وحيثما كان مناسباً، إلى <u>توصيات</u> بالإجراءات التصحيحية المناسبة للقصور المسجل. فريق مهمة إطار عمل تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>هـ- يوجد دليل على أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة قد <u>درس التوصيات</u> الناتجة عن مراجعة ضمان الجودة لعمليات التدقيق/الرقابة واستخلص الاستنتاجات المناسبة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>و- " (...) القائمون بتنفيذ عملية المراجعة يتمتعون <u>بالاستقلالية</u> (أي أنهم لم يشاركوا في العمل أو أي مراجعة من مراجعات رقابة الجودة للعمل)". <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13.</u> (كما تمتد الاستقلالية إلى اختيار مهمات الرقابة التي سوف تخضع للمراجعة. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، يجب مراعاة سمات نموذج الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، وبالخصوص مكتب المدعي العام".</p> <p>ز- " يتم إبلاغ نتائج مراقبة نظام رقابة الجودة إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في الوقت المناسب". <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13</u> (أي في غضون شهر واحد من إنجاز المراجعة)</p> <p>ح- " يمكن ان ينظر الجهاز الأعلى للرقابة في إشراك جهاز أعلى للرقابة أو جهة أخرى مناسبة لتنفيذ مراجعة مستقلة لنظام رقابة الجودة الشامل (مثل مراجعة النظراء)" <u>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13</u> (بما في ذلك الأنشطة غير الرقابية)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (أ) وعلى الأقل خمسة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: يغطي نظام ضمان الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة/مراقبة نظام رقابة الجودة أهم أجزاء عمل رقابة الأجهزة العليا للرقابة (طبقاً للحكم المهني للمقيمين) وعلى الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: يغطي نظام ضمان الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة/مراقبة نظام رقابة الجودة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-4) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	عينة من عمل الرقابة المنجز وعلى الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة الدرجة = 0: أقل من ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة

المؤشر (SAI-5): عمليات الرقابة المسندة إلى جهات خارجية

قد يسمح الإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة بالتعاقد مع مدققين خارجيين. ومن أجل تمكين الأجهزة العليا للرقابة من إنجاز أعمالها في الوقت المناسب، يعد التعاقد الخارجي لإنجاز بعض الأعمال بمثابة خيار أمام الأجهزة العليا للرقابة من أجل الوفاء باختصاصاتها. ومع ذلك، يظل الجهاز هو الطرف المسؤول عن عمليات الرقابة وعن نتائج الأعمال المتعاقد في شأنها. ولذا، وكما هو محدد في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المتعاقدة لإنجاز عمل ما، أن تتظر في أي مخاطر قد تلحق جودة كافة أعمالها. ويقيم هذا المؤشر بشكل خاص الإجراءات والممارسات القائمة داخل الجهاز الذي يقوم بإسناد بعض أعماله إلى مصادر خارجية، للسماح له بضمان جودة عمليات الرقابة هذه. ويشمل المؤشر عمليات الرقابة التي تم إسنادها بالكامل إلى مصادر خارجية. أما عمليات الرقابة التي تم إسنادها بشكل جزئي إلى مصادر خارجية (على سبيل المثال تحليل معين اقتضى خبرة خارجية)، فيتم تغطيتها في المجال (ج).

والجهاز الأعلى للرقابة بحاجة إلى نظام قائم لضمان أن العمل المنفذ عن طريق إسناده إلى مصادر خارجية يتميز بالجودة المطلوبة. ومن الضروري أن يكون لدى الجهاز إجراءات مناسبة لكل من اختيار المتعاقدين ولمراقبة جودة العمل الذي ينفذه المتعاقدون نيابة عن الجهاز. وعلاوة على ذلك، يلزم إدراج عمل الرقابة المسند إلى مصادر خارجية ضمن نظام مراجعة ضمان الجودة الخاص بالجهاز لضمان تطبيق إجراءات رقابة الجودة.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) عملية اختيار المدقق المتعاقد معه
- (ii) مراقبة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية
- (iii) ضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية

(i) تعد عملية اختيار المدقق المتعاقد معه عملية عالية المخاطر. لذلك، فهي تقتضي إجراءات وسياسات سليمة تضمن التزام المدققين المتعاقد معهم بمتطلبات الأخلاقيات المهنية للجهاز الأعلى للرقابة وتمتعهم بالكفاءة وعدم تضارب مصالحهم مع الجهات الخاضعة للرقابة. كما يجب أن تشمل عملية الاختيار تقييماً لنظام رقابة الجودة في مكتب المدقق المتعاقد معه.

(ii) ينبغي أن تكون مراقبة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية متساوية في الأهمية مع الأعمال غير المتعاقد بشأنها وأن تكون جزء لا يتجزأ من نظام مراقبة جودة الجهاز الأعلى للرقابة. وينبغي على الجهاز تحديد المخاطر المحتملة لجودة العمل المسند إلى مصادر خارجية، وأن يحصل على كافة أوراق العمل ذات الصلة والتي تشكل جزءاً من عملية الرقابة، وأن يتأكد من قيام المدقق المتعاقد معه بالفعل بتطبيق إجراءات رقابة الجودة المطلوبة للالتزام بالمعايير ذات الصلة. كما يتعين على الجهاز أن تكون لديه إجراءات قائمة لإصدار التقارير الصادرة عن المدققين المتعاقد معهم.

(iii) ضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية: بما أن إسناد عمل الرقابة إلى مصادر خارجية قد يشكل مخاطر كبيرة على جودة النتائج التي تتدرج تحت اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة، فمن الأهمية بمكان وجود نظام لضمان الجودة بحيث يقيم نظام مراقبة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية. وينبغي وجود إجراءات تسمح بتنفيذ عملية منتظمة للتقييم والمتابعة مع مسؤوليات محددة بشكل واضح. ويجب تنفيذ ضمان الجودة عن طريق أشخاص يتمتعون بالاستقلالية ويجب أن تقود النتائج إلى توصيات واضحة ينبغي على إدارة الجهاز اتباعها، بما في ذلك دراسة تعديل الإجراءات والعقود إذا كان ذلك موصلاً به.

منهجية التقييم المقترح

يتعين على فريق التقييم النظر في المبادئ المقررة لاختيار المدققين المتعاقد معهم. كما ينبغي أن يقرر ما إذا كان يتم الالتزام بهذه المبادئ على الواقع عن طريق مراجعة عينة من العمليات التي تعاقد الجهاز الأعلى للرقابة عليها مع مدققين خارجيين.

ولتقييم نظام مراقبة جودة الجهاز الأعلى للرقابة الخاص بإسناد عمليات الرقابة إلى مصادر خارجية، ينبغي على فريق التقييم مراجعة المعايير والمبادئ المنطبقة كما ينبغي مراجعة عينة من ملفات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية لتقييم مدى التزام المدققين المتعاقد معهم بتلك المعايير والمبادئ.

ولمراجعة نظام مراقبة جودة الجهاز الأعلى للرقابة الخاص بإسناد عمليات الرقابة إلى مصادر خارجية، ينبغي على الفريق النظر في المبادئ المعمول بها لضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية وكيفية تنفيذها من الناحية العملية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينظر الفريق في مهارات وخبرات مراجعي ضمان الجودة بالإضافة إلى دراسة النتائج الخاصة بمراجعات ضمان الجودة (على سبيل المثال التقارير أو العروض التقديمية). ويمكن اعتبار الخطابات ومحاضر الاجتماعات والتغييرات في المعايير ذات الصلة إثر مراجعة ضمان الجودة .. إلخ، دليلاً على أن المراجع المدقق معه قد قام بمراعاة أو استخلاص توصيات ضمان جودة للجهاز الأعلى للرقابة.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-5) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) عملية اختيار المدقق المتعاقد معه
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p> <p>المعايير الدولية لضمان الجودة 1</p>	<p>ينبغي أن يضع الجهاز الأعلى للرقابة السياسات والإجراءات (نظام) لاختيار المدققين المتعاقد معهم. وينبغي أن يضمن النظام ما يلي:</p> <p>أ- تزويد الجهاز الأعلى للرقابة بضمان معقول أن الأطراف المتعاقد معها لتنفيذ الأعمال لصالحه يمتلكون <u>الكفاءة والقدرات</u> اللازمة لتنفيذ أعماله طبقاً للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛ وتمكين الجهاز الأعلى للرقابة من إصدار التقارير المناسبة في جميع الأحوال "المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 9.</p> <p>ب- "تزويد الجهاز الأعلى للرقابة بضمان معقول أن الأطراف المتعاقد معها لتنفيذ الأعمال لصالحه يلتزمون بالمتطلبات الأخلاقية المهنية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 6 (أي النزاهة والاستقلالية والسرية المهنية والكفاءة والشفافية).</p> <p>ج- "يمتلك أي طرف متعاقد معه لتنفيذ الأعمال لصالح الجهاز الأعلى للرقابة فهماً مناسباً لبيئة القطاع العام التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة وفهماً جيداً للعمل المطلوب تنفيذه". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 10.</p> <p>د- "يخضع أي طرف متعاقد معه لتنفيذ الأعمال لصالح الجهاز الأعلى للرقابة لاتفاقيات السرية المناسبة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 7. (أي عن طريق تضمين هذه المتطلبات في العقود المكتوبة).</p> <p>هـ- "ينبغي أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة سريان السياسات والإجراءات التي تدعم أهمية تدوير الموظفين الأساسيين حيثما كان مناسباً لتقليل مخاطر الإلزام بالجهة الخاضعة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-5) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>للمراقبة. وقد تنتظر الأجهزة العليا للرقابة أيضا في تدابير أخرى للحد من مخاطر الإلزام" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 7 (على سبيل المثال عن طريق وضع حد أقصى للسنوات التي يمكن أن يراقب خلالها المدقق الخارجي نفس الجهة وعن طريق إدراج متطلبات الاستقلالية في العقود المكتوبة).</p> <p>و- يتم إبلاغ معايير رقابة الجهاز الأعلى للرقابة وإجراءات وسياسات رقابة الجودة إلى أي أطراف متعاقد معها لتنفيذ العمل لصالح الجهاز الأعلى للرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 6؛ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 11</p> <p>ز- "ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من أن المؤسسات المتعاقد معها تمتلك أنظمة فعالة وقائمة لرقابة الجودة." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13 (أي تقييم نظام المراقبين المتعاقد معهم لرقابة الجودة. مستمدة من مراقبة جودة الأجهزة العليا للرقابة 1: 32 و33).</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ب) وعلى الأقل أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعايير (أ) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (ii) رقابة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية	
المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم 40	<p>يملك الجهاز الأعلى للرقابة نظاما قائما لمراقبة جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية.</p> <p>أ- يغطي نظام رقابة الجودة للجهاز الأعلى للرقابة كافة أعمال الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية ويضمن أن المؤسسة المتعاقدة تنفذ إجراءات رقابة الجودة أثناء عملية الرقابة بهدف ضمان الجودة والالتزام بالمعايير المعمول بها. مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 11، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- يستند نظام رقابة الجودة الخاص بعمليات الرقابة المسندة إلى أطراف خارجية إلى تقييم مخاطر جودة إسناد أعمال الرقابة إلى مصادر خارجية والاستجابة المناسبة لهذه المخاطر. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 8</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-5) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>ج- "ينبغي أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة أن كافة الوثائق (مثل أوراق عمل الرقابة) تعد ملكية للجهاز الأعلى للرقابة، بصرف النظر عما إذا كان قد تم تنفيذ العمل من جانب موظفي الجهاز الأعلى للرقابة أو المتعاقد معهم". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 12 (أي عن طريق تضمين هذه المتطلبات في العقود المكتوبة)</p> <p>د- "وجود إجراءات قائمة للسماح بإصدار التقارير". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 11 و 12 (أي تنفيذ مراجعات رقابة الجودة لمسودة التقارير)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (د) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (د) وعلى الأقل واحد من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (iii) ضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p>	<p>ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع نظام لمراقبة نظام رقابة الجودة الخاص بعمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية (ضمان الجودة). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 12</p> <p>أ- توجد إجراءات مكتوبة و/أو خطط لضمان جودة عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- " تتضمن عملية ضمان الجودة دراسة وتقييم مستمر لنظام رقابة جودة الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك مراجعة عينات من العمل المنجز في نطاق العمل المنفذ عن طريق الجهاز الأعلى للرقابة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13 (أي أن عملية ضمان جودة الجهاز الأعلى للرقابة تتضمن مراجعة عينات من عمليات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية).</p> <p>ج- " يتم تكليف شخص ما أو أشخاص يمتلكون الخبرة و الصلاحية المناسبة في الجهاز الأعلى للرقابة للاضطلاع بمسؤولية عملية مراقبة ضمان الجودة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13</p> <p>د- تراجعوا ضمان الجودة مستقلون، أي أنهم لم يشاركوا في مراجعة رقابة الجودة للعمل</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-5) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>المتعاقد عليه. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13</p> <p>هـ- تقود مراجعات ضمان الجودة إلى استنتاجات واضحة، وحيثما كان مناسباً، وتوصيات من أجل التحسين. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>و- " يتم إبلاغ نتائج مراقبة نظام رقابة الجودة إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في الوقت المناسب " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13</p> <p>ز- يوجد دليل على أن الإدارة العليا للمدقق المتعاقد معه قد درست واستخلصت التوصيات المقدمة من ضمان الجودة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (ب) و(د) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (د) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر SAI-6: القيادة والتواصل الداخلي

طبقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20، ينبغي أن يعمل الجهاز الأعلى للرقابة على أسس الشفافية والمساءلة. ويشدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 أيضاً على مبدأ قيادة الجهاز بالقدوة. ومن الناحية العملية، فإن من يتحمل مسؤولية إعطاء القدوة في أعلى الهرم لتعزيز النزاهة هو رئيس الجهاز وفريق القيادة، وإلى جانب ذلك عليهم العمل على التنفيذ الفعال لاختصاص الجهاز من خلال تطوير ثقافة تنظيمية من شأنها تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة. وحتى يحقق الجهاز أهدافه، تعتبر القيادة القوية وحسن التواصل مع الموظفين أمورا ضرورية.

منهجية التقييم المقترح

يقتضي تقييم الأداء في القيادة والتواصل اتباع منهجية شاملة. في حين أن بعض المعايير يمكن تقييمها من خلال قياس وجود الممارسات داخل نطاق معين، فالبعض الآخر يقتضي من المقيم دراسة كيفية عمل

الجهاز ككل. وبالنسبة للقيادة، فإن المقيم يحتاج إلى تطبيق الحكم المهني من أجل تقييم إذا ما كانت المبادرات الفردية كافية إجمالاً لاعتبار المعيار مستوفى. وقد تحتاج ممارسات الاتصال الداخلي أن تكون أكثر رسمية في الأجهزة الأكبر حجماً، ولذا فإن السياق والهيكل المؤسسي وعدد الموظفين بحاجة إلى أخذه في الاعتبار.

الأبعاد الواجب تقييمها:

(i) القيادة

(ii) التواصل الداخلي

(i) تعتبر القيادة عنصراً شاملاً لكافة عمليات الجهاز الأعلى للرقابة، وهي تعد لذلك عنصراً مركزياً في معظم مجالات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ومن المستحيل قياس القيادة في مؤشر أو مجال واحد. ومع ذلك، يقيس البعد (i) من مؤشر SAI-6 بعض الممارسات التي تعتبر بمثابة الحد الأدنى لمتطلبات القيادة الفعالة. وقياس القيادة يمثل تحدياً لذا ينبغي أيضاً تحليل تأثير القيادة والثقافة التنظيمية في تقرير الأداء السردي.

(ii) **التواصل الداخلي:** يعد التواصل الداخلي أحد الجوانب الرئيسية لإبقاء موظفي الجهاز الأعلى للرقابة على علم وتحفيزهم واصطفافهم مع أهداف الجهاز. ويعد التواصل الداخلي آلية قوية لزيادة مشاركة الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يلعب كل موظف في الجهاز دوراً هاماً من حيث إبراز أهمية الجهاز بين المواطنين. لذلك، ينبغي أن يتم إخطار كافة الموظفين عن عمل الجهاز وأولوياته الاستراتيجية. كما يعد التواصل الداخلي أيضاً بمثابة آلية رئيسية لتبادل المعرفة وتمكين الناس من معرفة المبادرات التي يتم تطويرها على نطاق الجهاز بكامله وتعزيز الابتكار وتوليد أفكار جديدة.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-6) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) القيادة
المعيار الدولي لأجهزة العليا للرقابة رقم 20	سمات القيادة الفعالة للأجهزة العليا للرقابة: أ- تعقد قيادة الجهاز الأعلى للرقابة اجتماعات دورية لاتخاذ القرارات: مستمدة من إطار التقييم المشترك: ص. 19، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.
المعيار الدولي لأجهزة العليا للرقابة	ب- يتم توثيق القرارات الرئيسية التي اتخذتها قيادة الجهاز الأعلى للرقابة وتعميمها على الموظفين. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

المؤشر (SAI-6) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد	المراجع الأساسية
ج- قامت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة بتحديد وتعميم قيم الجهاز الأعلى للرقابة وتعزيزها في أنشطتها العامة ووثائقها الأساسية واتصالاتها المنتظمة. إطار التقييم المشترك: ص. 18، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	رقم 30
د- قامت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة بالتنفيذ الناجح لنظام يتم فيه تفويض السلطة ويتحمل المدراء مسؤولية أفعالهم. مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20 صفحة 4، مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 5 (على سبيل المثال، في حالة عدم كفاية رقابة الجودة لعمليات الرقابة)	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40
هـ- قامت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة بالنظر في استراتيجيات (ضمن صلاحياتها المتاحة) لتحفيز الأداء الجيد وقامت بتنفيذها. مستمدة من إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100، صفحة 30	إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100
و- قدمت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة مبادرات تهدف إلى إرساء منهجية لتمكين المساءلة وتعزيز ثقافة الرقابة الداخلية. إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 صفحة 6	إطار التقييم المشترك
ز- قدمت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة مبادرات تهدف إلى بناء ثقافة أخلاقيات مهنية في الجهاز عن طريق وضع الأخلاقيات المهنية كأولوية صريحة؛ والقيادة المثلى التي يحتذى بها، والمحافظة على معايير مهنية عالية، والمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات، وتشجيع بيئة مفتوحة للتعليم المشترك حيث يمكن طرح الأسئلة الصعبة والحساسة ومناقشتها، وإقرار السلوك المهني الأخلاقي الجيد ومعالجة السلوك السيئ. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 صفحات 6-8	
ح- أظهرت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة مبادرات تهدف إلى إنشاء ثقافة داخلية تقر بأن الجودة أمر أساسي في أداء كافة أعماله. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 5	
<p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>	

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-6) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (ii) التواصل الداخلي
<p>كتيب الأفرو ساي الإلكتروني بخصوص اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل الداخلي، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة الوفاء بالمعايير التالية خلال الفترة قيد المراجعة:</p> <p>أ- وضع الجهاز الأعلى للرقابة مبادئ للتواصل الداخلي ويراقب تنفيذها.</p> <p>ب- تقوم قيادة الجهاز الأعلى للرقابة بتعميم اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة ورؤيته وقيمه الأساسية واستراتيجيته على جميع الموظفين. كتيب الأفرو ساي الإلكتروني بخصوص اتصالات الأجهزة العليا للرقابة، إطار التقييم المشترك صفحة 18</p> <p>ج- قيادة الجهاز الأعلى للرقابة <u>تخطر وتتشاور مع الموظفين</u> بشكل منتظم بخصوص المسائل الرئيسية المتعلقة بالجهاز. مستمدة من إطار التقييم المشترك صفحة 9</p> <p>د- يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة <u>الآليات المناسبة</u> لتشجيع التواصل الداخلي الفعال على سبيل المثال: النشرات/المجلات وعناوين البريد الإلكتروني لكافة الموظفين والشبكات الإنترنت الداخلية إلخ. كتيب الأفرو ساي الإلكتروني بخصوص اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>هـ- وجود <u>تفاعل</u> منتظم ومفتوح بين الإدارة والموظفين، على سبيل المثال عقد لقاءات على مستوى الوحدات واجتماعات منتظمة للفرق. كتيب الأفرو ساي الإلكتروني بخصوص اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>و- يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة نظام <u>تواصل الكتروني</u> يسمح للموظفين بالتواصل وتبادل المعلومات. كتيب الأفرو ساي الإلكتروني بخصوص اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر 7-SAI: التخطيط الشامل للرقابة

يؤكد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1 على التزام الأجهزة العليا للرقابة بأداء الرقابة طبقاً لبرنامج محدد ذاتياً. وينظر المؤشر 7-SAI في عملية إعداد خطة شاملة للرقابة/ برنامج رقابة ومحتواها.

تحدد الخطة الشاملة للرقابة/برنامج الرقابة عمليات التدقيق/الرقابة التي يخطط الجهاز الأعلى للرقابة لإجرائها في الفترة المقررة. ويمكن أن تكون سنوية أو متعددة السنوات. وتدعم الخطة الشاملة للرقابة/برنامج الرقابة الجهاز في أداء اختصاصه وتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الخطة الشاملة للرقابة /برنامج الرقابة مجدية وتعكس الميزانية والقوى العاملة.

ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 لرقابة الجودة على أن الأجهزة العليا للرقابة ينبغي أن تراعي الخطة الشاملة للرقابة/برنامج الرقابة الخاصة بها وما إذا كانت تمتلك الموارد الكافية لتنفيذ حجم العمل بمستوى الجودة المرغوب. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة نظاماً لتحديد أولويات عملها بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المحافظة على الجودة. ومن الأهمية بمكان توثيق عملية وضع الخطة الشاملة للرقابة/برنامج الرقابة.

منهجية التقييم المقترح

يحتاج المقيمون لإجراء تقييم شامل لعملية تخطيط الرقابة الشاملة/الرقابة وأن يستكمل ذلك بالمعلومات التي يحصل عليها من تقييم مؤشرات التدقيق/الرقابة في المجال ج من أجل التأكد من وجود نظام في الجهاز الأعلى للرقابة يضمن نهجاً متسقاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي المقيمون مدى قيام النظام بتزويد قيادة الجهاز بالمعلومات عن ما إذا كان يتم تنفيذ اختصاصات الجهاز بأسلوب فعال.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) عملية التخطيط الشامل للتدقيق/الرقابة
- (ii) محتوى برنامج الرقابة/خطة الرقابة الشاملة

(i) **عملية التخطيط الشامل للتدقيق/الرقابة:** تصف الخطة الشاملة للرقابة/ برنامج الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة عمليات التدقيق/الرقابة التي سينفذها الجهاز. ويجب أن تعكس اختصاص الجهاز. وينص المعيار

الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1 على أن أهداف الخطة الشاملة للرقابة/ برنامج الرقابة - قانونية ونظامية واقتصاد وكفاءة وفعالية الإدارة المالية - للجهاز جميعها ذات أهمية متساوية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 4:1) ومع ذلك، فمن المهم لكل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة تحديد أولوياته على أساس كل حالة على حدة. ولتحقيق هذا، ينبغي أن يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة نظاما لتحديد أولويات أعماله بطريقة تراعي احتياجه للمحافظة على الجودة وذلك بتطبيق منهجية قائمة على المخاطر لتحديد أنواع عمليات التدقيق والرقابة الواجب تنفيذها. كما ينبغي مراعاة الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة مع تحديد المسؤول عنها بوضوح، ومن سينفذ الخطة.

(ii) **محتوى الخطة الشاملة للتدقيق/ برنامج الرقابة:** يجب أن يغطي برنامج الرقابة/خطة التدقيق للأجهزة العليا للرقابة عناصر مثل تقييم القيود وتقييم المخاطر لتحديد أولويات عمليات الرقابة والميزانية المتوفرة والموارد البشرية. ويشمل المؤشر SAI-8، تغطية الرقابة الفعلية المتعلقة باختصاص الجهاز الأعلى للرقابة.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-7) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) عملية التخطيط الشامل للتدقيق/الرقابة
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12	لغرض عملية التخطيط الشامل للتدقيق/الرقابة: أ- يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتوثيق العملية المتبعة لتطوير واعتماد الخطة الشاملة للتدقيق/برنامج الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 42:100
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40	ب- تحدد عملية تطوير الخطة الشاملة للتدقيق/برنامج الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة في التدقيق/والرقابة من واقع اختصاصه. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100	ج- تتبع عملية تخطيط التدقيق/الرقابة منهجية قائمة على المخاطر (على سبيل المثال تقييم نظامي للمخاطر كجزء من أساس اختيار الجهات الخاضعة للرقابة والمنهجية). فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40: العنصر 3
	د- توجد مسؤوليات محددة بوضوح لتخطيط وتنفيذ ومراقبة خطة الرقابة/برنامج الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40: العنصر 4
	هـ- يوجد دليل على قيام الجهاز الأعلى للرقابة بمراقبة تنفيذ خطة التدقيق/برنامج الرقابة الخاص به. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.
	و- تأخذ عملية تخطيط التدقيق/الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة بعين الاعتبار الميزانية المتوقعة

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-7) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>للجهاز الأعلى للرقابة والموارد للفترة التي تتعلق بها الخطة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40: العنصر 3</p> <p>ز- ينبغي على "الجهاز الأعلى للرقابة ضمان الأخذ بتوقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة في خطط التدقيق/برنامج الرقابة، حسب الاقتضاء". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:12</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ب) و (ج) وعلى الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعايير (أ) و (ب) وعلى الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (ii) محتوى برنامج الرقابة / الخطة الشاملة للتدقيق	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p>	<p>الخطة الشاملة للتدقيق / برنامج الرقابة أو الوثائق المرجعية المماثلة:</p> <p>أ- تحدد الهدف من التدقيق/الرقابة على مستوى عالٍ بالإضافة إلى المسؤول عن كل تدقيق/رقابة يتم تنفيذها. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والمستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40: العنصر 4</p> <p>ب- تشمل جدول لتنفيذ كافة عمليات التدقيق/الرقابة. مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:100</p> <p>ج- تؤكد أن الجهاز الأعلى للرقابة ينفذ اختصاص التدقيق/الرقابة الخاص به على مدى إطار زمني معين وعلى النحو المقرر في برنامج/خطته أو -إذا لم تنطبق هذه الحالة - تشمل ملخص وتوضيح للاختلافات بين اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة وخطة التدقيق/وبرنامج الرقابة للجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>د- تحدد الموارد البشرية والمالية اللازمة لإجراء عمليات التدقيق/الرقابة المقررة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:100</p> <p>هـ- تتضمن تقييمًا للمخاطر والقيود على عملية تنفيذ الخطة/البرنامج. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-7) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و(ب) على الأقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل المعايير (أ) و(ب) مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المجال ج: جودة الرقابة وإعداد التقارير

للرقابة على القطاع العام مجالات تطبيق مختلفة. ويحدد الإختصاص القانوني (التفويض القانوني) للجهاز الأعلى للرقابة مسؤوليات الجهاز الرقابية والمهام الأخرى الموكلة إليه. كما يحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100 المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام والتي تنطبق بالتساوي على جميع أنواع الرقابة وينبغي اتباعها من قبل الأجهزة العليا للرقابة على أساس اختصاصها واستراتيجيتها. بالإضافة إلى ذلك، توفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المعايير والإرشادات الخاصة بأنواع رقابة القطاع العام التالية:

- **تحديد الرقابة المالية** ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة محل الرقابة قد تم تقديمها طبقاً لإطار الإبلاغ المالي والإطار النظامي المعمول بهما. ويتحقق ذلك عن طريق الحصول على أدلة إثبات رقابية مناسبة وكافية تمكن المدقق من إبداء رأي يستند إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة سواء عن الغش أو الخطأ. ويشرح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200 ذلك بمزيد من التفصيل.
- **تقييم رقابة الأداء** ما إذا كان أداء التدخلات والبرامج والمؤسسات يتم طبقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجال للتحسين. ويتم فحص الأداء قياساً بمعايير مناسبة وعن طريق تحليل أسباب الانحرافات عن المعايير أو تحليل المشكلات. ويهدف ذلك إلى الإجابة عن أسئلة الرقابة الأساسية وإلى تقديم التوصيات للتحسين. ويشرح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 300 ذلك بمزيد من التفصيل.
- **تحديد رقابة الالتزام** مدى التزام موضوع معين بالمرجعيات المعمول بها والمحددة كمعايير. ويتم إجراء رقابة الالتزام عن طريق تقييم مدى التزام الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من كافة الجوانب الجوهرية بالمرجعيات التي تحكم الجهة الخاضعة للرقابة. ويشرح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 400 ذلك بمزيد من التفصيل.

الرقابة القضائية: تتمتع بعض الأجهزة العليا للرقابة بوظيفة قضائية. ويتمثل الهدف من الرقابة القضائية في إصدار أحكام في شكل قرارات خاصة: أوامر أو أحكام أو مراسيم بخصوص مسؤولية محاسبي القطاع العام المالية والشخصية. وفي بعض الحالات، يكون الغرض من الرقابة القضائية هو الحكم على مسؤولية معينة للموظفين الحكوميين عن طريق القرارات الجماعية واحتمال معاقبتهم عن أي مخالفة. وتشمل ممارسة الرقابة القضائية الالتزام بالمعايير المعمول بها بالإضافة إلى تطبيق إجراء تحاوري ومكتوب بشكل أساسي ينص

عليه القانون واللوائح. وتسمح الرقابة القضائية للأجهزة العليا للرقابة بمراجعة مدى وفاء متصرف عمومي - بموجب نظام مسؤولية معين يقره القانون أو اللوائح - بالمهام الموكلة إليه والممنوحة له بموجب القانون واللوائح. وإذا لم يتم المتصرفون العموميون بأداء مهامهم، فسوف يتحملون المسؤولية. وهي مبنية بشكل صارم على الالتزام بالواجبات المذكورة. ولم يبين إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المبادئ المتعلقة بالرقابة القضائية للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، ولذلك تم وضع معايير على أساس الممارسات الجيدة المتعلقة بهذه الرقابة.

يهدف هذا المجال إلى تقييم جودة العمل الرقابي ومخرجاته حيث يعتبر العمل الرقابي جوهر أعمال الأجهزة العليا للرقابة. ويتضمن ذلك مؤشرا يقيس تغطية رقابة الأجهزة العليا للرقابة لكل نوع من أنواع الرقابة بالإضافة إلى الرقابة القضائية.

يغطي المجال الأنواع الرقابية الثلاثة على النحو المبين في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى الرقابة القضائية للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية. وهي تتبع هيكلًا يتم بموجبه قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في كل نوع من أنواع الرقابة من خلال ثلاثة مؤشرات. وينطبق نفس الهيكل على مؤشرات الرقابة القضائية. ويتكون الهيكل مما يلي:

(1) الأسس - تقييم المؤشرات **SAI-9** و **SAI-12** و **SAI-15** معايير الرقابة والإرشاد والكفاءات وإدارة الجودة التي تشكل الأساس لعمل الرقابة المنجز. ويقيس المؤشر **SAI-18** نفس هذه الجوانب بالنسبة للرقابة القضائية.

(2) العملية - تقييم مؤشرات **SAI-10** و **SAI-13** و **SAI-16** جودة الممارسات الفعلية في عمليات الرقابة المجراة خلال فترة المراجعة بدءًا من التخطيط إلى تنفيذ عمليات الرقابة وتقييم الأدلة ومن ثم في النهاية إعداد التقارير. ويقيس المؤشر **SAI-19** نفس هذه الجوانب بالنسبة للرقابة القضائية.

(3) النتائج - تسجل المؤشرات **SAI-11** و **SAI-14** و **SAI-17** مخرجات عمل الرقابة وكيفية تقديم نتائج عمل الرقابة ومتابعتها. ويقيس المؤشر **SAI-20** نفس هذه الجوانب بالنسبة للرقابة القضائية.

منهجية التقييم المقترحة للمؤشرات في المجال ج

تبدأ كافة مهمات الرقابة بالأهداف وتحدد هذه الأهداف نوع أو أنواع الرقابة التي سيتم إجراؤها والمعايير المعمول بها الواجب اتباعها. ومن الضروري تحديد أنواع الرقابة التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة والمؤشرات المنطبقة. يعرض الفصل 1-6 بعضًا من الإرشادات بخصوص هذه الاعتبارات. وتقدم المؤشرات ذات الصلة

أدناه مزيداً من التوجيه. وعند تخطيط التقييم، ينبغي على فريق التقييم مراجعة هذه الإرشادات ومناقشتها مع الجهاز.

عند تقييم مؤشرات هذا المجال، قد يكون من المفيد البدء بمراجعة أدلة الرقابة للجهاز وإرشاداته ومعاييرها بما في ذلك السياسات التي توجه تنفيذ مهمات الرقابة وتشرح إجراءات إدارة الجودة. وإذا ما تبنى الجهاز مؤخراً معايير جديدة أو أدلة رقابة جديدة، فمن المهم أن ينظر فريق التقييم في الإصدارات (النسخ) التي سيكون من المناسب مراجعتها. وينبغي أن يكون مصدر دليل الإثبات هو المعايير والأدلة التي تم استخدامها فعلياً من قبل فريق الرقابة. وعند ملاحظة نقاط ضعف في عمل الرقابة فإنه يمكن تفسيرها في بعض الأحيان عن طريق نقاط الضعف في أدلة وإرشادات الرقابة.

وحيثما يجد المقيم أن أنظمة رقابة الجودة وضمان الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة سليمة، يمكنه الاعتماد إلى حد ما على تقارير ضمان الجودة الخارجية والداخلية للجهاز كبرهان لعملية إسناد الدرجات لمؤشرات عمليات الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء.

ينبغي الحصول على أدلة إثبات إضافية مناسبة من خلال مراجعة عينة من مهمات الرقابة (التي تم اختيارها عشوائياً وتصنيفها لتغطية أقسام مختلفة بالجهاز وأنواع مختلفة للجهات محل الرقابة إلخ) ¹⁶. وما لم يحدد خلاف ذلك، لا يتم اعتبار معيار معين بأنه مستوفى بشكل عام إلا إذا كان مستوفى في كافة مهمات الرقابة المشكلة للعينة، ويمكن مع ذلك للمقيم أن يتجاهل الحالات التي لم يتم فيها استيفاء المعيار في مهمة رقابة واحدة ضمن العينة إذا اعتبر ذلك استثناءً مع وجود دليل مقنع على أن المعيار قد تم استيفاءه عموماً في معظم المجموعة. وعندما تتطلب المؤشرات من المقيم أن يراجع كفاية ومناسبة أدلة الإثبات، ينبغي على المقيم مراجعة اثنين على الأقل من إجراءات الرقابة المخطط لها من كل مهمة من مهمات الرقابة المختارة ومن ثم إبداء رأي قائم على حكمهم المهني. وتتطلب المؤشرات المتعلقة بعملية الرقابة (مؤشرات SAI-10، و SAI-13، و SAI-16) للحصول على الدرجة 4 أن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء تقييم حديث لمدى التزامه بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والذي يؤكد أن الجهاز يتوافق مع كافة متطلبات المستوى الرابع من المعايير ذات الصلة بالأبعاد المعنية. وإذا كان الجهاز قد قام بهذا التقييم التفصيلي، على سبيل المثال من خلال عملية ضمان الجودة الخاصة به و/أو استخدام أدوات تقييم الالتزام بمعايير الإنتوساي iCATs، فينبغي على المقيمين النظر في مدى الاعتماد على هذا التقييم. وفي هذا السياق تعتبر جودة التقييم واستقلالية المراجعين أمراً هاماً. وإذا وجد المقيمون أنه يمكن الاعتماد على التقييم، فيمكنهم النظر في استخدام نتائج هذا التقييم في عملية إسناد درجات للمعايير في مؤشرات عملية الرقابة.

16 - لمزيد من التوجيه يرجى الاطلاع على عملية اختيار العينات في القسم 1-4-6

ومثالاً، ينبغي أخذ المعلومات لإسناد درجات للمؤشرات المتعلقة بنتائج الرقابة بما فيها الرقابة القضائية (المؤشرات SAI -11، وSAI-14، وSAI-17، وSAI-20) من نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة أو بدلاً من ذلك من خلال مراجعة عينة من ملفات الرقابة.

مؤشرات الأداء :

- المؤشر SAI -8: تغطية الرقابة
- المؤشر SAI -9: معايير الرقابة المالية وإدارة الجودة
- المؤشر SAI -10: مسار الرقابة المالية
- المؤشر SAI -11: نتائج الرقابة المالية
- المؤشر SAI -12: معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة
- المؤشر SAI -13: مسار رقابة الأداء
- المؤشر SAI -14: نتائج رقابة الأداء
- المؤشر SAI -15: معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة
- المؤشر SAI -16: مسار رقابة الالتزام
- المؤشر SAI -17: نتائج رقابة الالتزام
- المؤشر SAI -18: معايير الرقابة القضائية وإدارة الجودة (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية)
- المؤشر SAI -19: مسار الرقابة القضائية (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية)
- المؤشر SAI -20: نتائج الرقابة القضائية (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية)

العلاقة مع المؤشرات في المجال أ و ب

ينص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على إجراء تقييم منفصل لأنشطة رقابة الأداء والالتزام والرقابة المالية للجهاز الأعلى للرقابة بالإضافة إلى الرقابة القضائية حيثما كان مناسباً. وقيل إسناد درجات للمؤشرات التي تندرج تحت هذا المجال، ينبغي على المقيمين دراسة الإطار القانوني للجهاز لتحديد ما إذا كان هناك أي قيود على اختصاصاته (تفويضه القانوني) في تنفيذ الأنواع المختلفة من الرقابة. فإذا كانت اختصاصاته

مقتصرة فقط على أداء أنواع معينة من الرقابة، فينبغي اعتبار المؤشرات الأخرى في المجال ج على أنها "غير منطبة" ¹⁷.

تقوم المؤشرات SAI-9، و SAI-12 و SAI-15 و SAI-18 بتقييم منهجية الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالرقابة بما فيها الرقابة القضائية من حيث معاييرها الشاملة والإرشادات الخاصة بكل نوع رقابي بالإضافة إلى كيفية تنفيذ المسائل المتعلقة بإدارة فريق الرقابة ومهاراته ورقابة الجودة على مستوى مهمات الرقابة الفردية. ويتم تقييم جودة هذه الوظائف على المستوى التنظيمي في مواقع أخرى من الإطار: رقابة الجودة في المؤشر SAI-4 والتطوير المهني والتدريب في المؤشر SAI-23.

المؤشر (SAI-8): تغطية الرقابة

يقيس المؤشر تغطية الرقابة في كل نوع من أنواع الرقابة الثلاثة؛ الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام، بالإضافة إلى الرقابة القضائية حيثما كان مناسباً. فهي تقدم المعلومات بخصوص مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على رقابة الجهات التي تقع ضمن اختصاصه.

قد يستند تقييم المؤشر إلى المعلومات المتحصل عليها من نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة ومن مراجعات ضمان الجودة المنجزة و/أو من مراجعة عينة من عمليات الرقابة.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) تغطية الرقابة المالية
- (ii) تغطية واختيار وهدف رقابة الأداء
- (iii) تغطية واختيار وهدف رقابة الالتزام
- (iv) تغطية الرقابة القضائية.

(i) **تغطية الرقابة المالية:** قد يتم تحديد اختصاص (تفويض) الجهاز الأعلى للرقابة لرقابة البيانات المالية في التشريعات (يرجى الاطلاع على المجال أ الاستقلالية والإطار القانوني). وقد يتضمن ذلك تشريعاً يتعلق بالرقابة (والذي يحدد بشكل عام مسؤوليات الرقابة المالية المتعلقة بالحسابات العمومية أو الصندوق الموحد) بالإضافة إلى القوانين والأدوات القانونية الأخرى التي تنشأ الدولة والحكومات المحلية والأشكال المختلفة للمؤسسات العامة. وفي بعض الحالات قد يقوم التشريع بتحديد الجهات المشمولة بالرقابة ولكن قد لا يكون

¹⁷- للحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص منهجية عدم إسناد الدرجات يرجى الرجوع للقسم 3-2-4

واضحاً بشأن واجب إجراء أنشطة رقابة الأداء ورقابة الالتزام والرقابة المالية. وفي هذه الحالات، ينبغي على المقيمين النظر في الممارسات المعمول بها والتوقعات لتحديد ما إذا كانت الرقابة المالية جزءاً من اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة وما إذا كانت مؤشرات الرقابة المالية منطبقة. وتنص التشريعات في بعض الأحيان على الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة المالية. وفي هذه الحالة، ينبغي على المقيم تحديد ما إذا كان الجهاز يتحمل مسؤولية جودة عمليات الرقابة: إن كان الأمر كذلك، فينبغي تطبيق البُعد. وفي حال كان الجهاز مسؤولاً عن جودة عمليات المراجعة المسندة للأطراف الخارجية، ولكن ليس لديه إمكانية الوصول إلى جميع أو بعض ملفات الرقابة المسندة إلى مصادر خارجية، فينبغي اعتبار جميع المعايير التي لا يمكن إسناد درجات لها لهذا السبب على أنها غير مستوفاة.

بصرف النظر عن من يقوم بإجراء مهمات الرقابة، يجب أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة أن كافة البيانات المالية المقدمة إلى الجهاز الأعلى للرقابة من أجل تدقيقها والتي ضمن اختصاصه (أي استثناء طلبات التدقيق الإضافية خارج اختصاص الجهاز ولكن أخذ بعين الاعتبار أي مهمات رقابة قبلها الجهاز الأعلى للرقابة لعب دور المدقق المعين) قد تم تدقيقها ضمن أي إطار زمني من أطر العمل القانونية ذات الصلة (أو في غضون ستة أشهر من استلام البيانات المالية في حالة عدم وجود أطر زمنية قانونية). إن إعداد وتقديم البيانات المالية عادة ما يتم خارج السيطرة المباشرة للجهاز. وفي حالة عدم قيام المسؤولين بتقديم البيانات المالية إلى الجهاز والتي تخضع لرقابته، فلا يمكن تنفيذ الرقابة المالية ولكن وكحد أدنى يجب أن يبلغ المسؤولين والجمهور بخصوص عدم تقديم البيانات المالية.

يرجى العلم أنه في بعض الدول، قد يكون اختصاص الرقابة المالية للجهاز الأعلى للرقابة هو فقط البيانات الحكومية المالية المجمعة. لذلك، فإما أن تكون الدرجة 4 (إذا تم تدقيقها) أو الدرجة 0 (إذا لم يتم تدقيقها). وإذا لم يتم استلام هذه البيانات المالية الموحدة وبالتالي لن يتم التمكن من تدقيقها، فينبغي إسناد درجة 0 للبعد إذا لم يتم الجهاز بالإعلان عن عدم استلام البيانات المالية، بينما يعتبر البعد غير منطبق إذا قام الجهاز بالإعلان عن ذلك.

(ii) تغطية واختيار وهدف رقابة الأداء: وحيث أنه غالباً ما يكون الاختصاص القانوني للجهاز الأعلى للرقابة بخصوص رقابة الأداء واسعاً كما يكون نطاق رقابة الأداء مرناً، لذلك يمثل قياس تغطية رقابة الأداء تحدياً. وتحتاج الأجهزة العليا للرقابة لتحديد كيفية اختيار الأولويات بين أنواع الرقابة المختلفة على أساس كل حالة على حدة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 4:1). لذلك، يركز بعد تغطية رقابة الأداء على مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على اختيار مهمات رقابة تغطي موضوعات هامة والتي من المحتمل أن يكون لها

تأثير. ويحصل التأثير إذا كانت عمليات التدقيق من المحتمل أن تحسن بشكل كبير تنفيذ برامج وعمليات الحكومة، على سبيل المثال عن طريق تقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات وتعزيز الجودة وحجم الخدمات أو تحسين الفعالية أو التأثير أو المزايا للمجتمع. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:300). وعند اختيار المواضيع الواجب راقبتها، يمكن للمدققين استخدام تقنيات رسمية مثل تحليل المخاطر وتقييم المشكلات ولكن يجب عليهم أيضاً تطبيق الحكم المهني.

(iii) تغطية واختيار وهدف رقابة الالتزام: قد يمثل قياس التغطية الرقابية لرقابة الالتزام تحدياً بما أن اختصاصات رقابة الالتزام قد لا تُحدّد بشكل واضح طبيعة أنشطة رقابة الالتزام الإلزامية، كما أن نطاق مهمات رقابة الالتزام قد يتباين بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تقتصر العديد من الأجهزة العليا للرقابة إلى الموارد والقدرات الداخلية لإجراء رقابة الالتزام لكل جهة من الجهات الخاضعة للرقابة ضمن إطار اختصاصها كل سنة. ولذلك، يلزم وجود آلية ثابتة في الجهاز الأعلى للرقابة بحيث تضمن اختيار الجهات التي ستخضع للرقابة في سنة ما بناء على منهجية لأخذ العينات تكون واضحة وموثقة وتولي العناية الواجبة للمخاطر المرتبطة بالجهة والأهمية النسبية بالإضافة إلى الموارد المتاحة للجهاز الأعلى للرقابة. وينبغي أن تضمن العملية أن كافة الجهات التي تقع ضمن اختصاص الجهاز تخضع للرقابة في غضون فترة معقولة من الزمن وذلك بغرض توفير أساس للمساءلة وإبقاء التوقع للخضوع للمراقبة.

لذلك، يقيس البعد كيفية قيام الجهاز باختيار الجهات التي ستخضع لرقابة الالتزام في سنة ما، ومن ثم قياس مدى قدرة الجهاز على تنفيذ تلك الأنشطة المخطط لها. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يقيس نسبة الجهات الحكومية المركزية التي خضعت لرقابة الالتزام خلال السنة قيد المراجعة، وما إذا كانت المهمات الرقابية للجهاز قد غطت مواضيع هامة مثل المشتريات الحكومية والرواتب وتحصيل الإيرادات.

يتم تحديد نطاق مهمات رقابة الالتزام الفردية من خلال اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة وكذلك من خلال الموضوع الخاضع للرقابة والمرجعيات المنطبقة ومستوى التأكيد المقدم واعتبارات الأهمية النسبية والمخاطر. ويتم تقييم هذا في المؤشر SAI-16 "عملية رقابة الالتزام".

(iv) تغطية الرقابة القضائية: بشكل عام، تكون مهام الجهاز الأعلى للرقابة الخاصة بتنفيذ الرقابة القضائية منصوص عليها في القانون. ويحدد القانون أهلية الجهاز: الجهات، ومتصرفو القطاع العام (بما في ذلك المحاسبين)، والمخالفات المعنية وعواقبها. ويبين القانون عملية تتبّع المخالفات.

بموجب هذا الإطار القانوني، يحدد الجهاز الأعلى للرقابة قواعد برنامج الرقابة القضائية. والغرض من هذه القواعد هو ضمان ما يلي:

- الرقابة القضائية لكافة الحسابات الخاضعة لسلطة الجهاز يتم تنفيذها ضمن فترة زمنية معقولة.
- يتم الحكم على جميع الحسابات وفرض أي عقوبات من قبل الجهاز ضمن فترة زمنية معقولة
- يبقى مخزون الحسابات التي تنتظر حكم الجهاز مستقرا أو ينخفض.
- استقرار المبلغ المالي للحسابات التي تنتظر حكم الجهاز. ويجب أن يراعي هذا العنصر التضخم الحالي.
- يتم احترام فترات التقادم لإصدار الأحكام، إن وجدت، بما في ذلك التحقق من الحسابات.

قد لا يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة الموارد والقدرات الداخلية لإجراء رقابة قضائية سنويا لكل جهة خاضعة لسلطته. وفي هذه الحالات، يجب على الجهاز أن يخطط ويضع برنامج لأعمال رقابته القضائية بشكل يسمح لأغلبية الجهات أن تخضع إلى الرقابة القضائية خلال فترة زمنية محددة. ويتم أخذ عينات من الجهات المتبقية وفق مستوى المخاطر الذي تمثله.

تحدد مهام الجهاز الأعلى للرقابة ونتائج الرقابة السابقة وتقييم المخاطر قرار إجراء الرقابة القضائية ونطاق التحقيق. ويتم تقييم هذا الجانب ضمن المؤشر SAI -19 "عملية الرقابة القضائية". وقد تركز كل رقابة قضائية على موضوع محدد أو تتعامل مع مجمل عمليات الجهة الخاضعة للرقابة.

المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد		المراجع الأساسية
البعد (i) تغطية الرقابة المالية		
الدرجة = 4: في السنة الخاضعة للتدقيق، تم تدقيق نسبة 100% من البيانات المالية المستلمة (والمطلوب تدقيقها بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة) وقد أبلغ الجهاز الأعلى للرقابة الجمهور عن حالات عدم تقديم البيانات المالية المستوجبة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	الدرجة = 3: في السنة الخاضعة للتدقيق، تم تدقيق نسبة 75% على الأقل من البيانات المالية المستلمة (والمطلوب تدقيقها بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة) بما في ذلك الصندوق الموحد/الحسابات العامة (أو أكبر ثلاث وزارات في صورة عدم وجود صندوق موحد)؛ وقد أبلغ الجهاز الأعلى للرقابة الجمهور عن حالات عدم تقديم البيانات المالية المستوجبة. وقد استند اختيار البيانات المالية التي خضعت للرقابة إلى اعتبارات المخاطر والأهمية النسبية	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1
		المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>واختصاص الجهاز وكفاءة وموارد الجهاز الأعلى للرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 8 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. الدرجة = 2: في السنة الخاضعة للتدقيق، تم تدقيق نسبة 50 % على الأقل من البيانات المالية المستلمة (والمطلوب تدقيقها بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة) بما في ذلك الصندوق الموحد/الحسابات العامة (أو أكبر ثلاث وزارات في صورة عدم وجود صندوق موحد)؛ وقد أبلغ الجهاز الأعلى للرقابة الجهات المسؤولة عن حالات عدم تقديم البيانات المالية المستوجبة. وقد استند اختيار البيانات المالية التي خضعت للرقابة إلى اعتبارات المخاطر والأهمية النسبية واختصاص الجهاز وكفاءة وموارد الجهاز الأعلى للرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 8 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. الدرجة = 1: في السنة الخاضعة للتدقيق، تم تدقيق نسبة 25 % على الأقل من البيانات المالية المستلمة (والمطلوب تدقيقها بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. الدرجة = 0: في السنة الخاضعة للتدقيق، تم تدقيق نسبة تقل عن 25 % من البيانات المالية المستلمة (والمطلوب تدقيقها بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:1، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p>
البعد (ii) تغطية واختيار وهدف رقابة الأداء	
<p>المعيار الدولي لأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي لأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p>	<p>أ- وضع الجهاز الأعلى للرقابة أولويات رقابة الأداء على اعتبار أن الاقتصاد والكفاءة والفعالية تعد أهداف رقابية ذات أهمية متساوية مع قانونية ونظامية الإدارة المالية والمحاسبة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 4:1.</p> <p>ب- "تركز رقابة الأداء على مدى أداء التدخلات والبرامج والمؤسسات طبقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وعلى مدى إمكانية إجراء تحسينات". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 22:100</p> <p>ج- يتم اختيار مواضيع الرقابة "من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي (و/أو التشغيلي) للجهاز الأعلى للرقابة عن طريق تحليل المواضيع المحتملة وإجراء الأبحاث لتحديد المخاطر والمشكلات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 36:300، كما يرجى الاطلاع على</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد										
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100	<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 89:3000</p> <p>د- "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة ضمان أن <u>المخاطر الناشئة وتوقعات أصحاب المصلحة</u> يُؤخذُ بها في خطط الرقابة حيثما كان ذلك مناسباً". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:12</p> <p>هـ- "في عملية [التخطيط]، ينبغي على المدققين [وعلى الجهاز الأعلى للرقابة] مراعاة أن <u>موضوعات الرقابة</u> ينبغي أن تكون ذات أهمية كافية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 36:300، كما يرجى الاطلاع على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 90:3000</p> <p>و- "في [عملية التخطيط]، ينبغي على المراجعين [وعلى الجهاز الأعلى للرقابة] مراعاة أن <u>موضوعات الرقابة</u> ينبغي أن تكون قابلة للتدقيق وتتماشى مع اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 36:300، كما يرجى الاطلاع على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 90:3000</p> <p>ز- "ينبغي أن تهدف عملية اختيار الموضوعات إلى زيادة الأثر المتوقع للرقابة مع أخذ القدرات الرقابية في الاعتبار (على سبيل المثال الموارد البشرية والمهارات المهنية)"، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 36:300، كما يرجى الاطلاع على المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 91:3000</p> <p>ح- خلال السنوات الخمس الأخيرة، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة تقارير تغطي على الأقل ستة من القطاعات/المواضيع التالية: فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، كما يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 36:300.</p> <table border="1"> <tr> <td>- الدفاع</td><td>- التنمية الاقتصادية الوطنية</td></tr> <tr> <td>- التعليم</td><td>- تحصيل الإيرادات</td></tr> <tr> <td>- البيئة</td><td>- برامج إصلاح القطاع العام الرئيسية</td></tr> <tr> <td>- الصحة</td><td>- المالية العامة والإدارة العامة</td></tr> <tr> <td>- البنية التحتية</td><td>- الضمان الاجتماعي وسوق الشغل</td></tr> </table>	- الدفاع	- التنمية الاقتصادية الوطنية	- التعليم	- تحصيل الإيرادات	- البيئة	- برامج إصلاح القطاع العام الرئيسية	- الصحة	- المالية العامة والإدارة العامة	- البنية التحتية	- الضمان الاجتماعي وسوق الشغل
- الدفاع	- التنمية الاقتصادية الوطنية										
- التعليم	- تحصيل الإيرادات										
- البيئة	- برامج إصلاح القطاع العام الرئيسية										
- الصحة	- المالية العامة والإدارة العامة										
- البنية التحتية	- الضمان الاجتماعي وسوق الشغل										
	<p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>										

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الدرجة = 2: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (iii) تغطية واختيار وهدف رقابة الالتزام	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100</p>	<p>أ- تحدد خطة الرقابة للسنة الخاضعة للمراجعة، جهات خاضعة للرقابة بموجب اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة والتي سوف تخضع لرقابة الالتزام في سنة ما.</p> <p>ب- يعتمد اختيار الجهات التي ستخضع للرقابة على تقييم منهجي وموثق للمخاطر وللاهمية النسبية مع مراعاة الموارد المتاحة للجهاز الأعلى للرقابة. مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 8 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 41:100</p> <p>ج- تضمن عملية اختيار الجهات أن كافة الجهات المندرجة ضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة يتم رقابتها خلال فترة زمنية معقولة. مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 18:1</p> <p>د- خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تضمنت المواضيع التي تناولتها عمليات الرقابة على الأقل واحد مما يلي: مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:12</p> <p>i. المشتريات الحكومية</p> <p>ii. الرواتب (الأجور)</p> <p>iii. تحصيل الإيرادات</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة بما في ذلك كافة المعايير الفرعية المندرجة تحت د. خلال السنة الخاضعة للمراجعة، خضعت كافة الجهات المحددة في الخطة لذلك العام وعلى الأقل نسبة 75% من الجهات الحكومية المركزية لرقابة الالتزام. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = 3: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة. خلال السنة الخاضعة للمراجعة، خضعت نسبة 75% من الجهات المحددة في الخطة لذلك العام وعلى الأقل نسبة 50% من الجهات الحكومية المركزية لرقابة الالتزام. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = 2: المعيار أ والمعيار ب المذكورين أعلاه مستوفان. خلال السنة الخاضعة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>للمراجعة، خضعت نسبة 50% من الجهات المحددة في الخطة لذلك العام وعلى الأقل نسبة 50% من الجهات الحكومية المركزية لرقابة الالتزام. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = 1: المعيار أ المذكور أعلاه مستوفى. خلال السنة الخاضعة للمراجعة، خضعت نسبة 25% من الجهات الحكومية المركزية لرقابة الالتزام. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = 0: خلال سنة المراجعة، أقل من نسبة 25% من الجهات الحكومية المركزية لرقابة الالتزام. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p>
	<p>البعد (4) تغطية الرقابة القضائية</p>
	<p>ملاحظة: المعياران (هـ) و(و) ينطبقان فقط على الأجهزة العليا للرقابة التي يكون مكتب المدعي العام جزءاً منها. إن لم يكن الأمر كذلك، فإن تسجيل الدرجات يكون فقط للمعايير من (أ) إلى (د).</p> <p>أ- معدل أرصدة الحسابات في نهاية العام مقارنة بالأرصدة لحسابات العام السابق يساوي أو أقل من واحد. (وحيث يركز تقييم هذا المعيار على قياس أجري على فترة تتجاوز السنة (على سبيل المثال ثلاث سنوات)، فينبغي استخدام متوسط المعدل المحتسب لكل عام.)</p> <p>ب- معدل القيمة المالية لأرصدة الحسابات في نهاية العام مقارنة بالقيمة المالية لأرصدة حسابات العام الذي سبقه يساوي أو أقل من واحد. (وحيث يركز تقييم هذا المعيار على قياس أجري على فترة تتجاوز السنة (على سبيل المثال ثلاث سنوات)، فينبغي استخدام متوسط المعدل المحتسب لكل عام.)</p> <p>ج- النسبة المئوية للحسابات التي تم رقابتها قضائياً مقارنة بالعدد الكلي للحسابات المبرمج رقابتها قضائياً.</p> <p>د- النسبة المئوية للقيمة المالية للحسابات التي تم رقابتها قضائياً مقارنة بالقيمة المالية للحسابات المبرمج رقابتها قضائياً.</p> <p>هـ- معدل مخزون الطلبات المقدمة للمدعي العام التي لم يتم معالجتها في نهاية العام مقارنة بمخزون الطلبات المقدمة للمدعي العام التي لم يتم معالجتها في نهاية العام السابق إما تساوي أو أقل من واحد.</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-8) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>و- معدل مخزون القضايا التي تنتظر الحكم في نهاية العام مقارنة بمخزون القضايا التي تنتظر الحكم في نهاية العام السابق إما تساوي أو أقل من واحد.</p> <p>الدرجة = 4: المعايير (أ) و (ب) و (هـ) و (و) مستوفاة. ومتوسط نسبة المعيارين (ج) و (د) هي 80% أو أعلى.</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ب) مستوفان. ويبلغ متوسط نتيجة أحد المعيارين (ج) و (د) 80% أو أعلى، بينما يصل متوسط نتيجة (ج) أو (د) 70% وتم إستيفاء أحد المعيارين (هـ) أو (و).</p> <p>الدرجة = 2: المعياران (أ) و (ب) مستوفان. و يصل متوسط نسبة المعيار (ج) و (د) 60% أو أعلى، وكل من (هـ) و (و) مستوفان.</p> <p>الدرجة = 1: أحد المعيارين (أ) أو (ب) مستوفى. و يكون إما (ج) أو (د) أعلى من 60% فيما يكون الآخر 50% أو أعلى.</p> <p>الدرجة = 0: المعياران (أ) و (ب) غير مستوفان. (بشكل عملي، فإن إسناد درجة للمعايير الأخرى ليس ذو صلة)</p>

مقدمة عن الرقابة المالية

الغرض من الرقابة المالية والهدف منها:

" يتمثل الهدف من الرقابة على البيانات المالية في تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية. ويتم ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه عما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من جميع جوانبها الجوهرية وفقا للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 16:200

"عند الرقابة على البيانات المالية، تتمثل الأهداف العامة للمدققين فيما يلي:

- (أ) الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، مما يمكن المدقق من التعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة من جميع جوانبها الجوهرية وفقا للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية.
- (ب) إعداد تقرير عن البيانات المالية وبيان نتائج الرقابة وفقا للنتائج التي يتوصل إليها المدقق. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 17:200)

ضمان التأكيد المعقول

مهام الرقابة التي تتم وفقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200 تعتبر مهمات ذات تأكيد معقول وليس محدود.

فمهمة الرقابة على البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة هي مهة ذات تأكيد معقول. ومهمات رقابة التأكيد المعقول مصممة لكي تؤدي إلى استنتاج يعبر عنه بصيغة إيجابية كالقول "إن البيانات المالية برأينا تعرض بعدالة في جميع جوانبها الجوهرية (أو تقدم صورة صادقة وعادلة)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:200).

"مهمات التأكيد المحدود، مثل مهمات المراجعة ، ليست مشمولة حاليا بالمعايير الدولية بشأن الرقابة المالية. وتوفر مثل هذه المهمات مستوى من التأكيد أدنى مما توفره مهمات التأكيد المعقول وهي مصممة للوصول إلى استنتاج يعبر عنه بصيغة سلبية كالقول: "لم نلاحظ ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البيانات المالية غير معروضة بعدالة من جميع جوانبها الجوهرية." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:200).

الشروط المسبقة لإنجاز مهمة رقابة على البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

" تستند الرقابة المالية التي تجرى وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الشروط التالية:

- يُعتبر إطار إعداد التقارير المالية المستخدم لإعداد البيانات المالية مقبولا من طرف المدقق.
- تُقر إدارة الجهة محل الرقابة بمسؤوليتها وتتفهمها [في إعداد البيانات المالية، والحفاظ على رقابة داخلية مناسبة وتمكين المدقق من الاطلاع دون قيود على جميع المعلومات ذات الصلة] " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 19:200)

وبدون وجود إطار عمل مقبول لإصدار التقارير المالية، فإنه لا يتوفر للمدقق معايير مناسبة لتدقيق البيانات المالية. ويوفر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1210 في الملحق رقم 2 المساعدة للمدقق في تحديد إذا ما كان إطار عمل إصدار التقارير المالية مقبولا أم لا. حيث أن إطار عمل إصدار التقارير المالية المقبول يوفر معلومات في البيانات المالية تكون ذات صلة ومكتملة وموثقة وحيادية ومفهومة للمستخدمين المستهدفين. وإذا ما قرر المدقق بأن إطار عمل إصدار التقارير المالية "غير مقبول" فإنه يحق للمدقق أن يقبل بهذا الإطار إلا إذا توفر فيه ما يلي:

- "إذا وافقت الإدارة على تقديم الإفصاحات الإضافية اللازمة في البيانات المالية كي لا تكون مضللة.
- إذا تضمن تقرير المدقق عن البيانات المالية فقرة للفت انتباه المستخدمين إلى مثل هذه الإفصاحات الإضافية.

إذا لم يتم استيفاء الشروط السابقة، يجب على المدقق أن يقيم تأثير الطبيعة المضللة للبيانات المالية على تقريره وعلى الرأي وأن ينظر في مدى الحاجة إلى إطلاع الهيئة التشريعية على المسألة". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 23:200).

كيف يتم تحديد إذا ما كان نشاط الرقابة هو رقابة مالية

ينبغي أن يراعي المقيم إذا ما كان نوع أعمال الرقابة الذي يجريه الجهاز الأعلى للرقابة هو تدقيق مالي أم لا. إذ أن السمة المميزة للتدقيق المالي (كما هو محدد في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100) هي تحديد إذا ما كانت البيانات المالية للجهة يتم تقديمها وفقا لأطر إصدار التقارير المالية والنظم المعمول بها. فعمليات الرقابة التي تركز في الأساس عما إذا كان يتم الالتزام بالمرجعيات¹⁸ المعمول بها ينبغي تغطيتها

¹⁸القواعد والقوانين والأنظمة والقرارات الخاصة بالميزانية والمبادئ العامة المتفق عليها للإدارة المالية للقطاع العام وسلوك موظفي القطاع العام

في مؤشرات رقابة الالتزام. وعمليات الرقابة المالية التي يتم إجراؤها في حالة اعتبار الجهاز الأعلى للرقابة أن إطار عمل إصدار التقارير المالية غير مقبول قد تظل تغطيتها تحت هذا المؤشر، ولكنها تخضع لمعايير إضافية كون الجهاز الأعلى للرقابة لا يشير للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة المالية في تقريره أو رأيه.

ويبين المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200 (الفقرة 25) المبادئ الأساسية ذات الصلة بتدقيق مجموعة كاملة من البيانات المالية. ويمكن تطبيق المعيار 200 أيضا على أنواع رقابة مالية أخرى، وهذا يتضمن الرقابة على البيانات المالية الفردية والبيانات المالية المعدة على أساس المحاسبة النقدية، وبنود من البيانات المالية والبيانات المالية المعدة وفقا لأطر إعداد التقارير المالية للأغراض الخاصة (وهذا يتضمن تقارير تنفيذ الميزانية). لمثل عمليات التدقيق هذه، فإن الإرشادات بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام 1800 و 1805 و 1810 وكذلك المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام ورقابة الأداء قد تكون ذات صلة بهذا الشأن.

الرقابة المالية على تقارير تنفيذ الميزانية. تنص الفقرة 25 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم

200 على ما يلي:

"في بعض بيئات الرقابة على القطاع العام، يشار إلى الرقابة المالية باعتبارها رقابة على تنفيذ الميزانية، وهو ما يتضمن في الغالب فحص المعاملات مقارنة بالموازنة للتأكد من قضايا الالتزام والنظامية. (...) وفي مثل بيئات الرقابة هذه، لا يوجد في الغالب إطار مقبول لإعداد التقارير المالية. وقد تعرض نتائج المعاملات المالية كمقارنة بين مبالغ الإنفاق ومبالغ الموازنة. وفي البيئات التي تجرى فيه مثل هذه الرقابة ولا توجد بيانات مالية مقدمة وفقا لإطار مقبول لإعداد التقارير المالية، قد يخلص المدقق إلى القول بأن الشروط الأساسية للرقابة التي وضعتها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة غير مستوفاة. في مثل هذه البيئة، قد يرى المدققون وضع معايير باستخدام المبادئ الأساسية للرقابة المالية كإرشادات به بما لتلائم حاجاتهم الخاصة".

وحيثما كان تركيز الرقابة على مدى الالتزام بالمرجعيات المنطبقة، فإن المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام الواردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية 400 قد تكون مصدر معلومات ذو صلة من أجل تطوير معايير رقابة ملائمة. وحيثما احتاج المدقق إلى تحديد إذا ما كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقا لإطار مقبول لإصدار التقارير المالية لأغراض خاصة، فإنه يمكن الاسترشاد بالمعيار الدولي للأجهزة الرقابية العليا رقم 1210 في الملحق 2، كما ينبغي تطبيق الإرشادات في المعايير الدولية للأجهزة

وتبين المبادئ الأساسية للرقابة المالية في بالمعيار 200 للأجهزة العليا للرقابة أسس اختيار أو تبني المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة المالية، والتي يمكن استخدامها بثلاثة أساليب (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10:200) وهي:

- " كأساس يتم الإستناد إليه لوضع المعايير .
- كأساس يتم الإستناد إليه لاعتماد معايير وطنية متسقة.
- كأساس يتم الإستناد إليه لاعتماد إرشادات الرقابة المالية كمعايير رسمية. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1000-1810).

" لا يجب الإشارة إلى المعيار 200 في التقارير الرقابية إلا في وجود معايير للرقابة المالية موضوعة أو معتمدة تلتزم تماما بجميع المبادئ ذات الصلة في المعيار 200 " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 11:200).

المؤشر SAI-9 : معايير الرقابة المالية وإدارة الجودة

هذا المؤشر خاص بالمبادئ الأساسية للرقابة المالية، حيث يقيم المؤشر SAI-9 نهج الجهاز الأعلى للرقابة بخصوص الرقابة المالية من ناحية المعايير والإرشادات العامة الخاصة بالرقابة المالية، كما يقيم مدى تطبيق المسائل المتعلقة بإدارة فريق الرقابة والمهارات ورقابة الجودة على مستوى المهمة الرقابية. ويتم تقييم جودة هذه المهام على المستوى التنظيمي في المؤشر SAI-4 الخاص برقابة الجودة وكذلك في المؤشر SAI-23 الخاص بالتطوير والتدريب المهني.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

- (i) معايير الرقابة المالية وسياساتها
- (ii) إدارة فريق الرقابة المالية والمهارات
- (iii) رقابة الجودة في الرقابة المالية.

(i) معايير الرقابة المالية وسياساتها: يتحقق هذا البعد إن كانت معايير الرقابة التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة تتماشى مع المبادئ الأساسية للرقابة المالية المشار إليها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم

200. ويبحث هذا البعد أيضا عما كان الجهاز قد وضع سياسات وإجراءات لمدقيقه بحيث تفسر المعايير في السياق الفردي للجهاز. وقد توجد هذه السياسات والإجراءات في مستندات مختلفة مثل: أدلة الرقابة، حيث ينبغي أن تكون موثقة كتابياً.

(ii) إدارة فريق الرقابة المالية والمهارات: يبحث هذا البعد في التحقق من قيام الجهاز الأعلى للرقابة بوضع نظام للتأكد من أن أعضاء فريق الرقابة يمتلكون بشكل جماعي الكفاءة المهنية والمهارات اللازمة لتنفيذ أعمال الرقابة المطلوبة كما هو مطلوب في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200. وتبحث كذلك في ماهية الدعم المقدم من الجهاز لمدقيقه أثناء عملية الرقابة. ومن أجل إسناد درجة لهذا البعد، قد يبحث المقيمون في سياسات الجهاز وإجراءاته الخاصة بتشكيل فرق الرقابة، بالإضافة إلى المواد الاسترشادية وأنواع الدعم الأخرى التي تُقدم للمدققين. ومن أجل التحقق عما كان نظام تشكيل فرق الرقابة محل تنفيذ، فإنه يمكن للمقيمين فحص مستندات التخطيط لعينة من أعمال الرقابة.

(iii) رقابة الجودة في الرقابة المالية: يتحقق هذا البعد من كيفية تنفيذ إجراءات رقابة جودة الرقابة المالية في الواقع العملي، وتقديم الأدلة من خلال مراجعة ملفات الرقابة. وتصف عملية رقابة جودة الرقابة مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لضمان تحقيق جودة عالية في كل منتج رقابي، وكذلك تنفيذها باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة. وينبغي أن توفر إجراءات رقابة الجودة على مستوى المهمة تأكيداً معقولاً على أن أعمال الرقابة تلتزم بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن تقرير المدقق مناسب في هذه الظروف. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:42)، وقد يشترك أفراد متعددون في أعمال رقابة الجودة وفي مراحل متعددة من عملية الرقابة. ويؤدي المديرون المباشرون وقادة الفرق دوراً أساسياً في هذا الشأن إذ يراجعون الخطط الأولية وأعمال الرقابة ومسودة التقرير قبل وضعها في شكلها النهائي. ويرجى ملاحظة أنه يتم تقييم نظام رقابة الجودة للجهاز الأعلى للرقابة على مستوى المؤسسة في موقع آخر من هذا الإطار (المؤشر SAI-4 في البعد iii) .

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	البعد (i) معايير الرقابة المالية وسياساتها
المعيار الدولي	ينبغي أن يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة إرشادات الرقابة المالية كمعايير (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 1000-1810)، أو أن يعتمد معايير رقابة وطنية للأجهزة العليا

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
للرقابة رقم 200	<p>قائمة على أو متوافقة مع المبادئ الأساسية للرقابة المالية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10:200) ويمكن اعتبار أن المعايير المعتمدة متوافقة مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200 إذا أوفت بكافة المعايير التالية:</p> <p>أ- "ينبغي على المدقق أن يقيم مدى استيفاء <u>الشروط الأساسية</u> للرقابة على البيانات المالية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 18:200) (بمعنى وجود إطار عمل مقبول لإصدار التقارير المالية وإقرار الإدارة بمسؤولياتها) المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 19:200.</p> <p>ب- "ينبغي على المدقق أن يحد من مخاطر الرقابة إلى مستوى متدن بصورة مقبولة في ظل ظروف مهمة الرقابة كي يحصل على <u>تأكيد معقول</u> يكون أساسا لرأي إيجابي". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49:200.</p> <p>ج- "ينبغي على المدقق أن يطبق مفهوم <u>الأهمية النسبية</u> على نحو مناسب عند التخطيط للرقابة وأدائها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 58:200.</p> <p>د- "ينبغي على المدقق أن يعد <u>وثائق</u> رقابة كافية لتمكين المدقق المتمرس، الذي لا يملك معرفة مسبقة بمهمة الرقابة، من فهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي نفذت (...) والنتائج (....) وأدلة الإثبات التي تم الحصول عليها" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 70:200.</p> <p>هـ- "ينبغي على المدقق بعد أن يحدد الأشخاص المناسبين في الهيكل الإداري للجهة الخاضعة للرقابة أن يتواصل معهم بخصوص نطاق الرقابة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للرقابة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 64:200.</p> <p>و- "ينبغي على المدقق أن يوافق على <u>شروط مهمة الرقابة</u> مع الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة متى كان ذلك مناسباً" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 74:200.</p> <p>ز- "ينبغي على المدقق ان يضع <u>استراتيجية شاملة للرقابة</u> تتضمن نطاق الرقابة وتوقيتها واتجاهها، بالإضافة إلى خطة للرقابة توجه مهمة الرقابة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 80:200.</p> <p>ح- "ينبغي على المدقق أن <u>يخطط للرقابة</u> بصورة صحيحة لضمان إجرائها بكفاءة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	<p>وفاعلية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 82:200</p> <p>ط- " ينبغي أن يفهم المدقق الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها، بما في ذلك إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالرقابة. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 85:200</p> <p>ي- " ينبغي على المدقق أن يقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات ليوفر أساساً لتنفيذ إجراءات الرقابة الأخرى. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 92:200</p> <p>ك- " على المدقق أن يتصرف بالطريقة المناسبة لمعالجة الأخطاء الجوهرية الواردة في البيانات المالية ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 97:200 (بمعنى تصميم اختبارات الرقابة مثل اختبار الضوابط والإجراءات الموضوعية والتي تتضمن اختبارات التفاصيل وإجراءات التحليل الموضوعي مع الوضع في الاعتبار المخاطر المتأصلة والرقابية التي تم تقييمها وتكون ذات صلة بالأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيد). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 98:200.</p> <p>ل- "ينبغي أن يصمم المدقق الإجراءات الموضوعية وينفذها لكل فئة من المعاملات الجوهرية وأرصدة الحسابات والإفصاحات بصرف النظر عن مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 102:200.</p> <p>م- ينبغي على المدقق أن يحدد المخاطر (...) الناجمة عن الاحتيال وقيمتها وأن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص المخاطر (...) الناجمة عن الاحتيال وأن يستجيب بصورة مناسبة للاحتيال أو الاحتيال المشتبه فيه أثناء الرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 104:200.</p> <p>ن- "على المدقق أن يحدد المخاطر (..) الناجمة عن عدم الالتزام المباشر والجوهري بالقوانين والأنظمة (و) أن يحصل على أدلة رقابة (أدلة إثبات) مناسبة وكافية بخصوص الالتزام بهذه القوانين والأنظمة " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 118:200.</p> <p>س- "على المدقق أن ينفذ إجراءات الرقابة بطريقة تمكن من الحصول على أدلة رقابة (أدلة إثبات) مناسبة وكافية والتوصل بذلك إلى استنتاجات يستند إليها رأيه. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 126:200.</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	<p>ع- " على المدقق أن يحتفظ بسجل كامل للأخطاء الجوهرية المحددة أثناء التدقيق وأن يطلع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة، حسب الحالة وفي الوقت المناسب، على جميع الأخطاء الجوهرية المسجلة أثناء التدقيق". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 139:200 (بمعنى أنه على المدقق أن يحدد إذا كانت الأخطاء غير المصححة جوهرية من عدمه سواء منفردة أو مجتمعة). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 142:200.</p> <p>ف- "على المدقق أن يكون رأياً مستندا إلى تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وفقا لأدلة الرقابة (أدلة الإثبات) التي تم الحصول عليها، حول عما كانت البيانات المالية ككل معدة وفقا للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية، ويجب التعبير عن الرأي بوضوح في تقرير كتابي يبين كذلك الأساس الذي يقوم عليه هذا الرأي. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 143:200</p> <p>ص- متى كان الأمر ذي صلة، "على المدققين المكلفين بالرقابة على البيانات المالية المجمعة أن يحصلوا على أدلة رقابية مناسبة وكافية بخصوص المعلومات المالية لجميع المكونات وعملية التوحيد للتعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للحكومة بأكملها معدة من جميع جوانبها الجوهرية وفقا للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 182:200</p> <p>وقد تبنى الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات بشأن كيفية اختيار تطبيق معايير الرقابة، والتي يلزم أن تغطي ما يلي:</p> <p>ق- كيف يتم تحديد "الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (...) ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية التي يجب تطبيقها (...) على فئات خاصة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 60:200 "كما ينبغي على المدقق كذلك تحديد الأهمية النسبية للأداء" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 61:200 (وهذا يتضمن تقييم الأهمية النسبية وفقا للقيمة والطبيعة والسياق) المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 41:100</p> <p>ر- "متطلبات إضافية تتعلق بالتوثيق في المجالات التالية: إعداد الوثائق في الوقت</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	<p>المناسب، شكل التوثيق ومضمونه ومداه، (...)، وتجميع ملف الرقابة النهائي".</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 72:200</p> <p>ش- "تستند طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداها إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة على مستوى التأكيد وتستجيب لها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 99:200 (ومتى كان ذلك ضروريا يتم تضمين طريقة لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات كاستجابة إلى الأهمية النسبية وتقييمات المخاطر، وفقا لنموذج رقابة أساسي).</p> <p>ت- " عند اعتماد معايير الرقابة أو وضعها، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تراعي كذلك ضرورة وجود متطلبات تقتضي الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية فيما يتعلق بما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. استخدام التأكيدات الخارجية كأدلة رقابية. 2. أدلة الرقابة المستمدة من الإجراءات التحليلية والأساليب المختلفة لاختيار العينات الرقابية. 3. أدلة الرقابة المستمدة من استخدام عمل أقسام الرقابة الداخلية (...). 4. أدلة الرقابة المستمدة من الخبراء الخارجيين. " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 132:200 <p>الدرجة = 4 المعايير (ب) و (ج) و (ع) و (ف) وعلى الأقل ستة عشر معيارا آخر من المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (ب) و (ج) و (ف) وعلى الأقل اثني عشر معيارا من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2: المعياران (ب) و (ج) وعلى الأقل ثمانية معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1: المعيار (ب) وعلى الأقل أربعة معايير من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0: أقل من خمسة معايير من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (ii) إدارة فريق الرقابة المالية ومهاراتهم

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200	<p>الجهاز الأعلى للرقابة قد وضع <u>نظاماً</u> لضمان " أن أعضاء فريق مهمة الرقابة (...) يتمتعون <u>مجتمعين</u> بالكفاءة والقدرات اللازمة" وهذا يتضمن: المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 46:200</p> <p>أ- " فهم وتجربة عملية بخصوص أعمال رقابة ذات طبيعة مشابهة وعلى نفس القدر من التعقيد من خلال التدريب المناسب <u>والخبرة</u> ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200</p> <p>ب- " فهم <u>المعايير المهنية</u> والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200.</p> <p>ج- " <u>الدراية الفنية</u> التي تشمل مهارات تقنية المعلومات ذات الصلة والمعرفة بمجالات الرقابة والمحاسبة ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200</p> <p>د- " المعرفة بالمجالات ذات الصلة (القطاعات) التي تعمل فيها الجهة الخاضعة للرقابة ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200</p> <p>هـ- " فهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة الخاصة بجهاز الرقابة ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200</p> <p>و- " فهم ترتيبات إعداد تقارير الرقابة المعمول بها ". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:200</p> <p>ز- يضمن النظام أن المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لإجراء الرقابة المالية قد تم <u>تحديدها</u>. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ح- يضمن النظام وجود خطوط واضحة للتسلسل الإداري وتحديد المسؤوليات داخل فريق العمل. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>كذلك يوفر الجهاز الأعلى للرقابة <u>الدعم</u> لفرق المدققين التابعين له في الأمور التالية: (مثلاً في شكل أدلة رقابية وتوفير مواد إرشادية أخرى وكذلك توفير التدريب المستمر أثناء العمل وتعزيز التطوير المهني وإمكانية الاستعانة بالخبراء و/أو المعلومات من مصادر خارجية.)</p> <p>ط- تطوير استراتيجية الرقابة الشاملة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 81:200) <u>وخطة رقابة</u> تتضمن " طبيعة الإجراءات المخطط لها لتقييم المخاطر وتوقيتها ومداها. (و)</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	<p>طبيعة إجراءات الرقابة الأخرى المخطط لها على مستوى التأكيد وتوقيتها ومداها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 83:200)</p> <p>ي- لمعرفة كيفية تقييم بيئة الرقابة الداخلية الشاملة، وهذا يتضمن على سبيل المثال "النظر في نشر الجهة الخاضعة للرقابة لقيم النزاهة والأخلاق وفرضها والتزامها بالكفاءة ومشاركة المسؤولين عن الحكومة وفلسفة الإدارة وأسلوب العمل والهيكل التنظيمي ووجود أنشطة الرقابة الداخلية ومستواها وتحديد السلطات والمسؤوليات وسياسات وممارسات الموارد البشرية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 87:200</p> <p>ك- كيفية تحقيق " فهم المدقق للرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 90:200</p> <p>ن- " تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 92:200) وهذا يتضمن تلك " الناجمة عن الاحتيال " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 104:200) و"الناجمة عن عدم الالتزام (...) بالقوانين والأنظمة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 118:200)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (أ) و (ط) وعلى الأقل سبعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (أ) وعلى الأقل خمسة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0: أقل من ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	<p>البعد (iii) رقابة الجودة في الرقابة المالية</p> <p>أ- " ينبغي أن تخضع كافة الأعمال للمراجعة كوسيلة للمساهمة في الجودة وأيضا تعزيز التعلم وتطوير الموظفين " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 15) (يتضمن هذا مراجعة خطة الرقابة وأوراق العمل وعمل الفريق والمراقبة الدورية لتقدم أعمال الرقابة من مستويات مناسبة من الإدارة، وينبغي أن تساعد المراجعة في</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-9) البعد والمعيار الأدنى لدرجة البعد
	<p>ضمان أن أعمال الرقابة تلتزم بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن تقرير المدقق مناسب في الظروف القائمة). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 42:200، فريق مهام إطار عمل أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- " في حال نشوء مسائل صعبة أو مثيرة للجدل ينبغي أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة استخدام الموارد المناسبة (مثل الخبراء الفنيين) للتعامل مع هذه المسائل". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 15.</p> <p>ج- "... التوثيق الواضح لأي اختلافات في الرأي داخل الأجهزة العليا للرقابة وحلها قبل إصدار التقارير". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 16</p> <p>د- "ينبغي أن تدرك الأجهزة العليا للرقابة أهمية إجراء مراجعات رقابة جودة لأعمالها وفي حال إنجاز مثل هذه المراجعات ينبغي حل المسائل المثارة بشكل مرضٍ وذلك قبل إصدار التقارير" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 16) (بمعنى أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة سياسة تتعلق بمتى يتم إجراء مراجعات لأعمال الرقابة بالكامل من قبل خبراء لم يشاركوا في أعمال الرقابة وقبل إصدار التقارير، مع ملاحظة أن ذلك يعتبر جزء من عملية رقابة الجودة وليس ضمان الجودة) فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>هـ- " توجد إجراءات معمول بها تأذن بإصدار التقارير " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 16) (وهذا يعني تنفيذ أعمال مراجعة رقابة الجودة لمسودات التقارير وهذا يتضمن بشكل طبيعي إجراء المراجعة على مستويات مختلفة من الإدارة وقد يتضمن إجراء مناقشات مع فريق العمل في الوحدة و/أو مع خبراء خارجيين)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر (SAI-10) - عملية الرقابة المالية

يبحث هذا المؤشر في كيفية تنفيذ عملية الرقابة المالية في الواقع العملي. ويفحص مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إصدار التقارير. وينبغي أن تتم عملية إسناد درجات المؤشر بشكل أساسي بناءً على مراجعة عينات من ملفات الرقابة المالية للعام الذي تتم مراجعته. ويمكن جمع الأدلة كذلك من تقارير ضمان الجودة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، حيثما كان المقيم مقتنعاً بأنه يمكن الاعتماد على ذلك. وقد يكون من المفيد عقد لقاءات مع فرق الرقابة التي أجرت أعمال الرقابة المأخوذ منها عينات. وكقاعدة عامة، ينبغي توثيق الأمور التي غطتها المعايير من أجل اعتبار هذه المعايير مستوفاة، على سبيل المثال في خطة التدقيق، أو في أوراق العمل أو في مرحلة إعداد تقرير الرقابة.

يرجى الرجوع أيضاً إلى الملحق 1 الخاص بالتعريفات وشرح المصطلحات الأساسية.

الارتباط بتقييمات التزام الجهاز بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

من بين الممارسات الجيدة إجراء الأجهزة العليا للرقابة مراجعات ضمان جودة تفصيلية لأعمالها الرقابية. وإذا ذكرت الأجهزة العليا للرقابة أنها قد أجرت أعمال الرقابة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 1000-1810 (أو وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ISAs) فإنه ينبغي أن يكون لدى نظام لضمان التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالمستوى 4. ومن أجل تشجيع هذه المراجعات واستيعاب الحالات التي قام فيها الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء تقييم لمدى التزامه بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى الرابع، يتطلب الحصول على الدرجة 4 في مؤشرات عملية الرقابة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (المؤشرات SAI-9 و 12 و 15) أن يكون الجهاز قد قام بتنفيذ هذه المراجعة وأن هذه المراجعة أكدت أن الجهاز يفي بكافة متطلبات المستوى الرابع. كما أنه على المقيم أن يحدد ما إذا كانت حالات عدم الامتثال التي تم ملاحظتها في هذه التقييمات مرتبطة بشكل أساسي بأبعاد التخطيط أو التنفيذ أو التقارير في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. هذا سيجعل من السهل على الأجهزة العليا للرقابة أن تعتمد على نتائج أي أعمال تقييم سابقة عند إسناد درجات مؤشرات إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة.

وإذا لم يجرِ الجهاز الأعلى للرقابة أعمال الرقابة الخاصة به وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى 4، ولكن اعتمد على المبادئ الأساسية للرقابة المالية (المستوى 3 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 200)، فيمكن استخدام المعايير التفصيلية التالية من أجل تقييم وتسجيل درجة عملية الرقابة المالية للجهاز.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

(i) تخطيط الرقابة المالية

(ii) تنفيذ الرقابة المالية

(iii) تقييم أدلة الرقابة واختتام الرقابة المالية وإعداد تقاريرها.

حيث يضع كل بعد المعايير الخاصة على التوالي بتخطيط وتنفيذ وتقييم واختتام وإعداد التقارير كما هو محدد في مبادئ النعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200. وتعتبر عينات ملفات الرقابة هي الأساس لتقييم معايير البعد، يرجى أيضا الرجوع إلى مقدمة المجال ج.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	البعد (i) تخطيط الرقابة المالية
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200	أ- متى كان الأمر ذا صلة: فيما يخص بيانات العمل التي ليس لديها هيئات مخول لها أو مقبولة لوضع المعايير أو إطار عمل لإصدار التقارير المالية منصوص عليه في القوانين أو النظام، فإنه يحق للمدقق تحديد ما إذا كان إطار عمل إصدار التقارير المالية مقبولا (أي من خلال تطبيق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1210، الملحق 2) (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 24:200)
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30	ب- "على المدقق أن يحدد الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (...) وكذلك أن يحدد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية التي يجب تطبيقها على فئات معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات" (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 60:200)، كذلك على المدقق أن يقيم الأهمية النسبية للأداء (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 61:200) (وهذا يتضمن تقييم الأهمية النسبية حسب القيمة والطبيعة والسياق) (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 41:100).
	ج- "على المدقق أن يحدد مسؤول (ي) اتصال مناسب في الهيكل الإداري للجهة الخاضعة للرقابة وأن يتواصل معه بخصوص نطاق الرقابة وتوقيتها المخطط لهما (...) (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 64:200) وينبغي أن يتفق المدقق على شروط مهمة الرقابة مع الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 74:200).

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>د- "ينبغي على المدقق أن يضع استراتيجية عامة للتدقيق تتضمن نطاق التدقيق وتوقيته واتجاهه (..)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 80:200)، "والتأكيد على طبيعة الموارد اللازمة لتنفيذ المهمة وتوقيتها ومقدارها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 81:200) "وأن يخطط لمهمة التدقيق بشكل صحيح لضمان إجرائها بكفاءة وفعالية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 82:200) وهذا يتضمن "طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم المخاطر المخطط تنفيذها (و) طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها في مستوى التأكيد". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 83:200)</p> <p>هـ- "على المدقق أن يفهم الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها (...)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 85:200).</p> <p>و- على المدقق أن يقيم بيئة الرقابة الداخلية الشاملة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 87:200).</p> <p>ز- ينبغي على المدقق اكتساب " فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 90:200).</p> <p>ح- " ينبغي على المدقق أن يقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية (...)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 92:200).</p> <p>ط- "ينبغي على المدقق أن يحدد مخاطر الأخطاء الجوهرية على البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 104:200).</p> <p>ي- "على المدقق أن يحدد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن عدم الالتزام الجوهري بالقوانين والأنظمة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 118:200).</p> <p>ك- وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان أنه على مستوى المهمة يلتزم مدققوه (وأي متعاقدين) بالمتطلبات الأخلاقية المهنية التالية: الأمانة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30) (مثل تجنب المهمات طويلة الأجل مع نفس الجهة الخاضعة للرقابة وطلب إقرار مناسب من كافة فريق العمل فيما يتعلق بالالتزام بالأخلاقيات والاستقلالية).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>الدرجة = 4: أن يتم تأكيد التقييم المستقل لممارسة الرقابة المالية للجهاز الأعلى للرقابة (مثل مراجعة ضمان الجودة ومراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة أو أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) التي خضعت لرقابة جودة مستقلة والتي تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) بحيث تتفق مع <u>كافة</u> متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي تكون ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3: المعياران (ب) و (ح) وستة على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (ح) وأربعة على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معياران من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
	البعد (ii) تنفيذ الرقابة المالية
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200	<p>أ- " يستجيب المدقق للمخاطر المقيمة وذلك من خلال تصميم إجراءات رقابة (..) مثل الإجراءات الموضوعية واختبار الضوابط " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:98) " تستند طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداهما إلى المخاطر المقيمة وتستجيب لها (..) وتشمل المخاطر المتأصلة (..) ومخاطر الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:99) ومتى انتهج الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات متعلقة بأسلوب معين لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات المخطط لها كاستجابة للأهمية النسبية وتقييمات المخاطر، فإنه يتم اتباعها بشكل عملي.</p> <p>ب- "على المدقق أن (..) يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص <u>مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال</u> وأن يستجيب بصورة مناسبة للاحتيال أو الاحتيال المشتبه به المحدد أثناء الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:104).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>ج- "على المدقق أن يحصل على أدلة رقابة مناسبة عن <u>عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة</u> التي لها تأثير مباشر وجوهري على تحديد المبالغ والافصاحات ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 118:200).</p> <p>د- <u>وحيثما كان ذلك ذا صلة</u>: خلال عمليات الرقابة، ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة "الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية فيما يتعلق بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • استخدامات التأكيدات الخارجية كأدلة رقابة • أدلة الرقابة المستمدة من الإجراءات التحليلية والأساليب المختلفة لاختيار العينات الرقابية (....). • أدلة الرقابة المستمدة من مهام عمل قسم الرقابة الداخلية (....). • أدلة الرقابة المستمدة من الخبراء الخارجيين (....) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 132:200). <p>هـ- متى كان ذلك ذا صلة، "على المدققين المكلفين بالرقابة على <u>البيانات المالية للحكومة بأكملها</u> أن يحصلوا على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص المعلومات المالية لجميع المكونات وعملية التوحيد للتعبير عن رأي ما حول (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 182:200).</p> <p>و- (...) إجراءات الرقابة (متى تم إجراؤها) بطريقة تمكن من الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية والتوصل بذلك إلى استنتاجات يستند إليها رأيها (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 126:200).</p> <p>ز- تنفيذ جميع إجراءات الرقابة المخطط لها، أو عندما لا يتم تنفيذ إجراءات الرقابة المخطط لها، فإنه ينبغي الاحتفاظ بتوضيح لماذا لم يتم تنفيذ تلك الإجراءات في ملف الرقابة ويتم اعتماده من المسؤولين عن أعمال الرقابة. (فريق مهام إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 4: أكد التقييم المستقل لممارسة الرقابة المالية من قبل لجهاز الأعلى للرقابة (مثل مراجعة ضمان الجودة ومراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة أو أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) التي خضعت لرقابة جودة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>مستقلة والتي تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) أن الجهاز يلتزم بكافة متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3: المعياران (أ) و (و) وثلاثة على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (أ) ومعايير على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
	<p>البعد (iii) تقييم أدلة الرقابة واختتام الرقابة المالية وإعداد تقاريرها</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200</p>	<p>أ- "ينبغي على المدقق إعداد وثائق الرقابة الكافية لتمكين المدقق المتمرس، الذي لا يملك معرفة مسبقة بمهمة الرقابة، من فهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي نفذت، (...) والنتائج (...) وأدلة الرقابة التي تم الحصول عليها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:70)</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 100</p>	<p>ب- تم اتباع إجراءات التوثيق للجهاز الأعلى للرقابة بخصوص "إعداد توثيق الرقابة في الوقت المناسب، شكل التوثيق ومضمونه ومداه (...) وتجميع ملف الرقابة النهائي" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:72).</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20</p>	<p>ج- "على المدقق أن يحدد مسؤول (ي) اتصال مناسب في هيكل الحوكمة بالجهة محل الرقابة المسؤول عن الحوكمة وأن يتواصل معهم في شأن (...) أي نتائج هامة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:64) و "جميع الأخطاء الجوهرية المسجلة أثناء مهمة التدقيق" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:139).</p>
	<p>د- تخضع نتائج رقابة الأجهزة العليا للرقابة لإجراءات التغذية الراجعة والتوصيات أو (الملاحظات) والنقاش والرد من الجهات الخاضعة للرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20:3).</p> <p>هـ- "ينبغي تقييم الأهمية النسبية للأخطاء غير المصححة، منفردة أو مجتمعة (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200:140).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>و- "على المدقق أن يكون رأياً مستنداً إلى تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من أدلة الرقابة التي تم الحصول عليها؛ حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل معقدة وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 143:200)، وأن يكون صيغة رأي الرقابة المقدم مناسباً واضحاً في اعتباره إرشادات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وفقاً لما يلي:</p> <p>1. (..) رأياً غير معدل إذا استنتج أن البيانات المالية تم إعدادها، من جميع جوانبها المهمة نسبياً، وفقاً لإطار العمل المعمول به لإعداد التقارير المالية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 147:200) (وهذا يتضمن استخدام التركيز على الفقرات الأساسية).</p> <p>ويكون الرأي معدلاً في ثلاث صيغ:</p> <p>2. رأي متحفظ: (1) (...) إذا استنتج وجود أخطاء جوهرية ولكنها ليست شائعة بالنسبة للبيانات المالية أو (2) إذا تعذر عليه الحصول على أدلة رقابة مناسبة و كافية يبني عليها رأياً، ولكن الأخطاء المحتملة (...) قد تكون جوهرية ولكنها ليست شائعة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 153:200)</p> <p>3. (...) رأي مخالف إذا (...) استنتج المدقق أن الأخطاء جوهرية (...) وشائعة (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 154:200)</p> <p>4. (...) يعبر عن عدم إمكانية إبداء الرأي بعد تعذر الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية يستند إليه رأيه، وأن المدقق خلص إلى أن التأثير (...) قد يكون جوهرياً وشائعاً (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 155:200).</p> <p>ز- يجب أن يكون تقرير المدقق مكتوباً وأن يتضمن العناصر التالية: " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 149:200).</p> <p>1. "العنوان (...)</p> <p>2. المرسل إليه حسب ما تقتضيه ظروف المهمة.</p> <p>3. فقرة تقديمية يتحقق فيها ما يلي (1) تحدد الجهة التي خضعت بياناتها المالية للتدقيق (...).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>4. قسم بعنوان (مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية (...)).</p> <p>5. قسم بعنوان "مسؤولية المدقق" يبين أن مسؤولية المدقق هي التعبير عن رأي يعتمد على رقابة البيانات المالية (...).</p> <p>6. قسم بعنوان "الرأي"</p> <p>7. توقيع المدقق</p> <p>8. تاريخ حصول المدقق على الأدلة المناسبة والكافية التي يستند إليها رأيه حول البيانات المالية (...).</p> <p>9. الاختصاص القضائي الذي بموجبه يمارس المدقق عمله (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 149:200).</p> <p>ح- "ينبغي أن تكون التقارير سهلة الفهم وخالية من الغموض أو الإبهام وكاملة، وينبغي أن تكون موضوعية وعادلة وألا تتضمن سوى المعلومات التي تؤيدها أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن تضمن وضع النتائج في إطارها وسياقها الصحيحين" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 51:100) (أي في حالة التقارير المطولة مثل خطابات الإدارة).</p> <p>ط- يتم تسجيل كافة الملاحظات والتوصيات الرقابية كتابيا بشكل واضح وموجز وتكون موجهة إلى الأشخاص المسؤولين عن ضمان تنفيذها.</p> <p>ي- متى كان الأمر ذا صلة "إذا لم تستوف الشروط (...)[الخاصة بقبول إطار عمل إصدار التقارير المالية]، ينبغي على المدقق أن يقيم تأثير الطبيعة المضللة للبيانات المالية على تقريره وعلى الرأي وأن ينظر في مدى الحاجة إلى إطلاع الهيئة التشريعية على المسألة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 23:200)</p> <p>ك- متى كان الأمر ذا صلة، "عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن البيانات المالية المعدة لغايات خاصة (مثل تقارير تنفيذ الميزانية)، ينبغي أن يبين التقرير الغاية التي أعدت البيانات المالية من أجلها". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 173:200)، و "على المدقق أن يضمن تأكيداً للمادة تنبه المستخدمين إلى حقيقة أن البيانات المالية قد أعدت وفقاً لإطار ذي غاية خاصة وأنها نتيجة لذلك، قد لا تكون مناسبة لغاية أخرى". (...). (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 174:200).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-10) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>الدرجة = 4: أكد تقييم مستقل لممارسة الرقابة المالية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة (مثل مراجعة ضمان الجودة ومراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة أو أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) أن الجهاز الأعلى للرقابة ملتزم بمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي تكون ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3: المعياران (هـ) و (و) وستة معايير على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (و) وأربعة معايير على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معياران على الأقل من المعايير المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>

المؤشر (SAI-11)- نتائج الرقابة المالية

يقيم هذا المؤشر مخرجات وظيفة الرقابة المالية في الجهاز الأعلى للرقابة، وتقديم ونشر تقارير الرقابة المالية في موعدها، ومتابعة ملاحظات الرقابة وتوصياتها.

(i) و (ii) تقديم ونشر نتائج الرقابة المالية في الموعد المحدد يمكن أن تكون مخرجات الرقابة المالية (أ) رأي رقابي على البيانات المالية للجهة محل الرقابة (وقد يصاحبها أحياناً تقرير من الجهاز الأعلى للرقابة / رئيس الجهاز) (ب) تقرير إلى الإدارة أو إلى المسؤولين عن الحوكمة. وينبغي تقديم كافة النتائج إلى السلطة المختصة في موعدها (البعد ii). ويستلزم هذا التقديم أن يتم إرسال/منح تقرير التدقيق النهائي بشكل رسمي إلى السلطة المسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراء المناسب. وينبغي أن تركز عملية إسناد درجة البعد (iii) على ما إذا كانت تقارير و / أو آراء الرقابة قد تم نشرها حال سماح التشريعات بذلك، وليس ما إذا كانت التقارير الأخرى ، بما في ذلك رسائل الإدارة وملاحظات الرقابة المالية الأخرى قد تم نشرها. وغالبا

ما تنص التشريعات الوطنية على مرحلة معينة في العملية يسمح للجهاز عند بلوغها بنشر تقرير الرقابة/ الرأي الرقابي. ويعتبر تقرير الرقابة مكتملاً عندما يعتمد صانع القرار في الجهاز (مثل رئيس الجهاز).

(iii) **متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ الملاحظات والتوصيات:** يلزم أن يتوفر للجهاز نظاماً لمتابعة ما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة تأخذ الإجراء المناسب بشأن ملاحظات وتوصيات الجهاز ، أو التي يمكن أن تقررها الجهات المسؤولة عن الحوكمة. وهذا ينبغي أن يتضمن فرصة الجهة الخاضعة للرقابة للرد على هذه التوصيات، وكذلك إبلاغ الجهاز الأعلى للرقابة للسلطات ذات الصلة وللجمهور بشأن نتائج أعمال المتابعة.

منهجية التقييم المقترحة:

ويمكن الحصول على معلومات بشأن إسناد درجة لهذا المؤشر من نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة أو من خلال مراجعة عينة من مهمات رقابة البيانات المالية المنفذة خلال الفترة محل المراجعة.

الأبعاد التي يلزم تقييمها:

- (i) تقديم نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب
- (ii) نشر نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب
- (iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات الرقابة المالية.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-11) البعد والحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	البعد (i) تقديم نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10	الدرجة = 4: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 80 % من أعمال الرقابة المالية، تم تقديم الرأي الرقابي/ تقرير الرقابة المتعلق بها إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد أو المتفق عليه (أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد، فإنه يكون خلال 6 أشهر من تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة للبيانات المالية). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20	الدرجة = 3: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 60 % من أعمال الرقابة المالية، تم تقديم الرأي الرقابي/ تقرير الرقابة الخاص بها إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد، فإنه يكون خلال 9 أشهر

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-11) البعد والحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	<p>من تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة للبيانات المالية). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 2: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 40 % من أعمال الرقابة المالية، تم تقديم الرأي الرقابي/ تقرير الرقابة الخاص بها إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد، فإنه يكون خلال 12 شهرا من تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة للبيانات المالية). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 1: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 20 % من أعمال الرقابة المالية، تم تقديم الرأي الرقابي/ تقرير الرقابة الخاص بها إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد، فإنه يكون خلال 12 شهرا من تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة للبيانات المالية). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = 0: بالنسبة إلى أقل من 20 % من أعمال الرقابة المالية، تم تقديم الرأي الرقابي/ تقرير الرقابة الخاص بها إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد، فإنه يكون خلال 12 شهر من تاريخ استلام الجهاز الأعلى للرقابة للبيانات المالية). المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p>
البعد (ii) نشر نتائج الرقابة المالية في الوقت المناسب	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1	<p>الدرجة = 4: بالنسبة لكافة تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب نشرها، تم نشر التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 15 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 16:1 و6:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 3: بالنسبة لكافة تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب نشرها، تم نشر التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 30 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 16:1 و6:10 و8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-11) البعد والحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
<p>للرقابة 20</p>	<p>الدرجة = 2: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 75% من تقارير و / أو آراء الرقابة التي للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب نشرها، تم نشر التقرير و / أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 16:1 و 6:10 و 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 1: بالنسبة إلى ما لا يقل عن 50% من تقارير و / أو آراء الرقابة التي للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب نشرها، تم نشر التقرير و / أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 16:1 و 6:10 و 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 0: لما أقل من 50% من تقارير و / أو آراء الرقابة التي للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب نشرها، تم نشر التقرير و / أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 16:1 و 6:10 و 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p>
<p>البعد (iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات الرقابة المالية</p>	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10</p>	<p>أ- "تمتلك الأجهزة العليا للرقابة نظام متابعة داخلي للتأكد من أن الجهات التي خضعت للرقابة تتعامل بشكل مناسب مع الملاحظات والتوصيات وكذلك تلك المحددة من قبل السلطة التشريعية، إحدى لجانها أو مجلس إدارة الجهة التي خضعت للرقابة." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:10).</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20</p>	<p>ب- "تركز المتابعة على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للرقابة قد تناولت المسائل المثارة (في مهمات الرقابة السابقة) بشكل مناسب" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 51:100).</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا</p>	<p>ج- "وضع الجهاز الأعلى للرقابة ممارسة لتقييم الأهمية النسبية من أجل تحديد متى تتطلب المتابعة أعمال تحقيق / رقابة إضافية." (فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة 41:100).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-11) البعد والحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
للرقابة 100	<p>د - " تسمح إجراءات المتابعة للأجهزة العليا للرقابة للجهة التي خضعت للتدقيق بتقديم معلومات بشأن المعايير التصحيحية المتخذة أو لماذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:20).</p> <p>هـ - "تقدم الأجهزة العليا للرقابة تقارير المتابعة للهيئة التشريعية، لإحدى لجانها، أو إلى مجلس إدارة الجهة التي خضعت للتدقيق ، وفقا لما هو مناسب، وذلك من أجل الاهتمام واتخاذ الإجراء اللازم، حتى في حالة كون الأجهزة العليا للرقابة لها سلطة قانونية للمتابعة وفرض العقوبات " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:10)</p> <p>و - "تقوم الأجهزة العليا للرقابة بنشر تقارير للعموم بشأن نتائج أعمال الرقابة (وهذا يتضمن) إجراءات المتابعة المتخذة فيما يتعلق بتوصياتها " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:20)</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

مقدمة عن رقابة الأداء

تركز رقابة الأداء على إذا ما كانت تعهدات الحكومة أو نظمها أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها أو مؤسساتها تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجالاً للتحسين (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:300). وهذا يتحقق من خلال فحص الأداء قياساً بمعايير مناسبة ومن خلال تحليل أسباب الانحرافات عن تلك المعايير أو من خلال تحليل المشاكل. والهدف من رقابة الأداء هو الإجابة على أسئلة الرقابة الرئيسية وتقديم توصيات للتحسين. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 22:100) وتهدف توصيات وتقرير رقابة الأداء معاً للمساهمة في تحسين تنفيذ العمليات والبرامج الحكومية بقدر كبير، وذلك من خلال إحداث تغييرات مثل تقليل التكاليف وتبسيط الإدارة، أو تعزيز جودة وحجم الخدمات، أو تحسين الفعالية أو الأثر أو الفوائد العائدة على المجتمع. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:300).

إن اهتمامات رقابة الأداء أوسع من الإدارة المالية للحكومة. وقد يشمل فاعلية تقديم الخدمات العامة (مثل قطاعي الصحة أو التعليم) أو من خلال الإدارة العامة بشكل أعم. وقد يختلف نطاق مهمات رقابة الأداء الفردية بشكل جوهري فقد يخص فحصاً محدوداً لنطاق معين داخل جهة واحدة تخضع للرقابة وقد يخص فحصاً واسعاً ممتداً لمبادرة حكومية شاملة. وعادة لا يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء رقابة أداء لكل جهة تخضع للرقابة في كل عام، ولكنه يختار مواضيع معينة وجهات معينة تتم رقابتها بناءً على تقييم المخاطر والأهمية النسبية. وبالنظر إلى المجموعة الكبيرة من مواضيع الرقابة الممكنة، فإنه من الضروري للمدققين أن يكونوا معرفة بشأن موضوع الرقابة المناسب في مرحلة التخطيط، حتى يمكن تصميم الرقابة لتكون ذات صلة وذات أثر. وبينما قد تنتظر مهمات رقابة الأداء في مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، إلا أنه يمكن التفريق بينها وبين رقابة الالتزام من حيث أنها تكون ذات نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، يمكن لرقابة الأداء فحص تأثير عدم الالتزام على تحقيق الهدف / الأهداف المحددة في برنامج الحكومة المعني و/أو البحث عن الأسباب الكامنة في الأداء غير المرضي.

وقد وضع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300 المبادئ الأساسية لرقابة الأداء. ويوفر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3000 تفصيلاً أكثر بشأن رقابة الأداء، بينما تقدم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3100 و 3200 على التوالي إرشادات بشأن المفاهيم المركزية لرقابة الأداء وبشأن عملية رقابة الأداء. وانعكاساً لطبيعة رقابة الأداء، تركز معايير رقابة الأداء على الحاجة إلى المرونة في تصميم مهمات الرقابة الفردية، وحاجة المدقق ليكون متقبلاً ومبدعاً عند تنفيذ أعمال الرقابة، وكذلك الحاجة إلى ممارسة التقدير (الحكم) المهني في جميع مراحل عملية الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:300). وغالباً ما

تكون الأساليب المستخدمة في أعمال رقابة الأداء متشابهة مع تلك المستخدمة في العلوم الاجتماعية، كما أن العديد من مدقي الأداء في العديد من الدول لديهم خلفيات عن هذا المجال.

كيف يمكن تحديد ما إذا كان نشاط الجهاز الأعلى للرقابة هو رقابة أداء

قبل إسناد درجات للمؤشرات، يجب أن يضع المقيم في اعتباره ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يمتلك الصلاحيات (التفويض) لإجراء رقابة الأداء، وما إذا كان نوع الرقابة المنفذة من قبل الجهاز هي رقابة أداء كما هو محدد في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وغالبا ما تنفذ أعمال رقابة الأداء على أنها مهام رقابة منفصلة تؤدي إلى تقديم تقرير رقابة أداء إلى السلطة التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون عناصر رقابة الأداء جزءًا من أعمال رقابة شاملة تغطي أيضا الرقابة المالية ورقابة الالتزام. ومن أجل تحديد إذا ما كانت اعتبارات الأداء تشكل الهدف الأساسي لمهمة الرقابة، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن رقابة الأداء تركز على النشاط والنتائج بدلا من التقارير والحسابات، وأن هدفها الرئيسي هو تعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية وليس إعداد التقارير عن الالتزام. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 14:300)

إن معظم المعايير في مؤشرات رقابة الأداء مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300 "المبادئ الأساسية لرقابة الأداء". وفي الأحوال التي تكون فيها المبادئ في المعيار 300 متشابهة أو مطابقة للمتطلبات الواردة في المعيار 3000، فقد تم تضمين مراجع مزدوجة. ولم تؤخذ بعض المعايير بشكل مباشر من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (كما هو الحال في المعيار (i) SAI-13 بشأن توقيت رفع تقارير الرقابة) حيث أن هذه المعايير تعكس مفاهيم في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لا يمكن استخدامها بشكل مباشر كمعيار. وفي هذه الأحوال، اقترح فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة معايير محددة تم اختبارها في النسخة التجريبية لإطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة. ويشار إلى هذه المعايير بـ "فريق مهمة إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة".

يرجى الرجوع إلى الملحق 1 لبعض التعريفات والتوضيحات للمصطلحات الأساسية.

المؤشر (SAI-12) : معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة

يخص هذا المؤشر المبادئ الأساسية لرقابة الأداء، حيث يبحث المؤشر SAI-12 في أسس ممارسة رقابة الأداء، وهذا يتضمن معايير الرقابة والمواد الاسترشادية وكذلك أعمال الجهاز الأعلى للرقابة لضمان جودة

رقابة الأداء. ويتم تقييم الأنظمة الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة للتأكد من جودة العمل الرقابي في مؤشر رقابة الجودة SAI-4 وفي مؤشرات تعيين الموظفين والتدريب المرتبط بمبادئ الرقابة SAI-22 و SAI-23 .

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(i) معايير رقابة الأداء وسياساتها

(ii) إدارة فريق رقابة الأداء ومهاراته

(iii) رقابة الجودة في رقابة الأداء

(i) **معايير رقابة الأداء وسياساتها:** يفحص هذا البعد مدى تماشي المعايير الرقابية المستخدمة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة مع المبادئ الأساسية لرقابة الأداء المشار إليها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300. وهو ينظر أيضا فيما إذا كان الجهاز قد وضع لمدققيه السياسات والإجراءات التي تفسر المعايير في السياق الفردي للجهاز. وقد تتواجد هذه السياسات والإجراءات في وثائق مختلفة مثل أدلة الرقابة. ويلزم توثيق هذه السياسات والإجراءات كتابيا.

(ii) **إدارة فريق رقابة الأداء ومهاراته :** يبحث هذا البعد فيما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد وضع نظاماً لضمان أن أعضاء فريق رقابة الأداء يتمتعون جماعيا بالكفاءة المهنية والمهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ أعمال الرقابة المطلوبة. ويبحث كذلك في ماهية الدعم المقدم من الجهاز لمدققي الأداء. ومن أجل إسناد درجة لهذا البعد، فإن المقيمين قد يبحثون في سياسات الجهاز وإجراءاته الخاصة بتشكيل فرق الرقابة، بالإضافة إلى المواد الاسترشادية وكافة أنواع الدعم الذي يُقدم للمدققين. ومن أجل التحقق عما إذا كان تشكيل فرق الرقابة يتم وفق سياسات الجهاز وإجراءاته، فإنه يمكن للمقيمين فحص مستندات التخطيط لعينة من أعمال الرقابة.

(iii) **رقابة الجودة في رقابة الأداء:** هذا البعد يفحص كيفية تنفيذ إجراءات رقابة الجودة الخاصة برقابة الأداء عمليا، وإثبات ذلك من خلال مراجعة ملفات الرقابة. وتصف عملية رقابة الجودة مجموعة الإجراءات التي يتم اتباعها لضمان تحقيق أعلى جودة في كل منتج رقابي، وكذلك تنفيذها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية الرقابة. وقد يشترك أفراد متعددون في أعمال رقابة الجودة وفي مراحل متعددة من عملية الرقابة. ويؤدي المديرون المباشرون وقادة الفرق دوراً أساسياً في هذا الشأن مثل مراجعة الخطط الأولية ومراجعة أعمال الرقابة ومسودة التقرير قبل وضعها في شكلها النهائي. وينبغي أن تتأكد إجراءات رقابة الجودة من إستيفاء المتطلبات الواجب تطبيقها والتركيز على إصدار تقارير مناسبة ومتزنة وعادلة بالإضافة إلى كونها تضيف قيمة وتجيب على اسئلة الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:32). ويرجى ملاحظة أنه يتم

تقييم نظام رقابة الجودة للجهاز الأعلى للرقابة على مستوى المؤسسة في موقع آخر من هذا الإطار (المؤشر SAI-4 في البعد iii) .

المراجع الأساسية	المعيار (SAI-12) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	البعد (i) معايير رقابة الأداء وسياساتها
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300	<p>وضع الجهاز الأعلى للرقابة <u>معايير رقابة وطنية</u> تتماشى مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300 أو تبنى إرشادات رقابة الأداء للإنتوساي (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000 - 3999) كمعايير رسمية (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 4:300 و 7:300). ويمكن اعتبار أن المعايير التي تبناها الجهاز تتوافق مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300 من خلال الوفاء بما يلي:</p> <p>أ- الحاجة إلى تحديد <u>عناصر</u> كل مهمة رقابة أداء (المدقق والطرف المسؤول والمستخدمون المستهدفون وموضوع الرقابة والمعايير) المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 15:300.</p> <p>ب- الحاجة إلى "وضع هدف محدد وواضح للرقابة يتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 25:300</p> <p>ج- الحاجة إلى اختيار منهجية رقابية من أجل تسهيل سلامة تصميم الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 26:300)، (تحدد منهجية الرقابة طبيعة الفحص الذي يجب إجراؤه، وتتبع رقابة الأداء بشكل عام أحد المنهجيات الثلاثة التالية: المنهجية المستندة إلى النظام، والمنهجية المستندة إلى النتيجة والمنهجية المستندة إلى المشكلة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 26:300).</p> <p>د- الحاجة إلى "وضع <u>معايير</u> [الرقابة] المناسبة التي تتوافق مع أسئلة الرقابة وتتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:300).</p> <p>هـ- الحاجة إلى "إدارة مخاطر الرقابة بصورة فعالة، وهي المخاطر المتمثلة في الحصول على استنتاجات خاطئة أو ناقصة أو تقديم معلومات غير متزنة أو التي لا تضيف قيمة ما للمستخدمين" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:28)</p> <p>و- الحاجة إلى "المحافظة على <u>تواصل</u> فعال وسليم مع الجهات الخاضعة للرقابة</p>

- وأصحاب المصلحة المعنيين طوال عملية الرقابة وتحديد المضمون والعملية والمتلقين للتواصل لكل عملية رقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 29:300)
- ز- الحاجة إلى فريق رقابة "يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة لإجراء الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300).
- ح- الحاجة إلى تطبيق التقدير (الحكم) والشك المهني. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 31:300).
- ط- حاجة المدققين لـ "تطبيق إجراءات للحفاظ على الجودة من أجل ضمان استيفاء الشروط المنطبقة (..)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 32:300).
- ي- الحاجة إلى "مراعاة الأهمية النسبية في كافة مراحل عملية الرقابة." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 33:300).
- ك- الحاجة إلى "توثيق الرقابة (...)" بحيث تكون المعلومات كاملة ومفصلة بقدر كاف لتمكين المدقق المتمرس الذي لا تربطه صلة مسبقة بعملية الرقابة من تحديد العمل الذي تم القيام به للوصول إلى نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 34:300).
- ل- الحاجة إلى "التخطيط للرقابة على نحو يساهم في الوصول إلى رقابة ذات جودة عالية تجري على نحو يتسم بالاعتدال والكفاءة والفاعلية وفي الوقت المناسب وفقا لمبادئ الإدارة الجيدة للمشاريع" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:300).
- م- حاجة المدققين "للحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية لإثبات النتائج والوصول إلى الاستنتاجات استجابة لأهداف وأسئلة الرقابة وإصدار التوصيات." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).
- ن- حاجة المدققين إلى "السعي جاهدين لتقديم تقارير رقابة شاملة ومقنعة وفي الوقت المناسب وسهلة القراءة ومرتنة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300).
- س- يلزم أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى "نشر تقاريرها على نطاق واسع وفقا لتفويض الجهاز" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 41:300).
- ع- يلزم أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة "بالسعي لتقديم توصيات بناءة" إذا كان ذلك ملائما وسمح به تفويض الجهاز (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:300).
- ف- الحاجة إلى "متابعة نتائج وتوصيات الرقابة السابقة كلما كان ذلك مناسباً" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 42:300).

	<p>وقد تبنى الجهاز سياسات وإجراءات بشأن كيفية اختيار تطبيق معايير الرقابة الخاصة به (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:20 و 40 صفحة 11) وينبغي أن يشمل ذلك الأمور التالية:</p> <p>ص- <u>تخطيط الرقابة</u>، وهذا يتضمن اختيار مواضيع الرقابة. وينبغي تصميم السياسات والإجراءات لضمان قيام المدققين بالبحث في مواضيع الرقابة المحتملة وتحليلها والنظر في الأهمية وإمكانية التدقيق والأثر لأعمال الرقابة المخطط لها. وينبغي أن تسمح بتوفر مرونة في عملية التخطيط. (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 36:300 و 37. كذلك راجع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000:89-90)</p> <p>ق- <u>عمليات التحليل</u> التي تمكن المدققين من الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية لإثبات النتائج والوصول إلى الاستنتاجات استجابة لأهداف وأسئلة الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:38)</p> <p>ر- شكل <u>تقرير الرقابة</u>، ينبغي أن يتضمن معلومات عن هدف ومعايير ومنهجية ومصادر بيانات وملاحظات واستنتاجات وتوصيات أعمال الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300)</p> <p>ش- <u>توثيق الرقابة</u>. ينبغي تصميم السياسات والإجراءات بشكل يضمن أن " المعلومات كافية وكاملة ومفصلة من أجل تمكين مدقق متمرس ليست له علاقة بأعمال الرقابة من تحديد العمل الذي تم القيام به للوصول إلى نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصيتها". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 34:300).</p> <p>الدرجة = 4: المعايير (ب) و (د) و (م) و (ق) وخمسة عشر من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه على الأقل مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3: المعياران (ب) و (م) واثنى عشر من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه على الأقل مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل عشر معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0: أقل من خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>البعد (ii) إدارة فريق رقابة الأداء ومهارته</p> <p>وضع الجهاز نظاماً لضمان أن "فريق الرقابة (مجتمعاً بما في ذلك الخبراء الخارجيين</p>
المعيار الدولي	

<p>لأجهزة العليا للقابة 40</p>	<p>متى كان ذلك مطلوباً) يمتلك الكفاءة المهنية اللازمة لإجراء الرقابة وهذا يتضمن: (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300 وكذلك راجع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40).</p>
<p>المعيار الدولي لأجهزة العليا للقابة 300</p>	<p>أ- " المعرفة الجيدة بكيفية إجراء أعمال الرقابة وهذا يتضمن فهم جيد لمعايير الرقابة المنطبقة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300) ب- " المعرفة الجيدة بـ (...) تصميم الأبحاث وأساليب العلوم الاجتماعية والتحقيق أو أساليب التقييم" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300).</p>
	<p>ج- "المعرفة الجيدة بالمؤسسات الحكومية والبرامج والوظائف" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300).</p>
	<p>د- "القدرات الشخصية مثل مهارات التواصل والكتابة والقدرات التحليلية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300).</p>
	<p>هـ- القدرة والخبرة في ممارسة الحكم (التقدير) المهني. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 31:300)</p>
	<p>و- يضمن النظام بأن المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة لتنفيذ أعمال الرقابة تم تحديدها. (فريق مهام إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p>
	<p>ز- يضمن النظام وجود خطوط واضحة للتسلسل الإداري وتحديد المسؤوليات داخل الفريق. (فريق مهام إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة)</p>
	<p>يوفر الجهاز أيضا الدعم لمدقيقه كما هو مطلوب لتطبيق معايير الرقابة المنتهجة وتطوير مهاراتهم المهنية. المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 13:1 و 40 صفحات 10-11 و 30:300 (على سبيل المثال في شكل أدلة رقابة ومواد إرشادية أخرى والتدريب الوظيفي المستمر وتعزيز التطوير المهني والوصول إلى الخبراء و/أو المعلومات من مصادر خارجية).</p>
	<p>ح- كيفية تطوير أهداف الرقابة وأسئلة الرقابة المرتبطة بمبادئ الاقتصاد والفاعلية و/أو الكفاءة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 25:300).</p>
	<p>ط- كيفية وضع معايير رقابة مناسبة بحيث تجيب على أسئلة الرقابة وكذلك ترتبط بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:300) ي- كيفية تصميم إجراءات رقابة من أجل استخدامها لجمع أدلة رقابة كافية ومناسبة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:300).</p>

	<p>ك- كيفية تطبيق الأساليب المختلفة لجمع البيانات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300. (مثل التحليل الإحصائي والاستبيانات والمقابلات الخ)</p> <p>ل- كيفية تقييم أدلة الرقابة في ضوء أهداف الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).</p> <p>م- كيفية إعداد تقارير الرقابة بحيث تكون شاملة ومقنعة وسهلة القراءة ومتزنة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300)</p> <p>ن- كيفية إعداد توصيات تكون قائمة على أساس صحيح وذات قيمة مضافة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:300)</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : المعايير (أ) و (ح) و (ط) وسبعة على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : المعيار (أ) وخمسة على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
<p>البعد (iii) رقابة الجودة في رقابة الأداء</p>	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300</p>	<p>أ- "ينبغي أن تخضع كافة الأعمال للمراجعة كأحد السبل للمساهمة في الجودة وتعزيز التعلم وتنمية المهارات"، وينبغي أن يتم توثيق عملية المراجعة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحات 15-16) (وهذا يتضمن مراجعة خطة التدقيق وأوراق العمل وعمل الفريق والمراقبة المستمرة للتقدم من قبل مستويات الإدارة المناسبة. وينبغي أن تتأكد أعمال المراجعة من أنه تم الوفاء بكافة المتطلبات المنطبقة والتأكيد على إصدار تقارير مناسبة ومتزنة وعادلة وذات قيمة مضافة وتجيب على أسئلة الرقابة. وينبغي أن تكون إجراءات رقابة الجودة العامة مستكملة بإجراءات خاصة بمهمة الرقابة". (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 32:300 و 37:300 و فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>ب- "على المدققين تطبيق إجراءات للحفاظ على الجودة والتأكد من الوفاء بكافة المتطلبات المنطبقة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 32:300).</p>

- ج- " في حالة مواجهة صعوبات أو أمور خلافية ما، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتأكد من استخدام المصادر المناسبة (مثل الخبراء الفنيين) من أجل التعامل مع تلك المسائل. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 15).
- د- "(...) يتم توثيق أي اختلافات في الآراء داخل الجهاز الأعلى للرقابة وحلها قبل إصدار التقرير " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 16).
- هـ- "ينبغي أن تدرك الأجهزة العليا للرقابة أهمية إجراء مراجعات رقابة الجودة لأعمالها و(متى تم تنفيذها) يلزم حل أي مشاكل تثار بشكل مرضي قبل إصدار التقارير".
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:40 (بمعنى أن يمتلك الجهاز سياسة تتعلق بمتى سيتم إجراء مراجعات لأعمال الرقابة بالكامل من قبل مدقق / مدققين متمرسين لم يشاركوا في أعمال الرقابة هذه وقبل إصدار التقرير - مع ملاحظة أن هذا يعتبر جزءاً من عملية رقابة الجودة وليس ضمان الجودة. فريق مهمة إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).
- و- "توجد إجراءات موضع تنفيذ لإجازة إصدار التقارير " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 16) (وهذا يعني تنفيذ أعمال مراجعة رقابة الجودة لمسودات التقارير، وهذا يتضمن عادة إجراء المراجعة من مستويات مختلفة من الإدارة وقد يتضمن إجراء مناقشات مع موظفين في الوحدة و/أو مع خبراء خارجيين. فريق مهمة إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)
- الدرجة = 4 :** كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
- الدرجة = 3 :** على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
- الدرجة = 2 :** على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
- الدرجة = 1 :** على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
- الدرجة = 0 :** لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.

المؤشر (SAI-13): عملية رقابة الأداء

يبحث هذا المؤشر في كيفية تنفيذ مهمات رقابة الأداء عملياً، فهو يفحص بشكل مستقل مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إصدار التقرير. وينبغي أن تكون عملية إسناد درجة لهذا المؤشر قائمة بشكل أساسي

على مراجعة عينة من ملفات رقابة الأداء من العام محل المراجعة. وقد يساعد كذلك عقد لقاءات مع فرق الرقابة التي أجرت مهمات الرقابة التي يتم مراجعتها. وكقاعدة عامة، ينبغي توثيق المسائل التي غطتها المعايير من أجل اعتبار هذه المعايير مستوفاة (على سبيل المثال في خطة التدقيق، أو في أوراق العمل أو في مرحلة إعداد تقرير الرقابة).

يرجى الرجوع إلى الملحق 1 بشأن تعريف وتوضيح بعض المصطلحات الهامة.

الارتباط بتقييمات التزام الجهاز بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

يعد قيام الأجهزة العليا للرقابة بمراجعات ضمان جودة لأعمالها الرقابية من بين الممارسات الجيدة. وإذا ذكرت الأجهزة العليا للرقابة أنها قد أجرت أعمال الرقابة وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000-3999، فينبغي أن تمتلك نظاما لضمان التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالمستوى 4 (يرجى مراجعة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 100:7-12). ومن أجل تشجيع هذه المراجعات واستيعاب الحالات التي قام فيها الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء تقييم لمدى التزامه بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى الرابع، فإن إسناد الدرجة 4 لمؤشرات أعمال الرقابة لإطار قياس أداء الأجهزة (المؤشرات SAI - 9 و 12 و 15) يتطلب أن يكون الجهاز قد قام بتنفيذ هذه المراجعة وأن هذه المراجعة أكدت أن الجهاز يفي بكافة المتطلبات من المستوى الرابع. وعلى المقيم أن يحدد ما إذا كانت حالات عدم الامتثال التي تمت ملاحظتها في هذه التقييمات مرتبطة بشكل أساسي بأبعاد التخطيط أو التنفيذ أو التقارير من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. وسيجعل هذا من السهل على الأجهزة العليا للرقابة أن تعتمد على نتائج أي أعمال تقييم سابقة عند إسناد الدرجات لمؤشرات إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة.

وإذا لم يجرِ الجهاز الأعلى للرقابة مهمات الرقابة الخاصة به وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى 4، ولكن اعتمد على معايير متوافقة مع المبادئ الأساسية لرقابة الأداء (المستوى 3 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300)، فيمكن استخدام المعايير التفصيلية التالية من أجل تقييم عملية رقابة الأداء للجهاز وإسناد درجة لها.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(i) التخطيط لرقابة الأداء

(ii) تنفيذ رقابة الأداء

(iii) إعداد تقارير رقابة الأداء

تضع هذه الأبعاد المعايير الخاصة بالتخطيط والتنفيذ وإكمال وإصدار التقارير وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 300. وتعتبر عينة ملفات التدقيق هي الأساس لتقييم المعيار في البعد، ويرجى الرجوع كذلك إلى مقدمة المجال ج.

المؤشر (SAI-13) البعد والحد الأدنى لمعايير تقييم كل بعد	المرجع الأساسي
البعد (i) التخطيط لرقابة الأداء	
أ- "يلزم الحصول على (...). المعرفة الخاصة بالرقابة من حيث الموضوع (موضوع الرقابة) والمنهجية قبل انطلاق أعمال الرقابة ("الدراسة المسبقة") (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 98:300 والمعيار 98:3000)	المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 300
ب- "ينبغي على المدققين (...) تحليل موضوعات الرقابة المحتملة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر والمشكلات" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 36:300).	المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 30
ج- ينبغي على المدققين وضع الأهمية النسبية في الاعتبار في كافة مراحل عملية الرقابة، ويجب الإهتمام ليس فقط بالنواحي المالية ولكن كذلك بالجوانب الاجتماعية والسياسية لموضوع الرقابة ، بهدف تقديم أعلى قيمة مضافة ممكنة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 33:300 - ويرجى مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 83:3000).	
د- "ينبغي على المدققين أن يضعوا هدف رقابة محدد بشكل واضح يقوم على مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 25:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 35:3000).	
هـ- يلزم وضع أهداف الرقابة في صيغة سؤال رقابي شامل يمكن تقسيمه إلى عدد من الأسئلة الفرعية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 25:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 36-37:3000).	
و- "ينبغي على المدققين اختيار مقارنة تستند إلى النتيجة أو المشكلة أو النظام أو إلى مزيج منها لتسهيل التصميم السليم للرقابة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 26:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:3000) (تحدد مقارنة الرقابة طبيعة الفحص الذي سيتم إجراؤه، حيث تتبع رقابة الأداء أحد المقاربات الثلاثة التالية وهي المقاربة المستندة إلى النظام والمقاربة المستندة إلى النتيجة والمقاربة المستندة	

	<p>إلى المشكلة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 25:300).</p> <p>ز- ينبغي على المدققين وضع المعايير المناسبة التي تتوافق مع أسئلة الرقابة وتتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 45:3000)</p> <p>ح- " يجب أن تناقش المعايير مع الجهة الخاضعة للرقابة، لكن تحديد المعايير هي في النهاية مسؤولية المدقق وحده دون غيره " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49:3000).</p> <p>ط- " عند التخطيط للرقابة، ينبغي على المدقق أن يصمم إجراءات الرقابة من أجل استخدامها لجمع أدلة الرقابة المناسبة والكافية " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 101:3000).</p> <p>ي- " عند التخطيط للرقابة، ينبغي على المدقق أن يقيم مخاطر الاحتيال " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:37 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:3000)</p> <p>ك- " ينبغي على المدققين أن يخططوا للرقابة بأسلوب يساهم في الحصول على رقابة عالية الجودة تنفذ باقتصاد وكفاءة وفعالية وفي الوقت المحدد وفقاً لمبادئ إدارة المشاريع الجيدة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40:3000) (وهذا يعني الوضع في الاعتبار التكلفة التقديرية لأعمال الرقابة والجدول الزمني والمراحل الأساسية) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 37:300).</p> <p>ل- " يجب على المدققين أن يقيموا مدى الحاجة إلى الخبرة الخارجية ومجالها وأن يُجروا الترتيبات اللازمة لذلك. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 65:3000).</p> <p>م- وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان التزام مدققيه (وأي متعاقدين) على مستوى المهمة <u>بالمطلوبات الأخلاقية</u> التالية: الأمانة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30) (على سبيل المثال، تجنب العلاقات طويلة الأجل مع نفس الجهة الخاضعة للرقابة وطلب إقرار مناسب من موظفي الجهاز فيما يتعلق بالالتزام بأخلاقيات المهنة والاستقلالية).</p>
--	---

	<p>الدرجة = 4 : أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو مراجعة مستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) لممارسة رقابة الأداء من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أن هذه الممارسة تتفق مع <u>كافة</u> متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل عشرة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (ii) تنفيذ رقابة الأداء	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300</p>	<p>أ- "ينبغي على المدققين أن يحصلوا على أدلة رقابة مناسبة وكافية لإثبات النتائج والوصول إلى الاستنتاجات استجابة لأهداف الرقابة وأسئلتها (متى تطلب الأمر ذلك) تقديم التوصيات " (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 23:300 و 38:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 106:3000).</p> <p>ب- " ينبغي على المدقق أن يقيم الأدلة بهدف الحصول على نتائج الرقابة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).</p> <p>ج- ينبغي على المدققين جمع ومقارنة البيانات من المصادر المختلفة (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).</p> <p>د- "بناءً على النتائج، يلتزم المدقق بممارسة التقدير المهني (الحكم المهني) من أجل الوصول إلى استنتاجات تجيب على أسئلة الرقابة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).</p> <p>هـ- ينبغي أن تكون "أدلة الرقابة " موضوعة في سياقها ويجب كذلك الوضع في الاعتبار كافة الحجج ذات الصلة والمزايا والعيوب ووجهات النظر المختلفة قبل الوصول إلى نتائج، وإعادة صياغة أهداف الرقابة والأسئلة حسب الحاجة " (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 38-39:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 112:3000).</p> <p>و- " تتضمن رقابة الأداء سلسلة من العمليات التحليلية والتي تتطور تدريجياً من خلال</p>

التفاعل المتبادل (...) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).

ز- " الحفاظ على مستوى عال من السلوك المهني طوال عملية الرقابة (...) " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 31:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 75:3000) (بمعنى أنه ينبغي على المدققين العمل بطريقة منهجية مع بذل العناية الواجبة والموضوعية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 31:300).

ح- "ينبغي على المدققين أن يديروا مخاطر الرقابة بصورة فعالة وهي المخاطر المتمثلة في الحصول على استنتاجات ناقصة أو خاطئة أو تقديم معلومات غير متزنة أو عدم إضافة قيمة ما للمستخدمين" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 28:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 52:3000) (بمعنى تحديد تلك المخاطر وتحديد إجراءات التخفيف منها في وثائق التخطيط وكذلك المتابعة الفعالة لها أثناء مرحلة تنفيذ أعمال الرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 28:300).

ط- "ينبغي على المدققين أن يراعوا الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية الرقابة، ويجب ألا يولى الإهتمام إلى الجانب المالي وحده بل وإلى الجانبين الاجتماعي والسياسي لموضوع الرقابة بغية تقديم أعلى قيمة مضافة ممكنة." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:33 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 83:3000).

ي- "ينبغي على المدققين المحافظة على تواصل فعال وسليم مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة المعنيين طول عملية الرقابة (...) " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 29:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 55:3000) (وهذا يتضمن إخطار الجهات الخاضعة للرقابة بالأمور الأساسية في عملية الرقابة وهذا يتضمن هدف الرقابة وأسئلة الرقابة وموضوع الرقابة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 29:300).

ك- "ينبغي على المدققين أن يوثقوا الرقابة (...) وأن تكون المعلومات كاملة ومفصلة بقدر كافٍ لتمكين المدقق المتمرس الذي لا تربطه صلة مسبقة بمهمة الرقابة من تحديد العمل الذي تم القيام به للوصول إلى نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 34:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 86:3000).

	<p>الدرجة = 4: أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) أن ممارسة رقابة الأداء من قبل الجهاز الأعلى للرقابة تتفق مع <u>كافة</u> متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثمانية من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل معياران من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (iii) إعداد تقارير رقابة الأداء	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300</p>	<p>أ- "في مهمة رقابة الأداء، يبلغ المدققون نتائجهم بشأن مدى الاقتصاد والكفاءة في الحصول على الموارد واستخدامها ومدى فاعلية تحقيق الأهداف" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300) (ويلزم ملاحظة أن التقارير قد تتباين تبايناً كبيراً في نطاقها وطبيعتها، حيث قد تقيّم على سبيل المثال إن تم الحصول على الموارد بشكل سليم و/أو قد تعلق على سلامة تأثير السياسات والبرامج) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300).</p> <p>ب- "ينبغي أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم تقارير رقابة شاملة (...)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا 3000: 117-116). (بمعنى أن تتضمن جميع المعلومات اللازمة لتناول هدف الرقابة وأسئلتها وأن يكون مفصلاً بالقدر الكافي لتقديم فهم لموضوع الرقابة والنتائج والاستنتاجات) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300).</p> <p>ج- "ينبغي أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم تقارير رقابية (...)" (مقنعة (...)) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000 : 116 - 118) (بمعنى أنه يلزم أن تكون مهيكلة بشكل منطقي وأن تبين بوضوح العلاقة بين هدف الرقابة والمعايير والنتائج والاستنتاجات والتوصيات) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:38).</p> <p>د- "ينبغي أن يسعى المدققون لتقديم تقارير (.....) <u>سهلة القراءة</u> (...)" (المعيار الدولي</p>

للأجهزة العليا للرقابة 38:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 3000 : 116 - 120) (بمعنى أن تكون واضحة ومختصرة بالشكل الذي يسمح به موضوع الرقابة وأن تصاغ في لغة غير مبهمة). (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300).

هـ- "ينبغي أن يسعى المدققين لتقديم تقارير تكون (...) متزنة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 38:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 116:3000 - 121) (يعنى هذا أن تكون متزنة في محتواها وأسلوبها، ويلزم أن تكون كافة الأدلة مقدمة بأسلوب غير متحيز) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 121:3000).

و- "ينبغي أن يضع المدققون في اعتبارهم الأهمية النسبية في كافة مراحل عملية الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 33:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 83:3000) (بمعنى إدارة المخاطر التي تتسبب في التوصل إلى نتائج أو إلى تقارير رقابة غير مناسبة أو ضعيفة الأثر) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 33:300).

ز- "ينبغي أن يتضمن التقرير معلومات بشأن (...) معايير الرقابة ومصادرها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 122:3000).

ح- ينبغي أن يتضمن التقرير استنتاجات جوابا على هدف الرقابة وأسئلتها "....) (وتجيب بوضوح على أسئلة الرقابة أو توضح لماذا لم يكن ذلك ممكناً" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300 : 38 - 39 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 124:3000).

ط- "متى كان الأمر ذا صلة وسمح به تفويض الجهاز الأعلى للرقابة، يجب أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم توصيات بناءة من شأنها أن تساهم بشكل كبير في معالجة نقاط الضعف أو المشاكل التي تم تحديدها أثناء أعمال الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:39 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 126:3000).

ي- "ينبغي أن تعلن الأجهزة العليا للرقابة أي المعايير تم تطبيقها أثناء إجراء أعمال الرقابة ويجب أن يكون هذا الإعلان متاحا لمستخدمي التقارير" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 100:8) (ويمكن تضمين الإشارة إلى معايير الرقابة في تقرير الرقابة أو أن يتم الإبلاغ عنه من قبل الجهاز الأعلى للرقابة بشكل أكثر عمومية بحيث يغطي نطاقا محددا من المهمات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:7).

ك- "ينبغي أن تُمنح الجهات الخاضعة للرقابة فرصة التعليق على نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها قبل أن يصدر الجهاز الأعلى للرقابة تقرير الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:29 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 129:3000)

ل- "ينبغي تحليل أي خلافات [مع الجهة محل الرقابة] وتصحيح أي أخطاء في الحقائق ويجب تدوين تلك التعقيبات (التغذية الراجعة) في أوراق العمل لتوثيق التغييرات على مسودة تقرير الرقابة أو الأسباب الداعية إلى عدم إجراء التغيير" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 29:300 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 130:3000).

الدرجة = 4: أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو المراجعة المستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) أن ممارسة رقابة الأداء من قبل الجهاز الأعلى للرقابة تتفق مع كافة متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).

الدرجة = 3 : على الأقل تسعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة

الدرجة = 2 : على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة

الدرجة = 1: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة

الدرجة = 0: أقل من ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة

المؤشر (SAI-14) : نتائج رقابة الأداء

يتعلق هذا المؤشر بمخرجات أعمال رقابة الأداء - تقديم ونشر تقارير رقابة الأداء في الموعد المناسب ومتابعة نتائج الرقابة.

(i) تقديم نتائج رقابة الأداء في الوقت المناسب: ينبغي تقديم تقارير رقابة الأداء إلى الجهات المختصة في موعدها. ويستلزم ذلك أن يتم تقديم تقرير الرقابة النهائي بشكل رسمي إلى السلطة المسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراء المناسب. وفي العديد من الدول تقدم تقارير رقابة الأداء إلى السلطة التشريعية بصفتها

الجهة الرسمية المستلمة للتقارير، بينما يتم مشاركة نسخ من التقرير مع الجهات الأخرى المعنية للعلم. ويعتبر تقرير الرقابة مكتملاً عندما يعتمده صانع القرار بالجهاز الأعلى للرقابة (على سبيل المثال رئيس الجهاز).
(ii) **نشر تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب:** ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة لجعل تقارير رقابة الأداء متاحة بشكل كبير، وهذا يتضمن عامة الجمهور (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 41:300). ويمكن للأجهزة العليا للرقابة نشر تقارير الرقابة الخاصة بها على مواقعها الإلكترونية و/أو في شكل نسخ مطبوعة. وغالباً ما تنص التشريعات الوطنية على مرحلة معينة من العملية يسمح للجهاز عند بلوغها بنشر تقارير الرقابة (مثلاً فقط بعد ما يتم تقديم التقرير إلى السلطة التشريعية).

(iii) **متابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير رقابة الأداء:** يقصد بالمتابعة ما يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة لتتبع الملاحظات والتوصيات المقدمة وكيفية فحص ما قامت به الجهات التي خضعت للرقابة أو الأطراف المسؤولة لمعالجتها (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 42:300). ويبحث هذا البعد في متابعة نتائج تقرير رقابة الأداء. وفي بعض الدول، تُصدر السلطة التشريعية (لجنة دائمة مثل لجنة الحسابات العامة، أو جلسة عامة للبرلمان) توصيات إضافية إلى الحكومة و/أو الجهات التي خضعت للرقابة بناء على عمليات رقابة الجهاز. وفي هذه السياقات، قد يركز الجهاز في نشاط المتابعة على توصيات السلطة التشريعية.

منهجية التقييم المقترحة

وقد يعتمد تقييم هذا المؤشر على معلومات من نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة أو من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها من مراجعات ضمان الجودة و/أو من مراجعة عينة من أعمال رقابة الأداء.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- (i) تقديم تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب
- (ii) نشر تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب
- (iii) متابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير رقابة الأداء

المؤشر (SAI-14) الأبعاد والحد الأدنى لمعايير درجة البعد	المرجع الأساسي
البعد (i) تقديم تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب	

المرجع الأساسي	المؤشر (SAI-14) الأبعاد والحد الأدنى لمعايير درجة البعد
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 20</p>	<p>الدرجة = 4 : أن يتم تقديم كافة تقارير رقابة الأداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية، الجهة الخاضعة للرقابة و/أو الوزارة المعنية) <u>خلال 15 يوم</u> من إكمال أعمال الرقابة (أو خلال المدة الزمنية المحددة قانونياً أو المدة الزمنية المتفق عليها، إن وجدت) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 3 : أن يتم تقديم كافة تقارير رقابة الأداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية، الجهة الخاضعة للرقابة و/أو الوزارة المعنية) <u>خلال 30 يوم</u> من إكمال أعمال الرقابة (أو خلال المدة الزمنية المحددة قانونياً أو المدة الزمنية المتفق عليها، إن وجدت) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 2 : بالنسبة لـ 75 % على الأقل من تقارير رقابة الأداء قد تم تقديمها إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية، الجهة الخاضعة للرقابة و/أو الوزارة المعنية) خلال <u>45 يوم</u> من إكمال أعمال الرقابة (أو خلال المدة الزمنية المحددة قانونياً أو المدة الزمنية المتفق عليها، إن وجدت) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 1: بالنسبة لـ 50 % على الأقل من تقارير رقابة الأداء قد تم تقديمها إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية، الجهة الخاضعة للرقابة و/أو الوزارة المعنية) خلال <u>60 يوم</u> من إكمال أعمال الرقابة (أو خلال المدة الزمنية المحددة قانونياً أو المدة الزمنية المتفق عليها، إن وجدت) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 0: بالنسبة لأقل من 50 % من تقارير رقابة الأداء قد تم تقديمها إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية، الجهة الخاضعة للرقابة و/أو الوزارة المعنية) خلال <u>60 يوم</u> من إكمال أعمال الرقابة (أو خلال المدة الزمنية المحددة قانونياً أو المدة الزمنية المتفق عليها، إن وجدت) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p>
	البعد (ii) نشر تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا</p>	<p>الدرجة = 4: ما لم يمنعه القانون، ينشر الجهاز الأعلى للرقابة كافة تقارير الأداء الخاصة به خلال 15 يوماً بعد السماح له بنشرها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20)</p>

المراجع الأساسي	المؤشر (SAI-14) الأبعاد والحد الأدنى لمعايير درجة البعد
<p>للمراقبة 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 20</p>	<p>وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 3 : ما لم يمنعه القانون، ينشر الجهاز الأعلى للرقابة كافة تقارير الأداء الخاصة به خلال 30 يوماً بعد السماح له بنشرها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 2 : ما لم يمنعه القانون، ينشر الجهاز الأعلى للرقابة على الأقل 75% من تقارير الأداء الخاصة به خلال 60 يوماً بعد السماح له بنشرها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 1 : ما لم يمنعه القانون، ينشر الجهاز الأعلى للرقابة على الأقل 50% من تقارير الأداء الخاصة به خلال 60 يوماً بعد السماح له بنشرها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 0 : ينشر الجهاز الأعلى للرقابة أقل من 50% من تقارير الأداء الخاصة به خلال 60 يوماً بعد السماح له بنشرها (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:20 وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p>
البعد (iii) متابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير رقابة الأداء	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 20</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 100</p> <p>المعيار الدولي</p>	<p>أ. " على المدققين متابعة نتائج وتوصيات الرقابة السابقة متى كان ذلك مناسباً (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300: 42 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 136:3000).</p> <p>ب. " لا تقتصر المتابعة على تنفيذ التوصيات وإنما تتركز على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للرقابة قد عالجت المشكلات بشكل مناسب وصحت الوضع الأساسي بعد فترة زمنية معقولة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:42 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 139:3000).</p> <p>ج. إن أمكن، تتضمن تقارير المتابعة (...) الاستنتاجات والآثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300:42 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 136:3000).</p> <p>د. " تسمح إجراءات متابعة الجهاز الأعلى للرقابة للجهات الخاضعة للرقابة بتقديم معلومات بشأن الإجراءات التصحيحية المتخذة أو لماذا لا يتم اتخاذ إجراءات صحيحة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:20).</p> <p>هـ. "ينبغي رفع تقارير المتابعة بالشكل المناسب من أجل تقديم تعقيبات (تغذية راجعة)</p>

المؤشر (SAI-14) الأبعاد والحد الأدنى لمعايير درجة البعد	المرجع الأساسي
<p>لأجهزة العليا للرقابة 300</p>	<p>إلى السلطة التشريعية " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300: 42 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:10 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 136:3000).</p> <p>و. "يمكن إعداد تقارير المتابعة بصورة منفردة أو كتنقرير موحد قد يشمل بدوره تحليل عمليات رقابة مختلفة وربما يبرز التوجهات المشتركة والموضوعات في عدد من المجالات المشمولة بالتقارير. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 300: 42).</p> <p>ز. وضع الجهاز الأعلى للرقابة ممارسة لتقييم الأهمية النسبية وأهمية المشكلات المحددة من أجل تحديد إذا ما كانت المتابعة تحتاج إلى أعمال رقابة إضافية. (فريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 41:100 و 33:300 و 152:3200 و 153:3200).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : أن تكون خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>

مقدمة عن رقابة الالتزام

"إن الهدف من رقابة الالتزام هو تمكين الجهاز الأعلى للرقابة من تقييم مدى التزام أنشطة هيئات القطاع العام بالمرجعيات التي تحكمها". (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 13:400).

"رقابة الالتزام هي التقييم المستقل لمدى التزام موضوع معين بالمرجعيات المعمول بها باعتبارها معايير، وتنفذ مهمات رقابة الالتزام بتقييم مدى التزام الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع جوانبها ذات الأهمية النسبية، بالمرجعيات التي تحكم عمل الجهة الخاضعة للرقابة". (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 12:400).

"وقد تضم رقابة الالتزام تقييم كل من الالتزام بالمعايير الرسمية النظامية و / أو المبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة وسلوك الموظفين (الانضباط). وبينما تشكل النظامية محط التركيز الرئيسي لرقابة الالتزام، فقد يكون الانضباط وثيق الصلة بالموضوع كذلك نظراً لسياق القطاع العام حيث توجد توقعات معينة بخصوص الإدارة المالية السليمة وسلوك الموظفين الحكوميين" (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 13:400).

"وقد تشمل المرجعيات القواعد والقوانين والأنظمة والقرارات المتعلقة بالميزانية والسياسة والقواعد المقررة والشروط المنفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين". (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 29:400)

"يزود المعيار 400 الأجهزة العليا للرقابة بالأساس اللازم لاعتماد أو وضع المعايير والإرشادات في رقابة الالتزام. ويمكن استخدام المبادئ الواردة في المعيار 400 بطرق ثلاثة هي:

- كأساس لوضع المعايير
- كأساس لاعتماد معايير وطنية متوافقة.
- كأساس لاعتماد إرشادات رقابة الالتزام كمعايير رسمية". (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 5:400).

كيف يمكن تحديد إذا كان النشاط الرقابي هو رقابة التزام

ينبغي أن ينظر المقيم في ما إذا كان أي من أعمال الرقابة الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة هو رقابة التزام. حيث أن الصفة الأساسية لرقابة الالتزام، كما هو محدد في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400،

بأنها عملية تقييم مدى التزام موضوع ما، بكافة جوانبه ذات الأهمية النسبية، بالمرجعيات التي تحكم الجهة الخاضعة للرقابة. وحيث أنه يتم تنفيذ أعمال رقابة الالتزام بشكل منفصل في بعض الأحيان، إلا أنه من الشائع كذلك إجراء أعمال رقابة الالتزام مع أعمال الرقابة المالية (حيث يشار إلى هذه الطريقة بأعمال الرقابة النظامية)، كما يتم تضمين بعض عناصر من رقابة الالتزام ضمن أعمال رقابة الأداء. ففي مرحلة تخطيط تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، ينبغي أن ينظر المقيمون في أنسب المصادر للمعلومات من أجل إسناد درجة لمؤشرات رقابة الالتزام. وهذا قد يتضمن جمع أدلة إثبات من أنواع مختلفة من الرقابة والتي تتضمن عناصر رقابة التزام.

وفي العديد من الدول، يصدر الجهاز الأعلى للرقابة تقريراً بشأن تنفيذ الميزانية/قانون الميزانية، وهو يختلف عن الرقابة المالية التي تجرى بناءً على متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 200، حيث سيحتاج المقيمون إلى تحديد إذا كانت المؤشرات SAI-9 و SAI-10 و SAI-11 منطبقة أم أن تقرير الجهاز بشأن تنفيذ الميزانية ينبغي تقييمه بموجب خصائص رقابة الالتزام. يرجى الرجوع إلى مقدمة الرقابة المالية من أجل الحصول على إرشادات أكثر في هذا الشأن.

وفي بعض الدول، قد تمنح السلطة التشريعية للحكومة إبراء ذمة للسنة المالية محل المراجعة على أساس تقرير تنفيذ الميزانية هذا، وإبراء الذمة هذا يعتبر العنصر السياسي للرقابة الخارجية على تنفيذ الميزانية. وفي حالة وجود مخالفات أو عدم التزام جوهري، فإن بعض الأطر القانونية تعطي تأجيلاً لإبراء الذمة هذا، ويتم منح السلطة التنفيذية (أو الهيكل المعني بهذه المسألة) مدة زمنية لتقديم معلومات عن الإجراءات ذات الصلة، وبعد هذه المدة أو - متى كان ذلك منطبقاً - بشكل مباشر في حالة وجود هذه المخالفات، فإنه يمكن اتخاذ إجراءات إضافية من قبل السلطة التشريعية من أجل إنفاذ الالتزام بقوانين الميزانية وباقي الأمور التنظيمية الأخرى.

المؤشر (SAI-15) : معايير رقابة الالتزام وإدارة الجودة

يختص هذا المؤشر بالمبادئ الأساسية لرقابة الالتزام، حيث يبحث المؤشر SAI-15 في أسس ممارسة رقابة الالتزام، وهذا يتضمن معايير الرقابة والمواد الاسترشادية وكذلك أعمال الجهاز الأعلى للرقابة لضمان جودة رقابة الالتزام. ويتم تقييم الأنظمة الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة لضمان جودة العمل الرقابي في المؤشر

SAI-4 وتقييم تعيين (توظيف) الموظفين وتدريبهم في مجالات الرقابة ذات الصلة في المؤشرين SAI-22 و SAI-23.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- (i) معايير رقابة الالتزام وسياساتها
- (ii) إدارة فريق رقابة الالتزام ومهاراته
- (iii) رقابة الجودة في رقابة الالتزام

(i) **معايير رقابة الالتزام وسياساتها:** يفحص هذا البعد ما إذا كانت معايير الرقابة المنتهجة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة متوافقة مع المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام المشار إليها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400. وهو يفحص أيضاً ما إذا كان الجهاز قد وضع لمدقيقه السياسات والإجراءات التي تفسر المعايير في السياق الفردي للجهاز. وقد تتواجد هذه السياسات والإجراءات في وثائق مختلفة مثل أدلة الرقابة. وينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات كتابياً.

(ii) **إدارة أعضاء فريق رقابة الالتزام ومهاراتهم :** يبحث هذا البعد فيما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد وضع نظاماً لضمان أن أعضاء فريق رقابة الالتزام يتمتعون جماعياً بالمهارات والخبرات اللازمة. وهو يبحث كذلك في ماهية الدعم المقدم من الجهاز في تنفيذ أعمال رقابة الالتزام. ومن أجل إسناد درجة لهذا البعد، قد يبحث المقيمون في سياسات الجهاز وإجراءاته الخاصة بتشكيل فرق الرقابة، بالإضافة إلى المواد الاسترشادية وكافة أنواع الدعم الذي يُقدم للمدققين. ومن أجل التحقق عما إذا كان نظام تشكيل فرق الرقابة قد تم وفق سياسات وإجراءات الجهاز، فإنه يمكن للمقيمين فحص مستندات التخطيط لعينة من أعمال الرقابة.

(iii) **رقابة الجودة في رقابة الالتزام:** يتحقق هذا البعد من كيفية تنفيذ إجراءات رقابة الجودة في رقابة الالتزام، وإثبات ذلك من خلال مراجعة ملفات الرقابة. وتصف رقابة الجودة مجموعة الإجراءات التي يتم اتباعها لضمان تحقيق أعلى جودة في كل عمل من أعمال الرقابة المنجزة، ويتم تنفيذها باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة. ويلزم أن تهدف الإجراءات إلى ضمان أن أعمال الرقابة تتفق مع المعايير المعمول بها، وأن تقرير الرقابة أو استنتاجاتها أو رأيها مناسب للظروف القائمة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 44:400). وقد يشترك أفراد متعددون في أعمال رقابة الجودة وفي مراحل متعددة من عملية الرقابة. ويؤدي المديرون المباشرون وقادة الفرق دوراً أساسياً في هذا الشأن مثل مراجعة الخطط الأولية ومراجعة أعمال الرقابة ومسودة التقرير قبل وضعها في شكلها النهائي. ويرجى ملاحظة أنه يتم تقييم نظام رقابة الجودة للجهاز على مستوى المؤسسة في موقع آخر من هذا الإطار (المؤشر SAI-4 في البعد iii).

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>البعد (i) معايير رقابة الالتزام وسياساتها</p> <p>وضع الجهاز الأعلى للرقابة <u>معايير رقابة</u> وطنية تتماشى مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400 أو تبنى إرشادات رقابة الالتزام (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 4100 - 4200) كمعايير رسمية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:400). ويمكن اعتبار أن المعايير المنتهجة تتماشى مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400 من خلال الوفاء بما يلي:</p> <p>أ- (...) "يجب على المدقق تحديد العناصر ذات الصلة برقابة الالتزام قبل البدء بالرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:400) (بمعنى تحديد المرجعيات المعمول بها والتي تغطي متطلبات النظامية وعند اللزوم الإنضباط، والموضوع، ومستخدمي التقرير المستهدفين، ومستوى التأكيد الذي يتم تقديمه إن كان معقولاً أو محدوداً) (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 400 : 28 - 41).</p> <p>ب- "ينبغي على المدققين مراعاة <u>مخاطر الرقابة</u> طوال عملية الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 46:400) (بمعنى أن يراعي المدقق ثلاثة أبعاد مختلفة لمخاطر الرقابة وهي المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط ومخاطر الإكتشاف). (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 46:400)</p> <p>ج- "ينبغي على المدققين مراعاة <u>الأهمية النسبية</u> طوال عملية الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:400) (بمعنى مراعاة الأهمية النسبية من خلال القيمة والطبيعة والسياق) راجع كذلك المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 400 : 49 - 99.</p> <p>د- "ينبغي على المدققين إعداد <u>الوثائق</u> الكافية للرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:400).</p> <p>هـ- "ينبغي على المدققين المحافظة على <u>تواصل</u> فعال طوال عملية الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49:400).</p> <p>و- "ينبغي على المدققين تحديد موضوع الرقابة <u>والمعايير</u> المناسبة" (المعيار الدولي</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>للأجهزة العليا للرقابة 51:400).</p> <p>ز- "ينبغي على المدققين تحديد نطاق الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 50:400).</p> <p>ح- "ينبغي على المدققين فهم الجهة الخاضعة للرقابة في ضوء المرجعيات المعنية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 52:400).</p> <p>ط- "ينبغي على المدققين فهم بيئة الرقابة والضوابط الداخلية ذات الصلة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400:53).</p> <p>ي- "ينبغي على المدققين إجراء تقييم للمخاطر" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:400) (وهذا يعني تحديد طبيعة وقت ومدى إجراءات الرقابة). (راجع كذلك المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 120:4000).</p> <p>ك- "ينبغي على المدققين مراعاة مخاطر الاحتيال" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 55:400).</p> <p>ل- "ينبغي على المدققين (تخطيط عملية الرقابة) ووضع استراتيجية وخطة الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 56:400).</p> <p>م- "ينبغي على المدققين جمع أدلة رقابة مناسبة وكافية لتغطية نطاق الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 57:400).</p> <p>ن- "ينبغي على المدققين تقييم إذا ما كان قد تم الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة وتكوين استنتاجات ملائمة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 58:400).</p> <p>س- "ينبغي على المدقق إعداد تقرير كتابي يستند إلى مبادئ الاكتمال والموضوعية ودقة التوقيت والعملية التناقضية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 59:400 كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 158:4000).</p> <p>وقد تبنى الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات بشأن كيفية اختيار تطبيق معايير الرقابة الخاصة به، وينبغي أن تشمل الأمور التالية:</p> <p>ع- "تحديد الأهمية النسبية (من خلال) التقدير المهني (القائم على) تفسير المدقق لحاجات المستخدمين (...) من حيث القيمة (...). ومن حيث السمات المتأصلة (الطبيعة) لعنصر ما (و) السياق. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:400).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>ف- متطلبات <u>توثيق</u> الرقابة، وذلك لضمان أن "المدقق يلتزم بإعداد وثائق الرقابة ذات الصلة قبل إصدار تقرير الرقابة، ويجب الاحتفاظ بالوثائق لفترة زمنية مناسبة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:400).</p> <p>ص- <u>تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة</u> التي سيتم تنفيذها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الجهات الخاضعة للرقابة ونتائج تقييم المخاطر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:400). • لغرض جمع أدلة الرقابة المناسبة والكافية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 57:400). • من أجل تقييم مدى كفاية ومناسبة أدلة الرقابة من أجل تقليل مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول وهذا يتضمن مراعاة الأهمية النسبية ومستوى التأكيد. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 58:400) (ومتى كان ذلك ضروريا يتم تضمين طريقة لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات كاستجابة إلى الأهمية النسبية وتقييمات المخاطر، وفقا لنموذج رقابة أساسي). <p>الدرجة = 4: المعايير (ب) و(ج) و(ن) و(س) وعلى الأقل اثني عشر من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3: المعايير (ب) و(ج) و(ن) و(س) وعلى الأقل ثمانية من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2: المعياران (ب) و(ج) وعلى الأقل ستة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1: المعيار (ب) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (ii) إدارة فريق رقابة الالتزام ومهارته
المعيار الدولي	وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان أن "يمتلك الأفراد في فريق الرقابة مجتمعين

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
<p>للاجهزة العليا للرقابة 400</p> <p>المعيار الدولي</p> <p>للاجهزة العليا للرقابة 40</p>	<p>المعارف والمهارات اللازمة لإتمام رقابة الإلتزام بنجاح، ويشمل ذلك: (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 45:400)</p> <p>أ- فهم نوع الرقابة التي يتم إجراؤها والخبرة العملية فيها.</p> <p>ب- فهم المعايير والمرجعيات المنطبقة</p> <p>ج- فهم عمليات الجهة الخاضعة للرقابة.</p> <p>د- القدرة والخبرة في ممارسة التقدير المهني.</p> <p>ويضمن النظام:</p> <p>هـ- تحديد المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة لتنفيذ مهمة الرقابة (فريق مهمة إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>و- في حالة الاستعانة بخبراء خارجيين، فإنه يتم تقييم ما إذا كانوا يتمتعون بالكفاءة والقدرات والموضوعية (فريق مهمة إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>ز- وجود خطوط واضحة للتسلسل الإداري وتحديد المسؤوليات داخل فريق العمل (فريق مهمة إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>ر الجهاز الأعلى للرقابة الدعم للمدققين التابعين له في الأمور التالية: (على سبيل المثال في شكل أدلة رقابة وتوفير مواد إرشادية أخرى وتوفير التدريب المستمر أثناء العمل وتعزيز التطوير المهني وتوفير الخبراء و/أو المعلومات من مصادر خارجية).</p> <p>ح- تحديد المرجعيات المعمول بها بناءً على "المعايير الرسمية كالتشريع المستند إليه والأنظمة الصادرة بموجب التشريع الإطاري وغير ذلك من القوانين والأنظمة والاتفاقيات المعنية، بما في ذلك قوانين الميزانيات (النظامية). وفي غياب المعايير الرسمية أو وجود أوجه قصور واضحة في التشريع ...، فقد تبحث عمليات الرقابة كذلك في الإلتزام بالمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة وسلوك الموظفين الحكوميين (الانضباط) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 32:400).</p> <p>ط- تحديد المعايير المناسبة لتوفر أساس لتقييم أدلة الرقابة والوصول إلى نتائج الرقابة واستنتاجاتها. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 51:400).</p> <p>ي- تحديد العناصر المرتبطة بمستوى "التأكيد" الذي يتم تقديمه (بمعنى التأكيد المعقول والتأكيد المحدود) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 41:400).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>ك- مراعاة "الأبعاد الثلاثة المختلفة لمخاطر الرقابة: المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط ومخاطر الاكتشاف" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 46:400).</p> <p>ل- فهم "بيئة الرقابة والضوابط الداخلية المعنية" وتقييم "المخاطر المتمثلة في احتمال عدم منعها أو اكتشافها للحالات ذات الأهمية النسبية من حيث عدم الالتزام (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 53:400).</p> <p>م- تضمين "عوامل مخاطر الاحتيال في تقييم المخاطر" وبذل "العناية المهنية الواجبة والحذر" في حالة اكتشاف حالة عدم التزام قد تكون دليلاً على احتيال ما" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 55:400).</p> <p>ن- تحديد "طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:400) "في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الجهة الخاضعة للرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:400) "وتحديد المخاطر وتأثيرها على إجراءات الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:400).</p> <p>س- وضع "استراتيجية رقابة وخطة رقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 56:400).</p> <p>ع- جمع "أدلة رقابة كافية ومناسبة من أجل أن توفر أساساً للاستنتاج أو الرأي" وتغطي جودة الأدلة ومدى صلتها ودرجة موثوقيتها وكيف "تتأثر إمكانية الاعتماد على الأدلة بمصدرها وطبيعتها وتعتمد على الظروف الفردية التي تم خلالها الحصول عليها" وكذلك الحاجة إلى "مجموعة متنوعة من إجراءات جمع الأدلة ذات الطبيعة الكمية أو النوعية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 57:400).</p> <p>ح- إعداد تقرير كتابي بشكل مناسب ومن ثم "يلزم أن يكون التقرير كاملاً ودقيقاً وموضوعياً ومقنعاً كما يكون واضحاً ومختصراً بالحد الذي يسمح به موضوع الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 59:400).</p> <p>الدرجة = 4 : المعايير (أ) و (هـ) و (س) وعلى الأقل ثلاثة عشر معياراً آخر من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : المعايير (أ) و (هـ) و (س) وعلى الأقل تسعة معايير أخرى من المعايير</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : المعايير (أ) و (هـ) وعلى الأقل ستة معايير أخرى من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه على الأقل مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (iii) رقابة الجودة في رقابة الالتزام	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 40</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 400</p>	<p>أ- "ينبغي أن تخضع كافة الأعمال المنجزة للمراجعة كأحد السبل للمساهمة في الجودة وتعزيز التعلم وتنمية مهارات العاملين " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 40) (وهذا يتضمن مراجعة خطة الرقابة وأوراق العمل وعمل الفرق والمراقبة المستمرة لتقدم أعمال الرقابة على كافة مستويات الإدارة المناسبة. ويجب أن تتأكد أعمال المراجعة من أنّ مهمة الرقابة إلترمت بالمتطلبات المعمول بها وأنّ تقرير الرقابة والإستنتاج أو الرأي مناسب في الظروف القائمة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 400 : 44 و فريق مهام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة.) .</p> <p>ب- "على المدقق تنفيذ إجراءات رقابة الجودة خلال مهمة الرقابة ... للتأكد من الوفاء بالمتطلبات المعمول بها (....) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 40:44).</p> <p>ج- "في حالة مواجهة صعوبة أو مسالة خلافية، فينبغي أن تتأكد الأجهزة العليا للمراقبة من استخدام المصادر المناسبة (مثل الخبراء الفنيين) من أجل التعامل مع تلك المسائل. " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 40).</p> <p>د- "..... يتم توثيق أي اختلافات في الآراء داخل الأجهزة العليا للمراقبة وحلها قبل إصدار التقرير (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة 40).</p> <p>هـ- "يلزم أن تدرك الأجهزة العليا للمراقبة أهمية إجراء مراجعات رقابة الجودة لأعمالها (ومتى تم تنفيذها) يلزم حل أي مشاكل تثار بشكل مرضي قبل إصدار التقارير" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة:40) (بمعنى مراجعة من قبل مدققين لم يشاركوا في أعمال الرقابة).</p> <p>و - "وجود إجراءات من أجل الإذن بإصدار التقارير (المعيار الدولي للأجهزة العليا للمراقبة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-15) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>(40) تنفيذ مراجعة جودة لمسودات التقارير وهذا يتضمن عادة إجراء المراجعة من قبل مستويات مختلفة من الإدارة وقد يتضمن إجراء مناقشات مع الموظفين في الوحدة و/أو مع خبراء خارجيين (فريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر SAI-16: عملية رقابة الالتزام

يبحث هذا المؤشر في كيفية تنفيذ أعمال رقابة الالتزام عملياً، فهو يفحص بشكل مستقل مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إصدار التقرير، وينبغي أن يكون إسناد درجة هذا المؤشر قائماً بشكل أساسي على مراجعة عينة من ملفات رقابة الالتزام من السنة محل المراجعة، ويمكن جمع أدلة الإثبات أيضاً من تقارير ضمان الجودة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة متى قرر المقيم أنه يمكن الاعتماد عليها، وقد يكون من المفيد كذلك عقد لقاءات مع فرق الرقابة التي أجرت أعمال الرقابة التي تم انتقاؤها ضمن العينة. وكقاعدة عامة، ينبغي توثيق المسائل التي شملتها المعايير من أجل اعتبار هذه المعايير مستوفاة (على سبيل المثال في خطة التدقيق، أو في أوراق العمل أو في مرحلة إعداد تقرير الرقابة).

يرجى الرجوع إلى الملحق 1 بشأن تعريف وتوضيح بعض المصطلحات الهامة.

الارتباط بالتقييمات المتعلقة بالالتزام بالجهاز بالمستوى الرابع من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

يعد قيام الأجهزة العليا للرقابة بمراجعات ضمان جودة لأعمالها الرقابية من بين الممارسات الجيدة. وإذا ذكرت الأجهزة العليا للرقابة أنها قد أجرت أعمال الرقابة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 4000 – 4999

فينبغي أن تمتلك نظاما ساريا لضمان التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالمستوى 4. ومن أجل تشجيع هذه المراجعات واستيعاب الحالات التي قام فيها الجهاز بإجراء تقييم لمدى التزامه بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى الرابع، فإن إسناد الدرجة 4 لمؤشرات أعمال الرقابة لإطار قياس أداء الأجهزة (مؤشرات الأجهزة العليا للرقابة -9 و 12 و 15) يتطلب أن يكون الجهاز قد قام بتنفيذ هذه المراجعة وأن هذه المراجعة أكدت أن الجهاز يفي بكافة المتطلبات ذات الصلة من المستوى الرابع. كما أنه من حق المقيم أن يحدد ما إذا كانت حالات عدم الامتثال التي تمت ملاحظتها في هذه التقييمات مرتبطة بشكل أساسي بأبعاد التخطيط أو التنفيذ أو التقرير كما في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. هذا سيجعل من السهل على الأجهزة العليا للرقابة أن تعتمد على نتائج أي أعمال تقييم سابقة عند إسناد درجات لمؤشرات إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة.

وإذا لم يُجرِ الجهاز الأعلى للرقابة أعمال الرقابة الخاصة به وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى 4، ولكن اعتمد على المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (المستوى 3 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400)، فيمكن استخدام المعايير التفصيلية التالية من أجل تقييم عملية رقابة الالتزام وإسناد درجة لها.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(i) تخطيط رقابة الالتزام

(ii) تنفيذ رقابة الالتزام

(iii) تقييم أدلة الرقابة واختتام رقابة الالتزام وإعداد تقاريرها

تحدد هذه الأبعاد المعايير الخاصة بالتخطيط والتنفيذ واستكمال وإصدار التقارير وفقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400. وتعتبر عينة ملفات الرقابة هي الأساس لتقييم معايير البعد، يرجى أيضا الرجوع إلى مقدمة المجال ج.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	البعد (i) تخطيط رقابة الالتزام
المعيار الدولي للأجهزة العليا	أ- " يجب تحديد العناصر ذات الصلة برقابة الالتزام (...) قبل البدء في الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 27:400) (بمعنى تحديد المرجعيات المعمول بها

المراجع الأساسية	المؤشر (SA1-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
<p>للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40</p> <p>للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30</p>	<p>والتي تغطي النظامية وإن لزم الأمر الإنضباط أيضا، والمتطلبات، والموضوع، والمستخدمين المستهدفين من التقرير، ومستوى التأكيد الذي سيتم تقديمه إن كان معقولاً أو محدوداً) (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 400 : 28 - 41).</p> <p>ب- "ينبغي على المدققين مراعاة <u>مخاطر الرقابة</u> طوال عملية الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 46:40) (بمعنى أن المدقق يراعي مختلف الأبعاد الثلاثة لمخاطر الرقابة: وهي المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط ومخاطر الإكتشاف) و"ينبغي على المدقق إجراء تقييم للمخاطر من أجل تحديد مخاطر عدم الالتزام" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 54:40) (بغاية تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة).</p> <p>ج- "ينبغي على المدققين مراعاة <u>الأهمية النسبية</u> طوال عملية الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 47:400 وكذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 94:4000) (بمعنى اعتبار الأهمية النسبية من خلال القيمة والطبيعة والسياق).</p> <p>د- "ينبغي على المدققين المحافظة على <u>تواصل</u> فعال طوال عملية الرقابة" كذلك يلزم إبلاغ الطرف المسؤول بمعايير الرقابة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49:400)</p> <p>هـ- "ينبغي على المدققين تحديد موضوع الرقابة <u>والمعايير المناسبة</u>" اعتماداً على المرجعيات المعمول بها، وكأساس لتقييم أدلة الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 51:400).</p> <p>و- "ينبغي على المدققين تحديد <u>نطاق الرقابة</u> (....) كبيان واضح لمحور تركيز الرقابة ومداها وحدودها من حيث مدى التزام موضوع الرقابة بالمعايير" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 50:400).</p> <p>ز- "ينبغي على المدققين فهم <u>الجهة الخاضعة للرقابة</u> في ضوء المرجعيات المعنية (التي تحكمها)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400:52).</p> <p>ح- "ينبغي على المدققين فهم بيئة <u>الرقابة وضوابط الرقابة الداخلية</u> المعنية (...)" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 53:400).</p> <p>ط- "يلزم على المدققين مراعاة <u>مخاطر الاحتيال</u>" من خلال تضمين عوامل مخاطر الاحتيال في تقييمات المخاطر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 55:400).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SA1-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>ي- " ينبغي على المدققين (تخطيط الرقابة) من خلال وضع <u>استراتيجية رقابة وخطة رقابة</u> (...) ويلزم توثيق كل من استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة كتابياً" (المعيار الدولي للأجهزة العليا الكفاءة 56:400).</p> <p>ك- وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان أنه على مستوى المهمة فإن مدققيه (وأي متعاقدين معه) يلتزمون بالمتطلبات الأخلاقية التالية: النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30) (مثل تجنب المهام طويلة الأجل مع نفس الجهة الخاضعة للرقابة وطلب إقرار مناسب من الموظفين فيما يتعلق بالالتزام بأخلاقيات المهنة والاستقلالية).</p> <p>الدرجة = 4 : أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو مراجعة مستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) لممارسة رقابة الالتزام من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أن هذه الممارسة تتفق مع <u>كافة</u> متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3 : المعياران (ب) و (ح) وعلى الأقل ستة معايير من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2 : المعيار (ح) وأربعة معايير على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معياران على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (ii) تنفيذ رقابة الالتزام
المعيار الدولي للأجهزة العليا	أ) حدد المدقق "طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة" في ضوء معايير ونطاق الرقابة وخصائص الجهة الخاضعة للرقابة ونتائج تقييم المخاطر (المعيار الدولي للأجهزة العليا

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
للرقابة 400	<p>للرقابة 54:400) "لغرض الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 57:400) (متى كان الأمر ذا صلة، تم تطبيق مقارنة الجهاز الأعلى للرقابة لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات المخطط لها استجابة للأهمية النسبية ولتقييم المخاطر ولمستوى التأكيد).</p> <p>ب) " إذا اكتشف المدقق حالات عدم التزام قد تدل على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الحذر كي لا يعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 55:400) وينبغي اتباع إجراءات الجهاز الأعلى للرقابة في التعامل مع مؤشرات الاحتيال.</p> <p>ج) عند استخدام خبراء خارجيين، "على المدققين تقييم مدى امتلاك الخبراء لما يلزم من الكفاءات والقدرات والموضوعية وتحديد مدى كفاية عملهم لغايات مهمة الرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 45:400).</p> <p>د) " يجب على المدققين جمع أدلة رقابة مناسبة وكافية لتوفر أساسا للإستنتاج أو الرأي (وتشمل) مجموعة متنوعة من إجراءات جمع الأدلة ذات الطبيعة الكمية والنوعية، وغالبا ما يحتاج المدقق إلى الجمع والمقارنة بين الأدلة من مصادر مختلفة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 57:400).</p> <p>هـ) تم تنفيذ جميع إجراءات الرقابة المخطط لها، أو عندما لا يتم تنفيذ بعض إجراءات الرقابة المخطط لها، فإنه ينبغي الاحتفاظ بشرح مناسب في ملف الرقابة ويتم اعتماده من المسؤولين عن أعمال الرقابة. (فريق مهمة إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 4: أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو مراجعة مستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) لممارسة رقابة الإلتزام من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أن هذه الممارسة تتفق مع <u>كافة</u> متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SA1-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>الدرجة = 3: المعياران (أ) و (د) ومعياران آخران على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2: المعيار (أ) ومعيار واحد على الأقل من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>
البعد (iii) تقييم أدلة الرقابة واختتام رقابة الالتزام وإعداد تقاريرها	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 400	<p>أ- " يجب أن يكون التوثيق مفصلاً بقدر كافٍ لتمكين مدقق متمرس، لا يملك أي معرفة مسبقة بمهمة الرقابة، من فهم ما يلي :العلاقة بين موضوع الرقابة والمعايير ونطاق الرقابة وتقييم المخاطر واستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة وطبيعة الإجراءات المنفذة وتوقيتها ومداه ونتاجها ، وأنه تم الحصول على الأدلة لدعم استنتاجات المدقق أو رأيه، والحجج التي تستند إليها جميع المسائل والمهام التي اقتضت ممارسة التقدير المهني والاستنتاجات ذات الصلة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:400).</p> <p>ب- تم اتباع متطلبات الجهاز الأعلى للرقابة الخاصة بتوثيق الرقابة، من أجل ضمان أنه "على المدقق أن يعد وثائق الرقابة المعنية قبل إصدار تقرير الرقابة، ويجب الاحتفاظ بالوثائق لمدة زمنية مناسبة." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 48:400).</p> <p>ج- "يجب على المدققين تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن يتوصلوا إلى استنتاجات ملائمة... ومن ثم خفض مخاطر الرقابة إلى مستوى متدن مقبول.... كما يشمل التقييم من جهة أخرى الأهمية النسبية.... (و) مستوى التأكيد الخاص بالرقابة " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 58:400).</p> <p>د- "يجب على المدققين المحافظة على تواصل فعال طوال عملية الرقابة" وخلال الرقابة " يجب إبلاغ المستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة بحالات عدم الالتزام الجوهرية " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 49:400 كذلك يرجى الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة 4000 : 70 ، 73).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>هـ- "تخضع نتائج الجهاز الأعلى للرقابة لإجراءات التعليق وتخضع التوصيات (أو الملاحظات) إلى المناقشات والردود من الجهة الخاضعة للرقابة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:20).</p> <p>و- " يجب على المدققين إعداد تقرير يستند إلى مبادئ الاكتمال والموضوعية ودقة التوقيت والعملية المتناقضة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 59:400 وكذلك الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 158:4000).</p> <p>ز- ويجب أن تتضمن تقارير رقابة الالتزام العناصر التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. العنوان 2. المرسل إليه 3. نطاق الرقابة بما في ذلك الفترة الزمنية المغطاة 4. تحديد موضوع الرقابة أو وصفة 5. المعايير المحددة 6. تحديد معايير الرقابة المطبقة عند أداء العمل 7. ملخص للعمل المؤدى 8. النتائج 9. الاستنتاج / الرأي 10. ردود الجهة الخاضعة للرقابة (حسب الإقتضاء) 11. التوصيات (حسب الإقتضاء) 12. تاريخ التقرير 13. التوقيع " (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 59:400) <p>ح- " ينبغي أن تكون التقارير سهلة الفهم وخالية من الغموض أو الإبهام وكاملة. ويجب أن تكون موضوعية وعادلة والا تتضمن سوى المعلومات التي تؤيدها أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن تضمن وضع النتائج في إطارها وسياقها الصحيحين." (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 51:400). (بمعنى في حالة التقارير الطويلة مثل خطابات الإدارة).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-16) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>ط- أي ملاحظات أو توصيات رقابية تكون مكتوبة بشكل واضح ومختصر وموجهة للأشخاص المسؤولين عن ضمان تطبيقها.</p> <p>ي- "ومتى قدم المدقق رأياً فإنه يلتزم بذكر إذا ما كان هذا الرأي معذراً أو غير معدل بناءً على تقييم الأهمية النسبية والإنتشار" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 59:400 وكذلك الرجوع إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 151:4000)</p> <p>الدرجة = 4 : أكد تقييم مستقل (مثل مراجعة ضمان الجودة، ومراجعة النظراء أو مراجعة مستقلة، وأدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) خضعت لرقابة جودة مستقلة، تم تنفيذها في الأعوام الثلاثة الأخيرة المنقضية) لممارسة رقابة الالتزام من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أن هذه الممارسة تتفق مع كافة متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من المستوى الرابع والتي هي ذات صلة بهذا البعد (متضمنة جميع المعايير أعلاه).</p> <p>الدرجة = 3 : المعيارين (هـ) و (و) وستة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2 : المعيار (و) وأربعة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معياران على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 0: أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>

المؤشر (SAI-17) : نتائج رقابة الالتزام

يقيم هذا المؤشر مخرجات وظيفة رقابة الالتزام للأجهزة العليا للرقابة، ومدى رفع تقارير رقابة الالتزام في الوقت المناسب، وكذلك متابعة ملاحظات الرقابة وتوصياتها.

الأبعاد (i) و (ii) تقديم ونشر نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب: يجب تقديم كافة النتائج إلى الجهات المختصة في الوقت المناسب (البعد i). ويستلزم ذلك أن يتم إرسال/إعطاء تقرير الرقابة النهائي بشكل رسمي

إلى السلطة المسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه. وينظر البعد (ii) فيما إذا كانت تقارير رقابة الالتزام (أو الموجزات إذا كانت التقارير الكاملة طويلة للغاية وتفصيلية) و/أو الآراء قد تم نشرها بمجرد أن سمحت التشريعات بذلك. وغالبا ما تنص التشريعات الوطنية على مرحلة معينة في العملية يسمح للجهاز عند بلوغها بنشر تقرير الرقابة/ الرأي الرقابي.. ويعتبر تقرير الرقابة مكتملاً عندما يعتمد صانع القرار في الجهاز (مثل رئيس الجهاز).

البعد (iii) متابعة تنفيذ الملاحظات والتوصيات: يجب أن يتوفر للجهاز الأعلى للرقابة نظاماً مناسباً للتأكد مما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة اتخذت الإجراء المناسب بشأن الملاحظات والتوصيات التي قررها الجهاز، أو التي يمكن أن تقررها الجهات المسؤولة عن الحوكمة بالجهة الخاضعة للرقابة. وينبغي أن يتضمن هذا فرصة الجهة الخاضعة للرقابة للرد على هذه التوصيات، وكذلك إبلاغ الجهاز للسلطات ذات الصلة وللجمهور بشأن نتائج أعمال المتابعة بالشكل المناسب، ونشر تقارير نتائج تلك الأعمال للعموم متى كان ذلك ضرورياً.

منهجية التقييم المقترحة

ويمكن الحصول على المعلومات بشأن إسناد درجة لهذا المؤشر من نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة أو من خلال مراجعة عينة من رقابة الالتزام المنفذة خلال الفترة محل المراجعة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

- (i) تقديم نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب
- (ii) نشر تقارير رقابة الالتزام في الوقت المناسب
- (iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لملاحظات وتوصيات رقابة الالتزام

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-17) الحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
البعد (i) تقديم نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10	الدرجة = 4 : بالنسبة لما لا يقل عن 80 % من تقارير رقابة الالتزام، تم تقديم الرأي الرقابي و/أو التقرير إلى الجهة الخاضعة للرقابة أو إلى أي جهة أخرى مختصة خلال الفترة القانونية المحددة أو الإطار الزمني المتفق عليه، أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد كان التقديم خلال 6 أشهر من انتهاء الفترة التي تتعلق بها الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8 : 20 ،

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-17) الحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20	<p>وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 3 : بالنسبة لما لا يقل عن 60 % من تقارير رقابة الالتزام، تم تقديم الرأي الرقابي و/أو التقرير إلى الجهة الخاضعة للرقابة أو إلى أي جهة أخرى مختصة خلال الفترة القانونية المحددة أو الإطار الزمني المتفق عليه، أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد كان التقديم خلال 9 أشهر من انتهاء الفترة التي تتعلق بها الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20 : 8 ، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 2 : بالنسبة لما لا يقل عن 40 % من تقارير رقابة الالتزام، تم تم تقديم الرأي الرقابي و/أو التقرير إلى الجهة الخاضعة للرقابة أو إلى أي جهة أخرى مختصة خلال الفترة القانونية المحددة أو الإطار الزمني المتفق عليه أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد كان التقديم خلال 12 شهر من انتهاء الفترة التي تتعلق بها الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20 : 8 ، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 1 : بالنسبة لما لا يقل عن 20 % من مهمات رقابة الالتزام، تم تقديم الرأي الرقابي و/أو التقرير إلى الجهة الخاضعة للرقابة أو إلى أي جهة أخرى مختصة خلال الفترة القانونية المحددة أو الإطار الزمني المتفق عليه أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد كان التقديم خلال 12 شهر من انتهاء الفترة التي تتعلق بها الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20 : 8 ، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 0 : بالنسبة لأقل من 20 % من مهمات رقابة الالتزام، تم تقديم الرأي الرقابي و/أو التقرير إلى الجهة الخاضعة للرقابة أو إلى أي جهة أخرى مختصة خلال الفترة القانونية المحددة أو الإطار الزمني المتفق عليه أو في حالة عدم وجود إطار زمني محدد كان التقديم خلال 12 شهر من انتهاء الفترة التي تتعلق بها الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 5:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-17) الحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	8 : ، وفريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).
البعد (ii) نشر نتائج رقابة الالتزام في الوقت المناسب	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20	<p>الدرجة = 4 : بالنسبة لكافة تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب القيام بالنشر، تمت إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 15 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8 : 20 وفريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 3 : بالنسبة لكافة تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب القيام بالنشر، تمت إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 30 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8 : 20 وفريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 2 : بالنسبة لما لا يقل عن 75% من تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب القيام بالنشر، تمت إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8 : 20 وفريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 1 : بالنسبة لما لا يقل عن 50% من تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب القيام بالنشر، تمت إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8 : 20 وفريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>الدرجة = 0 : بالنسبة لأقل من 50% من تقارير و/أو آراء الرقابة التي يكون للجهاز الأعلى للرقابة حق وواجب القيام بالنشر، تمت إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور وفقا للأساليب المناسبة وذلك خلال 60 يوما من تاريخ السماح للجهاز الأعلى للرقابة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-17) الحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	بالنشر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:10 و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20 : 8 وفريق مهام إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)
البعد (iii) متابعة الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات رقابة الالتزام	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 10 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20 المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 100	<p>أ) "تمتلك الأجهزة العليا للرقابة نظام متابعة داخلي خاص بها للتأكد من أن الجهات التي خضعت لرقابتها تتعامل بشكل مناسب مع ملاحظاتها وتوصياتها وكذلك ملاحظات وتوصيات السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو هيئة الحوكمة بالجهة التي خضعت للرقابة". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:10).</p> <p>ب) "تركز المتابعة على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للرقابة قد تناولت المسائل المثارة (في مهمات الرقابة السابقة) بشكل مناسب" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 51:100).</p> <p>ج) "تسمح إجراءات المتابعة للأجهزة العليا للرقابة للجهة التي خضعت للرقابة بتقديم معلومات بشأن الإجراءات التصحيحية المتخذة أو لماذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:20).</p> <p>د) "تقدم الأجهزة العليا للرقابة تقارير متابعة للسلطة التشريعية، أو إحدى لجانها، أو إلى هيئة حوكمة الجهة التي خضعت للرقابة، وفقا لما هو مناسب، وذلك من أجل النظر فيها واتخاذ الإجراء اللازم، أو حتى في حالة كانت للأجهزة العليا للرقابة سلطة قانونية للمتابعة ووضع عقوبات" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:10).</p> <p>هـ) "تتشر الأجهزة العليا للرقابة للعموم تقريرها بشأن نتائج أعمال الرقابة (وهذا يتضمن) إجراءات المتابعة المتبعة فيما يتعلق بتوصياتها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 7:20).</p> <p>و) وضع الجهاز الأعلى للرقابة ممارسة لتقييم الأهمية النسبية من أجل تحديد متى تتطلب المتابعة أعمال تحقيق / تدقيق إضافية. (فريق مهام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة و المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 41:100).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-17) الحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	<p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : خمسة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : ثلاثة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1 : معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

مقدمة حول مؤشرات الرقابة القضائية

إن الغرض من الرقابة القضائية هو إصدار أحكام في شكل قرارات محددة: أوامر أو أحكام أو قرارات رسمية على الذمة الشخصية والمالية للمحاسبين العموميين. وفي بعض الأحيان، ينتج عن الرقابة القضائية حكم على الذمة القانونية للمتصرفين من خلال قرارات جماعية مع إمكانية فرض عقوبات عليهم بسبب مخالفة يرتكبونها. وتتضمن هذه الرقابة التحقق من الالتزام بالمعايير المعمول بها وكذلك تطبيق الإجراءات المتناقضة (procédures contradictoires) والكتابية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح.

وتحتاج كل سلطة قضائية إلى مجموعة كاملة من القواعد والمعايير من المستوى المناسب (قانون أو لوائح) لتحديد نظام مسؤولية المتصرفين العموميين (بما في ذلك المحاسبين) ومتطلبات تنفيذها وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة في العملية القضائية. وتسمح الرقابة القضائية للجهاز الأعلى للرقابة بالتحقق من أن المتصرفين العموميين (بموجب نظام مسؤولية يحدده القانون واللوائح) قد أدوا واجباتهم التي كلفوا بها والمنصوص عليها في القانون واللوائح. وإذا لم يؤديوا واجباتهم، فإن المتصرفين العموميين يتحملون المسؤولية. وهذا الأمر يقتصر حصرياً على الالتزام بالواجبات المذكورة.

ولم يتم وصف المبادئ الخاصة بالرقابة القضائية للأجهزة العليا للرقابة في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، لذلك تم وضع المعايير على أساس الممارسات الجيدة المرتبطة بهذه العملية، من خلال مجموعة مرجعية من الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي على أساس اتفاق قائم بينها بأن تعكس المؤشرات الممارسات المختلفة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية على المستوى العالمي.

كيفية تحديد ما إذا كانت الرقابة ذات طابع قضائي

الرقابة القضائية اختصاص يمنحه القانون، حيث يحدد الإطار القانوني الغرض منها ومحتواها وعملياتها. ويجب على المقيمين التأكد من أن الرقابة القضائية تتفق مع الشروط التي يحددها الإطار القانوني.

وعلى الرغم من أنه يمكن إجراء الرقابة القضائية أحياناً كنوع خاص من الرقابة، فإنه يمكن كذلك إجراؤها مع أنواع الرقابة الأخرى. لذا فإنه ينبغي على المقيمين في مرحلة التخطيط للتقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، النظر في أنسب المصادر للمعلومات من أجل اسناد درجات للمؤشرات. وهذا قد

يتضمن جمع الأدلة من أنواع مختلفة من أعمال الرقابة المتضمنة لعناصر قضائية ولكن ينبغي في جميع الأحوال توضيح العينة التي اعتمدت عليها النتائج.

المؤشر (SAI-18): معايير الرقابة القضائية وإدارة الجودة

يخص هذا المؤشر المبادئ الأساسية للرقابة القضائية، حيث يبحث المؤشر SAI-18 في أسس ممارسة الرقابة القضائية. وهذا يتضمن معايير الرقابة والمواد الإرشادية وكذلك عمليات الجهاز الأعلى للرقابة لضمان جودة الرقابة القضائية. ويتم تقييم الأنظمة الشاملة للجهاز والخاصة بضمان جودة العمل الرقابي في المؤشر SAI-4 وتلك الخاصة بتعيين الموظفين وتدريبهم في أنواع الرقابة ذات الصلة في المؤشر SAI-22 وفي المؤشر SAI-23.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- (i) معايير الرقابة القضائية وسياساتها
- (ii) إدارة فريق الرقابة القضائية ومهاراته
- (iii) رقابة الجودة في الرقابة القضائية

(i) **معايير الرقابة القضائية وسياساتها:** يحدد الدستور والقوانين المبادئ والمعايير التي يتعين على المتصرفين والمحاسبين العموميين الالتزام بها كما يحدد كيفية مساءلتهم في حالة عدم الالتزام. وفي بعض الدول، يمنح الإطار القانوني الصلاحية للجهاز الأعلى للرقابة كي يصدر قواعد محددة حول كيفية تنفيذ الرقابة القضائية.

(ii) **إدارة فريق الرقابة القضائية ومهاراته :** يبحث هذا البعد فيما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد وضع نظاماً لضمان أن جميع أعضاء فريق الرقابة القضائية يتمتعون بالكفاءة المهنية والمهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ أعمال الرقابة المطلوبة. ويبحث أيضاً في ماهية الدعم المقدم من الجهاز للمراقبين (القضاة) في تنفيذ أعمال الرقابة القضائية. ومن أجل إسناد درجة لهذا البعد، فإن المقيم قد يبحث في سياسات الجهاز وإجراءاته الخاصة بتشكيل فرق الرقابة، بالإضافة إلى المواد الإرشادية وكافة أنواع الدعم التي تقدم للمراقبين. ولغاية التحقق من أن نظام تشكيل فرق الرقابة مطبق فعلياً، فإنه يمكن للمقيمين فحص مستندات التخطيط لعينة من أعمال الرقابة.

(iii) **رقابة الجودة في الرقابة القضائية:** يتحقق هذا البعد من كيفية تنفيذ إجراءات رقابة الجودة في أعمال الرقابة القضائية بشكل عملي، وتقديم الأدلة من خلال مراجعة ملفات الرقابة. وتصف عملية رقابة الجودة للرقابة القضائية مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لضمان تحقيق أعلى جودة في كافة أعمال الرقابة المنجزة، وكذلك تنفيذها باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة. ويضطلع بالدور الرئيسي في رقابة جودة الرقابة القضائية مكتبان وهما مكتب المدعي العام ومكتب المحكمة. ويرجى ملاحظة أنه يتم تقييم نظام رقابة الجودة للجهاز على المستوى المؤسسي في موضع آخر من هذا الإطار (المؤشر 4-SAI في البعد iii).

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-18) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
البعد (i) معايير الرقابة القضائية وسياساتها	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 100	أ- هناك إطار قانوني يحدد عملية الرقابة القضائية ويحدد كذلك الأدوار والمسؤوليات الأساسية (بمعنى من سيتم محاسبته وكيف ومتى تبدأ عملية الرقابة القضائية ومتى تنتهي وما هي الأطراف التي تشارك فيها وما هي أدوارهم).
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	ب- أصدر الجهاز الأعلى للرقابة معايير رقابة قضائية تفصيلية وهي: (i) متفقة مع المستوى التشريعي الأعلى و (ii) ومتى كان ذلك منطبقاً، تقدم وصفاً واضحاً بشأن السياسات و/أو المبادئ التي يلزم تطبيقها من قبل المتصرفين / المحاسبين العموميين أو أي شخص آخر مسؤول عن أصول عامة.
	ج- ومتى كان ذلك مناسباً، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإبلاغ وتعميم هذه المعايير على الأشخاص الخاضعين لرقابته القضائية.
	د- يصف القانون أو اللوائح الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة بوضوح ويتواصل مع الخاضعين لمساءلة الجهاز الأعلى للرقابة بشأن المستندات والتقارير والمعلومات التي يلزم إرسالها أو تقديمها.
	هـ- وجود عملية (process) منصوص عليها في القانون أو اللوائح تصف كيف ينبغي أن يتصرف الجهاز الأعلى للرقابة في حالة عدم الالتزام من قبل الأشخاص الذين يتعين عليهم تقديم الحسابات للجهاز الأعلى للرقابة.
	و- هناك عقوبات منصوص عليها في القانون تطبق في حالة عدم الالتزام من قبل الأشخاص الذين يتعين عليهم تقديم الحسابات للجهاز الأعلى للرقابة.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-18) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>ز- يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بمتابعة الجهات التي لم تقدم الحسابات له أو التي قدمتها في غير الموعد المحدد و / أو خلافا للإجراءات المعمول بها.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : المعيار (أ) وأربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : المعيار (أ) وثلاثة معايير من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه على الأقل مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
البعد (ii) إدارة فريق الرقابة القضائية ومهاراته	
<p>فريق مهمة</p> <p>إطار قياس</p> <p>أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p>	<p>وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان أن أعضاء فريق الرقابة يمتلكون مجتمعين المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لإجراء الرقابة القضائية بنجاح، وهذا يتضمن:</p> <p>أ- الفهم الجيد والخبرة العملية للرقابة القضائية.</p> <p>ب- الفهم الجيد للمعايير والقوانين واللوائح المنطبقة.</p> <p>ج- الفهم الكافي لخصائص الجهة التي تتم رقابتها.</p> <p>د- المهارات والخبرات اللازمة لاستخدام الحكم (التقدير) المهني.</p> <p>ويضمن النظام بأنه:</p> <p>هـ- يتم تحديد المعارف والمهارات والخبرة اللازمة لإجراء الرقابة.</p> <p>و- في صورة استخدام الخبراء الخارجيين، يتم تقييم إذا ما كانوا يملكون الكفاءة والقدرات والموضوعية اللازمة.</p> <p>ز- يوفر الجهاز الأعلى للرقابة خدمات الدعم لموظفي الرقابة لمساعدتهم على تطبيق معايير الرقابة المتبناة والقواعد الأخلاقية وتطوير مهاراتهم المهنية (مثل توفير أدلة الرقابة وفرص التطوير المستمر لمهاراتهم وإمكانية الاستعانة بالخبراء عند الحاجة، ومراكمة الخبرة المهنية، والحوار مع موظفي الرقابة الآخرين).</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-18) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : المعايير (أ) و (ب) و (د) و (هـ) و (و) مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : المعايير (أ) و (ب) و (د) و (هـ) مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (iii) رقابة الجودة في الرقابة القضائية
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	<p>أ- يلزم مراجعة كافة الأعمال المنجزة بهدف تعزيز الجودة والتعلم والتطوير المهني (بما في ذلك مراجعة خطة الرقابة وأوراق العمل وعمل الفرق والمراقبة والإشراف على القضية ومراجعتها).</p> <p>ب- يطبق الجهاز الأعلى للرقابة إجراءات رقابة الجودة في كل مرحلة من مراحل الرقابة القضائية.</p> <p>ج- يمكن للجهاز الأعلى للرقابة طلب الموارد المناسبة (مثل الخبراء الفنيين) عند الحاجة.</p> <p>د- تخضع القرارات القضائية التي تصدر عن الجهاز الأعلى للرقابة للطعن.</p> <p>هـ- عدد الطعون التي تؤدي إلى تغيير في قرارات الرقابة القضائية منخفضة بشكل معقول.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>

المؤشر SAI-19: عملية الرقابة القضائية

يبحث هذا المؤشر في كيفية تنفيذ أعمال الرقابة القضائية عملياً، ويفحص بشكل منفصل مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إصدار القرار. وينبغي أن يكون إسناد درجة هذا المؤشر قائماً بشكل أساسي على

مراجعة عينة من ملفات الرقابة القضائية من السنة محل المراجعة، وقد يكون من المفيد كذلك عقد لقاءات مع فرق الرقابة التي أجرت الرقابة القضائية.

طريقة التقييم المقترحة

ينبغي إسناد درجة هذا المؤشر بشكل أساسي بناءً على مراجعة عينة من ملفات الرقابة القضائية للسنة محل المراجعة. ومن المفيد عقد لقاءات مع فرق عمل الرقابة التي أجرت الرقابة القضائية. وينبغي أن تغطي المراجعة ملفات وأوراق العمل والتقارير الوقتية وتوثيق العملية (documentation of the process) والقرارات التي تتعلق بالحكم. وفيما يخص البعد (iii) يحتاج المقيم إلى تقييم أساس وممارسات اتخاذ القرار وتأنيده بالملاحظات التي تم جمعها من العينة، بينما يتطلب البعد (iv) مراجعة توثيق القرار النهائي.

وكقاعدة عامة، ينبغي توثيق المسائل المشمولة بالمعايير من أجل اعتبار هذه المعايير مستوفاة، ويتم ذلك على سبيل المثال في خطة الرقابة. وينبغي ألا يخرق تقييم هذا المؤشر سرية الرقابة أو التحقيق وأيضا سرية المداولة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(i) تخطيط الرقابة القضائية

(ii) تنفيذ الرقابة القضائية

(iii) عملية اتخاذ القرار في الرقابة القضائية

(iv) قرار الرقابة القضائية النهائي

(i) **تخطيط الرقابة القضائية:** تتطلب الإدارة الجيدة لأعمال الرقابة والتي يقرها الجهاز الأعلى للرقابة بأن يجمع المراقب (القاضي) المعلومات اللازمة عن الموضوع محل الرقابة، وأن يتم تحديد أهداف الرقابة ووسائل تحقيقها (على سبيل المثال المهارات والمواعيد،) بشكل واضح.

(ii) **تنفيذ الرقابة القضائية:** يتضمن هذا البعد أنشطة رقابة مرتبطة بالحكم الوقتي والنهائي.

(iii) **عملية اتخاذ القرار في الرقابة القضائية:** يستند القرار في الرقابة القضائية إلى عرض نتائج التحقيق من قبل القاضي المكلف بأعمال الرقابة، وإلى رأي مكتب المدعي العام وإلى مداولة قاض واحد أو عدد من القضاة. وسواء كانت جلسة الاستماع علنية أم لا، فينبغي أن تكون عملية اتخاذ القرار القضائي دائما تحاورية. كما ينبغي أن يتاح للمتصرفين العموميين (بما في ذلك المحاسبين) الفرصة لتقديم ملاحظاتهم أو حججهم.

(iv) **قرار الرقابة القضائية النهائي** : إن القرار القضائي للجهاز الأعلى للرقابة هو قرار قانوني ورسمي يوجه إلى الأشخاص المسؤولين عن هدف خاضع للرقابة (مثلاً عقد أو حساب). لذا ينبغي تقديمه وفقاً للقوانين واللوائح. وينبغي أن يكون القرار النهائي سهل الفهم وواضحاً وغير غامض وشامل. كما ينبغي عرض حجج كافة الأطراف، ويلزم أن تكون البنود التشغيلية المذكورة بوضوح ومتوافقة مع أسباب إصدار القرار.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-19) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	البعد (i) تخطيط الرقابة القضائية
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	عند التخطيط للرقابة القضائية، ينبغي على الأشخاص المسؤولين عن الرقابة مراعاة ما يلي:
	أ- الحصول على المعرفة الكافية قبل عملية الرقابة لضمان حسن تصميم خطة الرقابة.
	ب- تطبيق استراتيجية قائمة على المخاطر تركز على النظام، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الطرف محل الرقابة.
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة.	ج- في صورة الرقابة القضائية على الحسابات، تتم صياغة هدف الرقابة.
	د- تضمين جدول زمني وفترة التنفيذ.
للرقابة 30	هـ- يتم تضمين كافة أعمال الرقابة المخطط لها في برنامج العمل السنوي للجهاز الأعلى للرقابة.
	و- وضع الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً لضمان أن المراقبين المسؤولين عن أعمال الرقابة، على مستوى كل مهمة، يلتزمون بالمتطلبات الأخلاقية التالية: النزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 30) (مثل تجنب العلاقات طويلة المدى مع نفس الجهة الخاضعة للرقابة وطلب إقرار مناسب من كافة فريق العمل بالالتزام بأخلاقيات المهنة والاستقلالية).
	الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
	الدرجة = 3 : على الأقل أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
	الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
	الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-19) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.
البعد (ii) تنفيذ الرقابة القضائية	
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	<p>عند تنفيذ الرقابة القضائية، يجب على الأشخاص المسؤولين عن الرقابة مراعاة ما يلي:</p> <p>أ- إعلام الطرف الخاضع للرقابة ببدء أعمال الرقابة.</p> <p>ب- ارساء تواصل جيد مع الطرف الخاضع للرقابة.</p> <p>ج- العمل بشكل منتظم وهذا يتضمن العناية الواجبة والموضوعية.</p> <p>د- وضع وجمع وأرشفة وثائق تفصيلية شاملة وكافية حتى الوصول إلى القرار النهائي مع الالتزام بالتشريعات الوطنية المعمول بها.</p> <p>هـ- تطبيق أساليب جيدة لإدارة عملية الرقابة.</p> <p>و- إعلام المعني بالمخالفات المرصودة.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
البعد (iii) عملية اتخاذ القرار في الرقابة القضائية	
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	<p>أ- يتم عقد جلسة علنية أو غير علنية وفقاً للتشريعات الوطنية.</p> <p>ب - يوجد تواصل مع أو/و حضور المدعي العام في عملية الرقابة القضائية.</p> <p>ج - إن تركيبة القسم الفرعي بالمحكمة الذي ينظر في القضايا منصوص عليها في نصوص قانونية أو لوائح داخلية.</p> <p>د- تكون مشاركة المقرر في عملية اتخاذ القرار وفقاً للتشريعات الوطنية.</p> <p>هـ- يكون القرار الذي يحمل المتصرف العمومي المسؤولية قراراً جماعياً.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-19) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (iv) قرار الرقابة القضائية النهائي
	<p>أ- يشير القرار النهائي إلى المستندات القانونية المنطبقة على القضية.</p> <p>ب- يعرض القرار النهائي حجج كافة الأطراف.</p> <p>ج- يكون القرار النهائي معطلا.</p> <p>د- يكون شكل القرار وفقا للقوانين واللوائح.</p> <p>هـ- يكون القرار النهائي سهل الفهم وواضح وغير غامض وشامل.</p> <p>و- الحثيات المضمنة في القرارات منصوص عليها بشكل واضح ومتوافقة مع أسباب هذا القرار.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>

المؤشر (SAI-20) : نتائج الرقابة القضائية

تتمثل نتائج الرقابة القضائية في قرارات في شكل أحكام ضد المتصرفين العموميين (بما في ذلك المحاسبين). وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه القرارات يكون خارج عن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة، فإن هذا المؤشر يقيم كيف يقوم الجهاز الأعلى للرقابة القضائية بإدارة القرارات، وذلك من خلال التبليغ والنشر ومتابعة المعلومات الواردة بخصوص التنفيذ.

طريقة التقييم المقترحة

إن المعلومات اللازمة لتقييم المؤشر يمكن أن تتواجد في نظام إدارة المعلومات للجهاز الأعلى للرقابة ومن خلال فحص عينة من ملفات الرقابة القضائية للفترة الخاضعة للمراجعة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(i) الإعلام بقرارات الرقابة القضائية

(ii) نشر قرارات الرقابة القضائية

(iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة بتنفيذ قرارات الرقابة القضائية.

(i) الإعلام بقرارات الرقابة القضائية: بعد اتخاذ القرار النهائي، ينبغي إعلام الجهة الخاضعة للرقابة. ويقيم هذا البعد ممارسات التبليغ للأجهزة العليا للرقابة القضائية، من خلال قياس النسبة المئوية للقرارات النهائية لعمليات الرقابة التي تم فيها إعلام الأطراف المعنية خلال فترة معيارية متفق عليها.

(ii) نشر قرارات الرقابة القضائية: بشكل عام، يمكن نشر القرارات القضائية التي تصدر عن الأجهزة العليا للرقابة، ولكن النشر ليس عملية آلية بل يخضع لاختيار الجهاز الأعلى للرقابة. ويقيم هذا البعد ممارسات النشر لدى الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، من خلال قياس نسبة القرارات التي تم نشرها خلال السنة التي تم فيها التبليغ.

(iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لقرارات الرقابة القضائية: يمكن أن يكون تنفيذ القرارات الصادرة في إطار الرقابة القضائية خارج سلطة الجهاز الأعلى للرقابة. ولكن بإمكان الجهاز متابعة هذه القرارات، والتحقق من تنفيذها (على سبيل المثال، ترسل وزارة المالية قائمة بالمبالغ غير المسددة المراد تحصيلها، إلخ). وعندما يتم تنفيذ قرار ما يحتاج الجهاز، في كثير من الحالات، إلى مراجعة المسؤولية بخصوص الحسابات المعنية.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-20) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
البعد (i) الإعلام بقرارات الرقابة القضائية	
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.	الدرجة = 4 : أكثر من 90 % من القرارات (الأحكام) الصادرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم الإعلام بها خلال شهرين من القرار النهائي.
	الدرجة = 3 : أكثر من 80 % من القرارات الصادرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم الإعلام بها خلال 3 أشهر من القرار النهائي.
	الدرجة = 2 : أكثر من 70 % من القرارات الصادرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم الإعلام بها خلال 4 أشهر من القرار النهائي.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-20) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	<p>الدرجة = 1 : أكثر من 50 % من القرارات الصادرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم الإعلام بها خلال 6 أشهر من القرار النهائي.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من 50 % من القرارات الصادرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم الإعلام بها خلال 6 أشهر من القرار النهائي.</p>
البعد (ii) نشر قرارات الرقابة القضائية	
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	<p>الدرجة = 4 : أكثر من 90 % من القرارات (الأحكام) التي تم الإعلام بها خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم نشرها خلال 4 أشهر من تاريخ الإعلام بها.</p> <p>الدرجة = 3 : أكثر من 75 % من القرارات التي تمّ الإعلام بها خلال الثلاث سنوات الثلاث سنوات الأخيرة قد تمّ نشرها خلال 5 أشهر من تاريخ الإعلام بها.</p> <p>الدرجة = 2 : أكثر من 60 % من القرارات التي تم الإعلام بها خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم نشرها خلال 6 أشهر من تاريخ الإعلام بها.</p> <p>الدرجة = 1 : أكثر من 50 % من القرارات التي تم الإعلام بها خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم نشرها خلال 12 شهرا من تاريخ الإعلام بها.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من 50 % من القرارات التي تم الإعلام بها خلال الثلاث سنوات الأخيرة قد تم نشرها خلال 12 شهرا من تاريخ الإعلام بها.</p>
البعد (iii) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لقرارات الرقابة القضائية	
فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة	<p>أ- لدى الجهاز الأعلى للرقابة نظام لمتابعة تنفيذ قراراته سواء بشكل مباشر أو من خلال مساعدة الإدارة العمومية.</p> <p>ب- في حالة عدم تنفيذ قرار ما، فإن الجهاز الأعلى للرقابة يتخذ إجراءً بعد فترة محددة.</p> <p>ج- عندما يستلم الجهاز الأعلى للرقابة إعلاما بتنفيذ القرار، فإنه يقوم بإعادة تقييم المسؤولية عن الحساب في الوقت المناسب.</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 1 : لم يتم استيفاء أي معيار من المعايير ولكن هناك نظام متابعة قيد</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-20) البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
	الإعداد. الدرجة = 0 : لم يتم استيفاء أي من المعايير ولا يوجد نظام متابعة قيد الإعداد.

المجال د : الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم

ينبغي أن يدير الجهاز الأعلى للرقابة عملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية وفقاً للقوانين واللوائح (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20).

ويلزم أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة مبادئ الإدارة الجيدة من أجل ضمان أفضل استخدام للموارد. وهذا ينطبق على كل من الإشراف اليومي على الموظفين والرقابة الداخلية المناسبة على الإدارة المالية وعملياتها.

ويعني هذا أنه ينبغي على الجهاز أن يكون لديه إدارة تنظيمية مناسبة وهيكل مساند يوفر حوكمة جيدة ويدعم الرقابة الداخلية والممارسات الإدارية (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12 المبدأ 9)، وينطبق ذلك بشكل متساو على الإدارة المالية وعلى إدارة الأصول وعلى خدمات المساندة للجهاز الأعلى للرقابة.

ويتضمن المجال (د) مؤشراً واحداً يغطي الأبعاد الرئيسية والمعايير اللازمة لإثبات خضوع الجهاز للمساءلة على إدارة أمواله وأصوله وخدمات المساندة لتحقيق أهدافه.

مؤشرات الأداء

المؤشر (SAI-21): الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم

المؤشر (SAI-21) : الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم

تتطلب الأجهزة العليا للرقابة موارد مالية مناسبة وأصولاً وكذلك خدمات دعم مدارة بشكل جيد من أجل أن تؤدي وظائفها بفاعلية. ويلزم أن تتبع إدارة الموارد المالية نظاماً يتصف بالشفافية والمساءلة وهذا يشمل الرقابة الداخلية وتوثيق التكاليف. ويحتاج الجهاز الأعلى للرقابة كذلك أن يبرهن على التخطيط والاستخدام الفعال للأصول بما في ذلك المكاتب ومراكز التدريب والسيارات ومرافق الأرشفة ومعدات المكاتب وكذلك أجهزة تقنية المعلومات والبرامج. ومن أجل تحقيق أفضل استخدام للبنية التحتية والمعدات، يحتاج الجهاز إلى خدمات دعم تعمل بشكل جيد لإدارة تكنولوجيا المعلومات والمالية والأرشفة والأصول على سبيل المثال.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

(i) الإدارة المالية

(ii) التخطيط والاستخدام الفعال للأصول والبنية التحتية

(iii) خدمات الدعم الإداري

(i) **الإدارة المالية:** "ينبغي أن تتوفر لدى الأجهزة العليا للرقابة الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية والمعقولة" ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تدير "ميزانياتها ومخصصاتها بأسلوب مناسب" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:10). وينبغي أن توفر بيئة الرقابة الداخلية ضماناً بأن موارد الجهاز محمية ضد أي خسارة ناتجة عن الهدر أو سوء الاستخدام أو سوء الإدارة أو الأخطاء أو الاحتيال أو أي مخالفات أخرى. وكذلك ينبغي أن توفر ضماناً بأن الجهاز يلتزم بالقوانين واللوائح وتوجيهات الإدارة وأن الجهاز يضع ويحتفظ ببيانات مالية موثوقة.

(ii) **التخطيط والاستخدام الفعال للأصول وللبنية التحتية:** تتضمن أصول الجهاز الأعلى للرقابة بشكل طبيعي المباني ومرافق التدريب ومرافق الأرشفة والسيارات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والأجهزة والبرامج. ومن أجل ضمان إدارة هذه الأصول بشكل جيد، فإنه ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بتطوير خطط قصيرة وطويلة المدى لإدارة الأصول تكون مبنية على الاحتياجات الحالية والمتوقعة، وأن يقوم بمراجعة عملية استخدام الأصول لضمان استخدامها بفاعلية، وأن يقوم برفع تقرير للسلطة التشريعية حيثما اعتبرت الأصول الحالية والبنية التحتية غير كافية.

(iv) **خدمات الدعم الإداري:** إن المهام الإدارية، ودعم تكنولوجيا المعلومات والأرشفة هي مكونات أساسية في إدارة المعرفة والمعلومات، وفي أعمال الرقابة تمكّن الجهاز الأعلى للرقابة من الحفاظ على نظرة عامة ومراقبة سير العمل وتقفي مسارات التدقيق وكذلك إدارة الوثائق وفقاً لقواعد السرية والتخزين.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-21) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
البعد (i) الإدارة المالية	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12	من أجل ضمان الإدارة الفعالة للموارد المالية، ينبغي على الجهاز ما يلي: أ- أن يحدد بوضوح <u>مسؤوليات</u> الأنشطة الأساسية للإدارة المالية. (توجيهات الإنتوساي للحكومة حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام 9100 صفحة 29).
المعيار الدولي للأجهزة العليا	ب- امتلاك نظام لتفويض السلطات من أجل تحمل واعتماد المصاريف نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة. (توجيهات الإنتوساي للحكومة 9100 صفحة 29).

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-21) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
ج- امتلاك أدلة و/أو أنظمة مالية وإتاحتها لجميع الموظفين. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 10 و 36-38).	للرقابة 20 توجيهات
د- التأكد من أن الموظفين المكلفين بأعمال الميزانية والمحاسبة يتمتعون بالمهارات والخبرة والموارد المناسبة واللازمة لإنجاز العمل (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 18)	الإنتوساي للحوكمة حول معايير الرقابة
هـ- وضع جداول زمنية وإجراءات واضحة تحكم مسار الميزانية. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20).	الداخلية في القطاع العام
و- لديه نظام إدارة معلومات يعمل بشكل جيد ويتضمن معلومات مالية ومعلومات عن الأداء. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 10).	9100
ز- لديه نظام لتسجيل تكاليف الموظفين يعمل بشكل جيد. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 10).	
ح- إدارة مصاريفه الفعلية، بحيث لا تتحرف المصاريف الفعلية للجهاز في أكثر من سنة واحدة من السنوات الثلاث الماضية عن النفقات المدرجة في الميزانية بمبلغ يعادل أكثر من 10% من النفقات في آخر ميزانية معتمدة (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 8:12 و 6:20).	
ط- يُعدّ الجهاز سنويا بيانات مالية / تقرير مالي وفقا لإطار إبلاغ مالي مناسب وذوي صلة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20)	
ي- نشر البيانات المالية للجهاز للعموم واخضاعها للمراجعة المستقلة الخارجية أو للمراجعة البرلمانية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20)	
ك- متى نص القانون على ذلك أو اللوائح المنطبقة، حصل الجهاز على رأي رقابي غير متحفظ أو غير معدل على بياناته المالية الأخيرة الخاضعة للرقابة/المراجعة وقام برد كافٍ ومناسب على تقرير الرقابة / المراجعة و/أو كتاب الإدارة والتوصيات. (ملاحظة: عندما يتم الإبلاغ عن أنشطة الجهاز كجزء من الحسابات	

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-21) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>العامّة (العمومية) الشاملة، فإنه يجب الإفصاح عنها كمذكرة منفصلة وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به، وينبغي ألا يكون هناك أي تحفظ يتعلق بالمذكرة المتعلقة بأنشطة الجهاز الأعلى للرقابة). <i>مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20</i></p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل ثمانية معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>
	البعد (ii) التخطيط والاستخدام الفعال للأصول والبنية التحتية
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12	<p>(أ) وضع الجهاز الأعلى للرقابة <u>استراتيجية</u> طويلة المدى أو خطة لاحتياجات البنية التحتية المادية، وخطة قصيرة المدى لاحتياجات تقنية المعلومات، اعتماداً على مستويات التوظيف الحالية والمتوقعة. <i>(بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة صفحة 45-49).</i></p>
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20	<p>(ب) متى كان الأمر ذا صلة، راجع الجهاز خلال الخمسة أعوام الماضية وملاك الموظفين وحجم وموقع مقره مقارنة بموقع الجهات الخاضعة للرقابة، وقد تمت معالجة أي مقترحات للتحسين. <i>(مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:12 وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</i></p>
توجيهات الإنتوساي للحوكمة حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام	<p>(ج) راجع الجهاز كفاءة بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات <u>(وهذا يتضمن الحواسيب والبرامج وشبكات تقنية المعلومات)</u> خلال الثلاثة أعوام الماضية، وتمت معالجة أي مقترحات للتحسين. <i>(بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة صفحات 48-50، وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</i> <i>(مثل استخدام منهجية التقييم الذاتية لليورساي لتكنولوجيا المعلومات ITSA).</i></p> <p>(د) يرفع الجهاز <u>تقارير</u> عن أي قصور بشأن الأصول والبنية التحتية في التقرير السنوي أو أي تقرير مماثل متى ظهرت أي مسألة ذات صلة <i>(مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1:12).</i></p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-21) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
<p>9100 دليل لجنة بناء القدرات لبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>هـ) أمن الجهاز النفاذ إلى مرافق <u>الأرشفة</u> المناسبة، والتي تمكّن من أرشفة كافة السجلات ذات الصلة بشكل آمن لعدة أعوام ويتم الوصول إليها عند الحاجة. (توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 11).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>
	<p>البعد (iii) خدمات الدعم الإداري</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 20</p> <p>توجيهات الإنتوساي للحوكمة حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام</p>	<p>ينبغي أن يوفر الجهاز الأعلى للرقابة دعماً إدارياً مناسباً لتشغيل وصيانة أصوله وبنيتها التحتية على نحو فعال، وهذا يتضمن:</p> <p>أ) تحديد مسؤولية دعم تقنية المعلومات بوضوح كما أن الموظفين المكلفين يمتلكون المهارات والموارد المناسبة لتنفيذ الأعمال. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 18).</p> <p>ب) تحديد مسؤولية إدارة الملفات والأرشفة بوضوح كما أن الموظفين المكلفين يمتلكون المهارات والموارد المناسبة لتنفيذ الأعمال. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 18).</p> <p>ج) تحديد مسؤولية إدارة جميع الفئات الرئيسية للأصول والبنية التحتية بوضوح كما أن الموظفين المكلفين يمتلكون المهارات والموارد المناسبة لتنفيذ الأعمال. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 9:12 والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20 توجيهات الإنتوساي للحوكمة 9100 صفحة 18).</p> <p>د) تم مراجعة جميع مهام الدعم الإداري خلال الأعوام الخمسة الماضية كما تمت معالجة أي مقترحات للتطوير. (مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20)</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-21) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
9100	<p>وبناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة صفحة 46، وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>

المجال هـ : الموارد البشرية والتدريب

يقر إعلان ليمّا (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1) بأنّ فاعلية الجهاز الأعلى للرقابة تعتمد على قدرته على تعيين وتوظيف موظفين ذوي مهارات عالية وجديين ومتحمسين والاحتفاظ بهم. وتعتبر من مسؤولية إدارة الجهاز ضمان تمتعه بالموظفين المناسبين في الوقت المناسب والذين يمكن توظيفهم بفاعلية. ويحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 مساهمة إدارة الموارد البشرية في المساعدة في تقديم عمل رقابي عالي الجودة. وينص المعيار 40 كذلك على ضرورة وضع الأجهزة العليا للرقابة لسياسات موارد بشرية وإجراءات توفر لها ضماناً معقولاً بتمتعها بعدد كاف من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات اللازمة والتزامهم بالمبادئ الأخلاقية. كما ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 100 على "الحاجة إلى تعيين موظفين ذوي مؤهلات مناسبة وتوفير التطوير والتدريب للموظفين [وأنه] على المدققين المحافظة على كفاءتهم المهنية من خلال التطوير المهني المستمر". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 39:100).

ومن أجل التأكد من بقاء الموظفين على مستوى كاف من المهارة، والتطور المهني والإطلاع المستمر على المعايير وعلى أساليب الرقابة، فإن الجهاز الأعلى للرقابة يحتاج إلى التعامل مع مسألة التطوير المهني بشكل استراتيجي. ويبحث المجال (هـ) في أداء الجهاز في إدارة وتطوير موارده البشرية.

وقد تعتمد بعض الأجهزة العليا للرقابة على مؤسسات القطاع العام من أجل تولي مهام التعيين ودفع الأجور وتطوير الموظفين، إلا أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة تنشئ وظائف خاصة بالموارد البشرية وذلك نتيجة الاستقلالية التنظيمية المتزايدة أو وفقاً لأهدافها المتعلقة بالتطوير التنظيمي. وتقع على هذه الوظائف مسؤولية 'تقليدية' تجاه الموظفين بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي في مساعدة المديرين في تحديد وتلبية احتياجات التوظيف الاستراتيجي طويل المدى. (دليل لجنة بناء القدرات حول إدارة الموارد البشرية صفحة 5).

الارتباط بمؤشرات المجال (أ) (الاستقلالية والإطار القانوني)

عندما تتدخل السلطة التنفيذية في إدارة الموارد البشرية للجهاز الأعلى للرقابة، ينبغي أن يراعي المقيمون التأكد من أن المجال (هـ) يقيس أداء العوامل التي تقع تحت سيطرة الجهاز. فأبعاد المؤشر والمعايير التي ترتبط بالسياسات والإجراءات التي تُحدد خارج الجهاز ينبغي اعتبارها غير منطبقة كما ينبغي في هذه الحالة تطبيق منهجية عدم اسناد الدرجات (يرجى مراجعة القسم 4.2.3). ويجب ذكر أي نقص في استقلالية إدارة الموارد البشرية في تقرير الأداء السردى. و يتم تضمين تقييم نظام إدارة الموارد البشرية الذي يُنفذ خارج الجهاز في تقرير الأداء السردى أيضاً ، ولكن ينبغي أن لا ينعكس ذلك في درجات المؤشر. وينعكس تدخل

السلطة التنفيذية في إدارة الموارد البشرية للجهاز من خلال إسناد درجات منخفضة للمؤشر (SAI-1) في البعد (iii) الخاص بالاستقلالية التنظيمية.

وعندما يكون اتخاذ قرارات التعيين والتأجير والترقية من قبل السلطة التنفيذية، فإنه ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة ضمان وجود أنظمة مناسبة لحماية استقلالية موظفي الجهاز في أداء مهام الرقابة. وينبغي أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار وذكرها في تقرير الأداء السري. كما ينبغي على المقيم أن ينظر فيما إذا كانت هناك أنظمة مناسبة لحماية استقلالية الجهاز.

وفي الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، يوجد غالبا نوعان من الموظفين: موظفو الرقابة بما فيهم القضاة والإداريون أو موظفو الدعم. فموظفو الرقابة (وهم القضاة والمقررون والمدققون والمساعدون) وكتبة المحاكم هم موظفون يعتمد تعيينهم وتأجيرهم وترقياتهم على القوانين واللوائح والممارسات التي تحكم الخدمة المدنية. وينبغي أن يمنح القضاة استقلالية في عملهم وفقا للقوانين الوطنية. وهذا يعني أن إطار العمل القانوني ينبغي أن ينص على عدم إمكانية عزل القضاة من مناصبهم الوظيفية. وقد لا يتم دائما تحديد معايير الترقية بشكل واضح.

إن مصادر الممارسات الجيدة لهذا المجال هي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40، وكذلك دليل لجنة بناء القدرات للأنثوساي بشأن إدارة الموارد البشرية (CBC HRM Guide)، وإطار بناء القدرات المؤسسية للأفروساي الناطقة بالإنجليزية (AFROSAI-E ICBF).

مؤشرات الأداء

المؤشر (SAI-22) : إدارة الموارد البشرية

المؤشر (SAI-23) : التطوير المهني والتدريب

المؤشر (SAI-22): إدارة الموارد البشرية

يقيم هذا المؤشر عناصر من إدارة الموارد البشرية. ووفقا للمعيار 40، ينبغي أن تتضمن سياسات وإجراءات الموارد البشرية للجهاز الأعلى للرقابة (ضمن أمور أخرى): التعيين والتطوير المهني وتقييم الأداء والترقية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 فقرة 10).

ففي بعض الدول يُعتبر موظفو الجهاز جزءاً من موظفي القطاع العام ومن ثم لا يتم تعيينهم مباشرة من قبل الجهاز. وقد تكون هناك ميزات لهذا الحل، ولكن قد يؤثر أيضاً على استقلالية الجهاز. وعليه ينبغي أن ينعكس هذا في المؤشر (SAI-21).

طريقة التقييم المقترحة:

عند تقييم إدارة الموارد البشرية للجهاز الأعلى للرقابة، ينبغي أن يحدد المقيمون المهام التي تقع تحت سيطرة الجهاز. حيث أن أبعاد المؤشر والمعايير المرتبطة بالمهام والعمليات التي تُحدد خارج الجهاز ينبغي اعتبارها غير منطبقة، ومن ثم يجب تطبيق منهجية عدم إسناد الدرجات (يرجى مراجعة القسم 4.2.3). غير أنه يتعين مع ذلك شرح مهام وعمليات إدارة الموارد البشرية ضمن الوصف السري للمؤشر.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- (i) وظيفة الموارد البشرية
- (ii) استراتيجية الموارد البشرية
- (iii) تعيين (توظيف) الموارد البشرية
- (iv) الأجور والترقيات ورعاية الموظفين

(i) **وظيفة الموارد البشرية:** يحتاج موظفو إدارة الموارد البشرية إلى مجموعة واسعة من الكفاءات بما في ذلك معرفة ومهارات إدارة التغيير وإدارة أصحاب المصلحة والتأثير.

(ii) **استراتيجية الموارد البشرية:** تتوافق استراتيجية الموارد البشرية مع توجهات المؤسسة. وترتكز الاستراتيجية على القيم والثقافة والمبادئ وغيرها. وقد تكون مضمنة في وثيقة قائمة بذاتها أو مدمجة مع وثائق أخرى مثل الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. ويلزم التأكيد على الجوانب التالية للموارد البشرية في استراتيجية الموارد البشرية: التعيين وإدارة الأداء والتدريب والتطوير والمحافظة على الموظفين ورعايتهم.

(iii) **تعيين (توظيف) الموارد البشرية:** ينبغي أن يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة عمليات توظيف تتسم بالشفافية، وينبغي أن تستند إلى تقييم احتياجات الجهاز.

(iiii) **الأجور والترقيات ورعاية الموظفين:** من أجل الحفاظ على تحفيز الموظفين، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى تقييم الأداء الفردي وجعله أساساً لقرارات الترقية والمكافآت، وبالمثل، يحتاج الجهاز إلى خلق بيئة عمل آمنة يتمكن من خلالها الموظفون من مناقشة الأمور بحرية.

المرجع الأساسي	المؤشر (22) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات	<p align="center">البعد (i) وظيفة الموارد البشرية</p> <p>ينبغي أن يُسند الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولية وظيفة إدارة الموارد البشرية لفرد أو إدارة:</p> <p>أ- ممن تتوفر لديهم <u>مجموعة المهارات المناسبة والخبرة والموارد</u> من أجل تنفيذ المهام المطلوبة منهم. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 10).</p> <p>تتحمل إدارة الموارد البشرية مسؤوليات: (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة تنمية القدرات)</p> <p>ب- وضع <u>استراتيجية وسياسات</u> الموارد البشرية والحفاظ عليها</p> <p>ج- وضع <u>إطار للكفاءات</u> والحفاظ عليه</p> <p>د- توفير <u>الإرشاد والاستشارات</u> بشأن الأمور المرتبطة بالموارد البشرية</p> <p>هـ- الحفاظ على <u>نظام لتقييم الأداء</u></p> <p>و- برمجة فرص <u>التطوير المهني</u> المناسبة</p> <p>ز- حفظ <u>ملفات الموظفين</u> (كمدونات الأخلاقيات الموقعة وتقارير التطوير المهني المستمر).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>
	<p align="center">البعد (ii) استراتيجية الموارد البشرية</p> <p>ينبغي أن تكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة استراتيجية للموارد البشرية:</p> <p>أ- <u>متفقة مع الخطة / الأهداف الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة (إطار عمل بناء القدرة المؤسسية الأفرواسي الناطقة باللغة الانجليزية صفحة 12).</u></p> <p>ب- <u>تغطي التعيينات والمحافظة على الموظفين (إستبقاء الموظفين) والتأجير وتقييم الأداء والتطوير المهني (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 10-11) (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</u></p>

المرجع الأساسي	المؤشر (22) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
الأفروسايلناطقة باللغة الانجليزية	<p>ج- تحتوي على اعتبارات بشأن عدد ونوع الموظفين المطلوبين لفترة الخطة الإستراتيجية (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 10-11).</p> <p>د- تحتوي على مؤشرات وخطوط أساس وأهداف (مثل معدلات الدوران والشغورات ومعدلات الإجازات المرضية) (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحة 11).</p> <p>هـ- يتم متابعة تحقيق أهداف الاستراتيجية بشكل سنوي (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>و- يتم تعميم الاستراتيجية على كافة الموظفين (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>ز- يتم مراجعة استراتيجية الموارد البشرية وتحديثها بشكل منتظم على الأقل مرة كل خمسة أعوام (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 10-13).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>
البعد (iii) تعيين (توظيف) الموارد البشرية	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40	<p>ينبغي أن تكون لعمليات التعيين للجهاز الأعلى للرقابة الخصائص التالية:</p> <p>أ- أن تتوفر إجراءات مكتوبة بشأن التعيين (والحد الأدنى من متطلبات التأهيل للموظفين المعيّنين) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحة 10).</p> <p>ب- نشر إجراءات التعيين (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحة 19).</p> <p>ج- إجراءات التعيين تعزز التنوع (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحة 19).</p> <p>د- في التعيينات الحديثة، شارك في عملية اتخاذ القرار أكثر من شخص واحد (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 19-20).</p>

المرجع الأساسي	المؤشر (22) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
إطار عمل بناء القدرة المؤسسية الأفروسايلناطقة باللغة الانجليزية	<p>هـ- تعتمد خطط التعيين الشاملة الحالية على <u>تحليل الاحتياجات التنظيمية</u>، مع مراعاة أمور أخرى مثل الشغورات ومستويات الكفاءات والمهارات الحالية ومعدلات دوران الموظفين. (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات وإطار عمل بناء القدرة المؤسسية الأفروسايلناطقة باللغة الانجليزية).</p> <p>و- تضمنت الإعلانات عن الوظائف خلال السنة الماضية وصفا للمهارات والخبرات المطلوبة لهذه الوظائف وتم نشرها. (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 19-20)</p> <p>ز- يتم دعم الموارد البشرية الداخلية من خلال الاستعانة بالخبرات الخارجية عند الحاجة، ولدى الجهاز الأعلى للرقابة إجراءات من أجل ضمان جودة النتائج (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40 صفحات 9-10).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p> <p>الدرجة = 0 : لا يوجد أي معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى.</p>
	<p>البعد (iv) الأجور والترقيات ورعاية الموظفين</p>
دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات	<p>ينبغي أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة ممارسات فعالة تتعلق بالأجور والترقيات ورعاية الموظفين وذلك من خلال:</p> <p>أ- وجود اجراءات ثابتة لضمان إجراء تقييم الأداء للأفراد مرة واحدة في السنة على الأقل (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة و دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات).</p> <p>ب- قام تقييم الأداء الأحدث بتقييم أداء الموظفين مقارنة بالوصف الوظيفي أو اتفاقية الأداء التي تم إبرامها في العام الماضي (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات).</p> <p>ج- متى كان ذلك ضمن صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة، هناك دليل على أن أحدث</p>

المرجع الأساسي	المؤشر (22) البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	<p>قرارات المكافآت وأي حوافز ممنوحة تمت وفقا للإجراءات الموضوعة لذلك (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>د- تراعي إجراءات الترقية تقييم الأداء وتوقعات الأداء على المستوى الأعلى (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 23-24).</p> <p>هـ- اتبعت الترقيات الممنوحة خلال العام الماضي أو آخر عمليتي ترقية الإجراءات الموضوعة (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة).</p> <p>و- يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة سياسة لرعاية الموظفين تعمل بشكل جيد (ويمكن أن تكون جزء من استراتيجية الموارد البشرية) (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات).</p> <p>ز- حصل الموظفون على فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم حول بيئة العمل موجهة للإدارة خلال العام الماضي (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات صفحات 36-38).</p> <p>ح- عالجت الإدارة المشاكل المترتبة عن وجهات النظر التي تم التعبير عنها بخصوص بيئة العمل (مستمد من دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات).</p> <p>الدرجة = 4 : كافة المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 3 : على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 2 : على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 1 : على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p> <p>الدرجة = 0 : أقل من معيارين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة.</p>

المؤشر (23-SAI) : التطوير المهني والتدريب

طبقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى جاهدة لتحقيق الجودة والتميز في تقديم الخدمة. وكجزء من إدارة الجودة " ينبغي على كل جهاز أعلى للرقابة وضع سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيدا معقولا أن لديه ما يكفي من الموارد (الموظفين) ذات الكفاءة والقدرات والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي اللازمة لـ:

(1) القيام بمهام الجهاز وفقا للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة.

(2) تمكين الجهاز من إصدار تقارير مناسبة في الظروف القائمة" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 40،
العنصر 4)

وينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 على أنه على الأجهزة العليا للرقابة تعزيز التطوير المهني المستمر بشكل يساهم في تميز الفرد والفريق والجهاز. وقيم هذا المؤشر مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة كمنظمة على تعزيز وضمان التطوير المهني لتحسين كفاءة الموظفين والمحافظة عليها.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) خطط وعمليات التطوير المهني والتدريب
- (ii) التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية
- (iii) التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الأداء
- (iv) التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الالتزام

(i) **خطط وعمليات التطوير المهني والتدريب:** ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع وتنفيذ خطط تدريب وتطوير مهني لضمان تحلي موظفيه بالكفاءة والمهارات اللازمة لأداء مهامهم وتمكين الجهاز من تحقيق أهدافه. وينبغي أن تكون هذه الخطط مرتبطة باستراتيجية الموارد البشرية للجهاز ولاسيما التعيين والترقية. وينبغي أن تغطي هذه الخطط المهارات العامة المطلوبة من جميع الموظفين، مثل المهارات الشخصية والإشراف والإدارة؛ وأن تتماشى مع احتياجات التطوير وأن تعكس متطلبات الكفاءة لدرجات الموظفين المختلفة؛ وأن يتم رصدها وتقييمها.

وينبغي على الجهاز تحديد أنواع الرقابة ذات الصلة باختصاصه ومنهجية الرقابة، وذلك لتطوير "مهن" أو "كوادر" الموظفين الذين يمتلكون المهارات المناسبة لإجراء أنواع مختلفة من عمليات الرقابة التي يجريها الجهاز (الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام وأي مزيج من هذه الرقابات، أو أي أنواع أخرى من الرقابة). وقد يعكس هذا الطريقة التي يجمع فيها الجهاز بين أنواع مختلفة من الرقابة، أو قد يطور الجهاز مهنة رقابية واحدة بحيث يكون كافة المدققين متدربين على أداء جميع أنواع الرقابة.

(ii)، (iii)، (iv) **التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام:** ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع وتنفيذ خطط التدريب والتطوير المهني لكل من المهن أو الكوادر الخاصة

به ورصد وتقييم النتائج. وتحتوي هذه الأبعاد الثلاثة على معايير التدريب والتطوير اللازمة لتخصصات الرقابة الثلاثة وهي الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-23) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) خطط وعمليات التطوير المهني والتدريب
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتموساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطق بالإنجليزية (الأفروساي) - إطار بناء القدرات المؤسسية</p>	<p>ينبغي أن تتضمن ممارسات التطوير المهني الخاصة بالجهاز السمات التالية:</p> <p>أ) قام الجهاز الأعلى للرقابة بتطوير وتنفيذ خطة للتطوير المهني والتدريب تتضمن: (التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتموساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة صفحة 17-18، فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>1) أنشطة تقديمية وتعريفية لفائدة الموظفين الجدد</p> <p>2) التدريب الداخلي على سياسات وإجراءات وعمليات الجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>3) التدريب على المهارات الفردية (على سبيل المثال، مهارات الكتابة والتواصل والمهارات التحليلية ومهارات التقديم ومهارات المحاوراة والأخلاقيات والإشراف ومهارات تكنولوجيات المعلومات).</p> <p>4) الإدارة</p> <p>ب) تكون استراتيجية التعليم للجهاز الأعلى للرقابة و/أو الخطة السنوية للتطوير المهني والتدريب:</p> <p>1) متوائمة مع استراتيجية الموارد البشرية. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتموساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 29-42، و إطار بناء القدرات المؤسسية لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) - صفحة 12</p> <p>2) مرتبطة بالأهداف/الغايات المنصوص عليها في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للجهاز الأعلى للرقابة. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتموساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 29-42</p> <p>3) مستندة إلى نتائج تحليل احتياجات التعليم. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتموساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-55، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات، صفحة 30</p> <p>ج) وضع الجهاز الأعلى للرقابة إجراءات لاختيار الموظفين للمشاركة في التدريب والحصول على المؤهلات المهنية. ويستند الاختيار إلى اعتبارات الكفاءة المطلوبة. مستمدة من المعيار الدولي للأجهزة المالية والمحاسبية رقم 40؛ التعلم من أجل تأثير لمبادرة تنمية</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-23) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الإنترنت: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-59.</p> <p>د) يمتلك كافة الموظفين المهنيين (القادة، المدبرون، المدققون وموظفو الرقابة إلخ) <u>خطة تطوير</u> تستند إلى تقييم سنوي ويتم رصد (مراقبة) تنفيذ الخطة. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنترنت: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 58-59 و173، دليل إدارة الموارد البشرية؛ صفحة 29.</p> <p>هـ) حدد الجهاز الأعلى للرقابة <u>المهن أو الكوادر</u> الرقابية التي يرغب في <u>تطويرها</u> وذلك للوفاء باختصاصه (تفويضه). التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنترنت: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة صفحة 45-50.</p> <p>و) تم إعداد نظام <u>للتطوير المهني للموظفين غير الرقابيين</u> مع مسؤوليات مسندة بوضوح. وقد تم تطوير متطلبات الكفاءة مصممة بشكل مناسب وخطة للتطوير المهني للموظفين غير الرقابيين <u>على أساس الاحتياجات المحددة</u> تم تنفيذها. مستمدة من دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات، صفحة 15-19، التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنترنت: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-59.</p> <p>ز) توجد آليات سارية <u>لمتابعة وتقييم نتائج التطوير المهني والتدريب للموظفين</u>. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنترنت: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 171-178.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل خمسة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (ii) التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية	
<p>دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات</p> <p>واستيعاب تأثير مبادرة تنمية</p>	<p>من أجل التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية، ينبغي على الجهاز:</p> <p>أ- <u>إسناد مسؤولية التطوير المهني</u> إلى شخص أو أشخاص يتحلون بالخبرة والصلاحيات الكافية والمناسبة في الجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- <u>تطوير متطلبات كفاءة</u> معدة بشكل مناسب لمختلف درجات الموظفين في الرقابة المالية. مستمدة من دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-23) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>19 والتعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-59.</p> <p>ج- تطوير وتنفيذ خطة للتطوير المهني لموظفي الرقابة المالية بناء على تحليل يتناول بشكل كافي الاحتياجات المحددة ومتطلبات الكفاءة لمختلف درجات الموظفين. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-55؛ دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-19</p> <p>د- أن تغطي خطة التطوير المهني والتدريب في مجال الرقابة المالية حسبما هو ملائم (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة) ما يلي:</p> <p>(1) التدريب الداخلي على معايير وإجراءات الرقابة للجهاز ذات الصلة.</p> <p>(2) التعلم بموقع العمل والإشراف/خطط التوجيه</p> <p>(3) التدريب المهني أو الأكاديمي/العضوية بالهيئات المهنية أو الأكاديمية ذات الصلة.</p> <p>(4) التطوير المهني المستمر</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (iii) التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الأداء	
<p>دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات</p> <p>واستيعاب تأثير مبادرة تنمية الإنتوساي: دليل</p>	<p>من أجل تحقيق التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الأداء، ينبغي على الجهاز:</p> <p>أ- إسناد مسؤولية التطوير المهني إلى شخص أو أشخاص يتحلون بالخبرة والصلاحيات الكافية والمناسبة في الجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- تطوير متطلبات كفاءة معدة بشكل مناسب لمختلف درجات الموظفين في رقابة الأداء. مستمدة من دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-19 والتعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-23) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>ممارسة الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>43-59.</p> <p>ج- تطوير وتنفيذ خطة للتطوير المهني لموظفي رقابة الأداء بناء على تحليل يتناول بشكل كافٍ الاحتياجات المحددة ومتطلبات الكفاءة لمختلف درجات الموظفين. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-55؛ دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-19</p> <p>د- أن تغطي خطة التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الأداء حسبما هو ملائم (فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة) ما يلي:</p> <p>(1) التدريب الداخلي على معايير وإجراءات الرقابة للجهاز ذات الصلة.</p> <p>(2) التعلم بموقع العمل والإشراف/خطط التوجيه</p> <p>(3) التدريب المهني أو الأكاديمي/العضوية بالهيئات المهنية أو الأكاديمية ذات الصلة.</p> <p>(4) التطوير المهني المستمر</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (4) التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الالتزام	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p>	<p>من أجل تحقيق التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الالتزام، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- إسناد مسؤولية التطوير المهني إلى شخص أو أشخاص يتحلون بالخبرة والصلاحيات الكافية والمناسبة في الجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ب- تطوير متطلبات كفاءة معدة بشكل مناسب لمختلف درجات الموظفين في رقابة الالتزام. مستمدة من دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-19 والتعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-23) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>59-43.</p> <p>ج- تطوير وتنفيذ خطة للتطوير المهني لموظفي رقابة الإلتزام بناء على تحليل يتناول بشكل كافٍ الاحتياجات المحددة ومتطلبات الكفاءة لمختلف درجات الموظفين. التعلم من أجل التأثير لمبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 43-55؛ دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات؛ صفحة 15-19</p> <p>د- أن تغطي خطة التطوير المهني والتدريب في مجال رقابة الإلتزام حسبما هو ملائم (فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة) ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1) التدريب الداخلي على معايير وإجراءات الرقابة للجهاز ذات الصلة. 2) التعلم بموقع العمل والإشراف/خطط التوجيه 3) التدريب المهني أو الأكاديمي/العضوية بالهيئات المهنية أو الأكاديمية ذات الصلة. 4) التطوير المهني المستمر <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المجال و: التواصل وإدارة أصحاب المصلحة

يحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 واحدًا من أهم الأهداف الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة وهو إظهار صلة الجهاز (أهميته) لأصحاب المصلحة. وعلى الأجهزة العليا للرقابة التواصل مع أصحاب المصلحة لضمان فهمهم لعمل الجهاز الرقابي ونتائجه. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تعزز معرفة وفهم أصحاب المصلحة لدور ومسؤوليات الجهاز باعتباره مراقب مستقل للقطاع العام (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:12). ويجب على الأجهزة العليا للرقابة تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة وتطوير استراتيجية

للتواصل معهم. وتتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالتواصل وإدارة أصحاب المصلحة في الأسلوب واللغة والشكل المستخدم لإشراكهم.

بالإضافة إلى المتطلبات المذكورة أعلاه، يلزم أن يسمح القانون أو اللوائح الوطنية للجهاز الأعلى للرقابة بأن يرفع تقاريره للسلطة التشريعية والجهات العامة الأخرى وأن ينشر أهم نتائج الرقابة الخاصة به. ويتم قياس هذه الجوانب في المجال (أ) بخصوص "الاستقلالية والإطار القانوني" (المؤشر 2 البعد (iii)). وبالمثل، يغطي المجال (ج) الخاص بـ "جودة الرقابة وإعداد التقارير" التواصل مع الجهة الخاضعة للرقابة خلال عملية الرقابة. وهتم المجال (و) بالتواصل مع أصحاب المصلحة على المستوى الاستراتيجي. ويتم قياس التواصل الداخلي في المجال (ب) بشأن "الاستراتيجية التنظيمية والتخطيط والمراقبة" (مؤشر الأجهزة العليا للرقابة - 6(ii)).

ويشمل أصحاب المصلحة الخارجيون للجهاز الأعلى للرقابة على سبيل المثال لا الحصر (توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة"):

- السلطة التشريعية: ولاسيما اللجنة التشريعية المسؤولة عن اعتماد الميزانية و/أو الإشراف على الوظائف الحكومية والتمويل العام.
- السلطة التنفيذية: المنظمات الحكومية وهذا يتضمن الوزارات (بما فيها وزارة المالية)/الجهات التنفيذية والهيئات.
- الجهات الخاضعة للرقابة.
- السلطة القضائية و/أو النيابة وجهات التحقيق
- الإعلام
- المواطنون/العامة
- مجموعات المصالح الخاصة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية
- الأكاديميون
- الهيئات المهنية والمعنية بوضع المعايير (على سبيل المثال الهيئات المهنية للمحاسبة).

مؤشرات الأداء

- المؤشر -24: التواصل مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- المؤشر -25: التواصل مع الاعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

المؤشر (SAI-24): التواصل مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

يُقيّم المؤشر -24 ممارسات التواصل التي كوّنها الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب المصلحة المؤسسيين. حيث على الأجهزة العليا للرقابة أن تتواصل معهم بكفاءة (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:6). وبصرف النظر عن نموذج الجهاز الأعلى للرقابة، يتواصل الجهاز مع هذه المؤسسات من خلال عمله بدرجة أكبر أو أقل. وينبغي على الجهاز أن يأخذ بزمام المبادرة للتواصل بشأن اختصاصاته وأنشطته بطريقة لا تخل باستقلاليته. ويمكن أن تُسهّل الممارسات الجيدة عمليات التواصل مع التقليل من المخاطر المحتملة. وسوف يسمح التواصل الفعال لأصحاب المصلحة من رؤية تقارير الجهاز على أنها ذات صلة بأعمالهم، كما سيسمح للجهاز بأن يكون أكثر استجابة للمخاطر الناشئة والسياسات المتغيرة.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) استراتيجية التواصل
- (ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التشريعية
- (iii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية
- (iv) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة وهيئات التحقيق.

(i) **استراتيجية التواصل:** حتى يتسنى للأجهزة العليا للرقابة الإبلاغ عن القيمة والفوائد التي تمتلكها في المجتمع عليها وضع استراتيجية للتواصل تتماشى مع الأهداف المرسومة في خطتها الاستراتيجية. وقد تشمل أغراض إستراتيجية التواصل الحصول على الدعم من صناع القرار ووسائل الإعلام والمواطنين لصالح دور الجهاز الأعلى للرقابة أو لتوضيح دوره حيثما وُجد احتمال لبس مع أدوار الهيئات الوطنية الأخرى. وينظر هذا البعد في التواصل الخارجي فقط (التواصل الداخلي تتم تغطيته في المجال ب في المؤشر SAI -6 "التواصل الداخلي"). وليس من الضروري أن تكون استراتيجية التواصل مضمنة في وثيقة واحدة حيث قد تدرج عناصرها في وثائق متعددة. ومع ذلك، ينبغي أن تحدد الاستراتيجية أصحاب المصلحة والفئات المستهدفة الذين يتعين على الجهاز التواصل معهم من أجل تحقيق أهدافه المؤسسية وأداء اختصاصه. كما ينبغي أن تنص الاستراتيجية صراحة على الرسائل الأساسية التي يرغب الجهاز في إيصالها والآليات التي سيتم استخدامها للقيام بذلك مثل تخصيص الموارد للتواصل والآليات التحليلية المحددة كتصنيف أصحاب

المصلحة والتحليل. وينبغي أن ترصد المؤشرات مدى التقدم نحو تحقيق أهداف استراتيجية التواصل من أجل تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية متى تطلب الأمر ذلك. وحتى يتسنى وضع وتنفيذ ومراقبة استراتيجية التواصل، فإن الجهاز يحتاج إلى موظفين مخصصين لهذه المهمة بما يتناسب مع حجم أنشطته.

(ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التشريعية: تعتبر السلطة التشريعية أحد أهم أصحاب المصلحة بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة حيث أنها تلعب دوراً هاماً في مساءلة السلطة التنفيذية عن استخدام الأموال العامة. ومن الأهمية بمكان أن تعتبر السلطة التشريعية الجهاز شريكاً قيماً وذا صلة في الإشراف على الإجراءات وعلى قرارات الإنفاق المتخذة من السلطة التنفيذية. وفي العديد من الدول، تعتمد كل من السلطة التشريعية والجهاز على بعضهما البعض عند أداء مهمة الإشراف. فيجب أن تعتمد السلطة التشريعية على الجهاز لتنفيذ فحص مفصل للحسابات العامة واستخدام الأموال العامة، ويمكن أن يتلقى الجهاز دعماً جيداً من السلطة التشريعية لمساءلة ممثلي السلطة التنفيذية. وتعد مقدرة السلطة التشريعية على التعامل والاستفادة من نتائج الجهاز أمراً ضرورياً بالنسبة لفاعلية الجهاز. وينبغي على الجهاز وضع استراتيجيات لمعالجة أي قيود على القنرات المحددة. وعادة ما تكون للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية علاقة أكثر بعداً (فتورا) مع السلطة التشريعية من النموذج البرلماني للأجهزة العليا للرقابة، إلا أن السلطة التشريعية تعد أيضاً صاحب مصلحة ذات صلة.

(iii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية: يبحث هذا البعد في التواصل الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة مع مؤسسات السلطة التنفيذية. وقد يضع هذا التواصل الاستراتيجي الأسس لكي يكون عمل الجهاز مهما وذا صلة بالنسبة للجهات الخاضعة للرقابة بحيث تقوم السلطة التنفيذية بإجراءات متابعة مناسبة ويتحقق التعاون الفعال من قبل الجهات الخاضعة للرقابة أثناء عملية الرقابة.

(iv) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة والتحقيق: يعتبر التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة وهيئات التحقيق بما في ذلك هيئات مكافحة الفساد أمراً مهماً حتى يمكن التحقيق أكثر في نتائج الرقابة ومباشرته من قبل المؤسسات القانونية لصالح النيابة حيثما كان ذلك مناسباً. وتمتلك بعض الأجهزة العليا للرقابة تفويضاً يمكنها من فرض عقوبات مباشرة بينما لا يمتلك البعض الآخر ذلك. وفي كلتا الحالتين، ينبغي إرساء علاقات عمل محددة بوضوح مع السلطة القضائية و/أو النيابة وهيئات التحقيق والمحافظة على هذه العلاقات.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) استراتيجية التواصل

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p> <p>توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة"</p> <p>منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطق بالإنجليزية (الأفرواسي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- وضع استراتيجية للتواصل و/أو مشاركة (التعامل مع) أصحاب المصلحة. توجيهات الإنتوساي (نشر وتعزيز قيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة: صفحة 4-5).</p> <p>ب- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة التواصل معهم من أجل تحقيق أهدافه المؤسسية. كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفرواسي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة صفحة 34-35</p> <p>ج- تحديد الرسائل الأساسية التي يرغب الجهاز الأعلى للرقابة في بعثها. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" صفحة 4</p> <p>د- تحديد الآليات والطرق المناسبة للتواصل الخارجي. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" الفصل 3-1 (على سبيل المثال أدوار ومسؤوليات موظفي الاتصالات المعنيين).</p> <p>هـ- توافق استراتيجية التواصل مع الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية</p> <p>و- المراقبة (الرصد) الدورية لتنفيذ استراتيجية التواصل. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" صفحة 4، الفصل 3-1.</p> <p>ز- التقييم الدوري "(....) لمدى اقتناع أصحاب المصلحة بأن الجهاز الأعلى للرقابة يتواصل بفعالية". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:12.</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (ج) وعلى الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التشريعية	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل مع السلطة التشريعية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- "تقديم تقرير سنوي (...) حول نتائجه للبرلمان" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 16:1</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>رقم 1</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 12</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 20</p> <p>توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة</p> <p>كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>ب- (...) تحليل تقارير الرقابة الفردية الخاصة به لتحديد <u>المحاور والنتائج المشتركة</u> والتوجهات والأسباب الجذرية وتوصيات الرقابة ومناقشة ذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين "المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:12 (أي بما في ذلك السلطة التشريعية حيثما كان مناسباً).</p> <p>ج- وضع <u>السياسات والإجراءات</u> بخصوص تواصله مع السلطة التشريعية بما في ذلك تحديد المسؤول عن هذا التواصل". كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة صفحة 69.</p> <p>د- <u>توعية</u> السلطة التشريعية بخصوص دور واختصاص الجهاز الأعلى للرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:12).</p> <p>هـ- " تطوير علاقات مهنية مع <u>اللجان التشريعية المعنية</u> (...) لمساعدتها في تحقيق فهم أفضل لتقارير واستنتاجات الرقابة واتخاذ الإجراء المناسب. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:12 راجع أيضاً المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 7:20).</p> <p>و- تزويد السلطة التشريعية - حيثما كان مناسباً - بإمكانية الوصول للمعلومات المتعلقة بعمل الجهاز الأعلى للرقابة في حينه (على سبيل المثال فيما يتصل بجلسات الاستماع البرلمانية المبنية على أساس عمليات رقابة الجهاز الأعلى للرقابة). (فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 3:12)</p> <p>ز- " تزويد (...) السلطة التشريعية - حيثما كان مناسباً - بالمعرفة المهنية في شكل <u>أراء خبرة</u> بما في ذلك التعليقات على مشاريع القوانين واللوائح المالية الأخرى". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 1:12)</p> <p>ح- <u>طلب التعقيبات</u> (التغذية الراجعة) من السلطة التشريعية - حيثما كان مناسباً - بشأن جودة وأهمية تقارير الرقابة الخاصة به. توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة" صفحة 21. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 6:20)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الدرجة = 3: المعيار (ج) وعلى الأقل خمسة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>
البعد (iii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية	
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p> <p>توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة</p> <p>كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفرواسي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل مع السلطة التنفيذية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- "عدم المشاركة" أو أن يرى على أنه يشارك بأي شكل من الأشكال في إدارة الجهة التي يراقبها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:10</p> <p>ب- توفير المعلومات العامة للجهات الخاضعة للرقابة بخصوص ما يمكنهم توقعه خلال الرقابة (على سبيل المثال، إعداد وتعميم التوجيهات بخصوص أهداف الجهاز الأعلى للرقابة والمبادئ التي تحكم العلاقات بين المدققين ومن يخضعون للرقابة) توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة صفحة 11</p> <p>ج- الدعوة الدورية لكبار الموظفين في السلطة التنفيذية لحضور الاجتماعات لمناقشة مواطن الاهتمام لكل من الجهاز الأعلى للرقابة والسلطة التنفيذية بما في ذلك الملاحظات المشتركة والتوجهات والأسباب الجذرية التي حددها الجهاز الأعلى للرقابة من خلال تحليل تقارير الرقابة الخاصة به. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3:12، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p> <p>د- <u>طلب التعقيبات</u> (التغذية الراجعة) من الجهات الخاضعة للرقابة بشأن جودة وأهمية تقارير الرقابة وعملية الرقابة. توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة" صفحة 21. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة، صفحة 69)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
	<p>البعد (iv) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة والهيئات المختصة بالتحقيق</p>
<p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12</p> <p>المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40</p>	<p>ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- أن تكون له سياسات وإجراءات سارية لكيفية التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة والهيئات المختصة بالتحقيق بخصوص نتائج الرقابة التي تكون مناسبة (ذات صلة) لهذه الجهات. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (على سبيل المثال، إذا كانت نتائج الرقابة تقتضي المتابعة من هذه المؤسسات أو - في حالة الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية - عندما تستوفي الأحكام معايير المضي قدما في نظام العدالة الجنائية)</p> <p>ب- تنفيذ أنشطة توعية لفائدة السلطة القضائية و/أو النيابة وهيئات التحقيق بخصوص دور واختصاص الجهاز الأعلى للرقابة وعمله. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:6 فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.</p> <p>ج- التواصل مع السلطة القضائية و/أو النيابة والهيئات المختصة بالتحقيق بخصوص دور الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القانونية التي تتم مباشرتها على أساس نتائج رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (أي الحد من مخاطر قيام الجهاز الأعلى للرقابة من إعاقة هذه العمليات عن طريق الخطأ من خلال أعمال الرقابة في الحالات التي قد تؤدي نتائج الرقابة إلى إجراءات قانونية).</p> <p>د- أن يمتلك نظاما ساريا لمتابعة الحالات التي أحالها الجهاز الأعلى للرقابة إلى السلطة القضائية و/أو النيابة والسلطات المختصة بالتحقيق. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة 12:1)</p> <p>هـ- حيثما كان الأمر ذا صلة، ينبغي أن يطبق الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات لتوثيق الرقابة تكون مصممة لضمان الالتزام بقواعد الإثبات المعمول بها. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40، صفحة 12، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1230 صفحة 15 (ويتعلق ذلك ببعض الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية حيث</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-24) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	<p>يخضع المراقبون للقوانين واللوائح التي تطلب منهم فهم ومتابعة إجراءات التوثيق الدقيقة المرتبطة بقواعد الإثبات. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1230 صفحة 15)</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>

المؤشر (SAI-25): التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني

يجب أن يُنظر للجهاز الأعلى للرقابة على أنه مصدر موثوق للآراء والتوجيهات المستقلة والموضوعية لدعم التغيير المفيد في القطاع العام (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 7:12). ويُقيّم هذا المؤشر ممارسات الجهاز في التواصل مع المجتمع وإطلاع العامة بدوره وعمله ونتائجه بالإضافة إلى مساهمته في تعزيز المساءلة في القطاع العام.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- (i) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع وسائل الإعلام
- (ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

(i) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع وسائل الإعلام: تُعتبر وسائل الإعلام واحدة من أهم قنوات التواصل مع العامة. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يحافظ الجهاز الأعلى للرقابة على علاقة فعالة بوسائل الإعلام من أجل زيادة النشر لنتائج أعمال الرقابة المهمة إلى أقصى حد ممكن. وينبغي أن تتوافق هذه العلاقة مع استراتيجية التواصل للجهاز و/أو الإطار القانوني.

ويجب على الجهاز إدارة التواصل مع وسائل الإعلام بشكل جيد. كما ينبغي إسناد مسؤولية التواصل وإدارة أصحاب المصلحة بشكل واضح. كما ينبغي أن يتحلى من يضطلعون بتلك الأدوار بمجموعة من المهارات المناسبة والخبرة والموارد اللازمة لتأدية واجباتهم. وحسب حجم الجهاز، يمكن أن يعني ذلك إتخاذ قرار يتراوح بين تكليف شخص مخصص للمسائل المتعلقة بالتواصل وصولاً إلى تكليف إدارات محددة تتحمل مسؤولية التواصل وإدارة أصحاب المصلحة. كما يجب أن يمتلك الموظفون المسؤولون عن التواصل وإدارة أصحاب المصلحة خط تبعية مباشر لقيادة الجهاز من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات على أعلى مستوى وتسهيل التواصل الداخلي.

(ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني: يزداد وعي المجتمع بمسؤوليته في مساءلة الحكومات. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة تعزيز هذا السلوك عن طريق التواصل المباشر مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وتطوير العلاقات معهم. وينبغي أن تكون جميع عمليات التواصل مصممة خصيصاً لجمهورها، وفي هذه الحالة، ينبغي أن تكون اللغة المستخدمة واضحة وسهلة. ويمكن أن تشمل الرسائل صوراً/رسومات أو أن تُبث عبر الراديو و/أو وسائل أخرى باللغات/اللهجات المحلية. وبالإضافة إلى نشر نتائج الرقابة، ينبغي على الجهاز العمل على تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة القطاع العام بشكل عام وذلك بهدف تعزيز الشفافية. ويمكن أن تشمل هذه المعلومات مسائل مثل المشتريات والدين العام والموارد الطبيعية ومعلومات عامة عن تنفيذ الميزانية.

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-25) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (i) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع وسائل الإعلام
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20	<p>بخصوص التواصل مع وسائل الإعلام:</p> <p>أ- خلال فترة المراجعة، عقد الجهاز الأعلى للرقابة مؤتمرات صحفية لإطلاق تقريره السنوي، وحيثما كان مناسباً التقارير الرئيسية الأخرى بما في ذلك تقارير رقابة الأداء. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 2-2</p> <p>ب- خلال فترة المراجعة، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة بيانات صحفية مع التقارير الرئيسية بما في ذلك تقارير رقابة الأداء حيثما كان مناسباً. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 2-2</p> <p>ج- خلال فترة المراجعة، تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع وسائل الإعلام المناسبة لنشر تقارير الرقابة، بما في ذلك تقارير رقابة الأداء حيثما كان مناسباً. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:20؛ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 41:300؛ توجيهات</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-25) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>توجيهات الإنتوساي</p> <p>"نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة"</p> <p>منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروساي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 2-2</p> <p>د- يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة نظاماً سارياً لمتابعة التغطية الإعلامية للجهاز الأعلى للرقابة والموضوعات التي تناولتها مهمات رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة: 51.</p> <p>هـ- <u>كلف</u> الجهاز الأعلى للرقابة فرداً أو أكثر مفوضون ومخولون بالتحدث مع وسائل الإعلام نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 1-3، 2-3</p> <p>و- يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة إجراءات سارية لمعالجة طلبات وسائل الإعلام، ويمتلك منسقا إعلاميا (جهة اتصال يتواصل معها الإعلام). توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 2-2-3</p> <p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: المعيار (ج) وعلى الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: لا يوجد معيار من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p>
البعد (ii) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع المواطنين ومع منظمات المجتمع المدني	
<p>المعيار الدولي</p> <p>للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 1</p> <p>المعيار الدولي</p> <p>للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 12</p> <p>المعيار الدولي</p> <p>للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>رقم 20</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، قام الجهاز الأعلى للرقابة خلال فترة المراجعة:</p> <p>أ- " بنشر اختصاصه للعموم " المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:12</p> <p>ب- بنشر ملخصات تقارير الرقابة سواء المكتوبة أو المبلغ عنها بطريقة أخرى لتسهيل فهم نتائج الرقابة الرئيسية من قبل المواطنين. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 8:20؛ توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة" 2-2</p> <p>ج- بتكوين اتصالات مع منظمات المجتمع المدني المعنية وتشجيعهم على قراءة تقارير الرقابة ومشاركة نتائجها مع المواطنين. توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة: 51.</p> <p>د- بتحفيز المواطنين على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالرقابة على القطاع العام</p>

المراجع الأساسية	المؤشر (SAI-25) البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
<p>توجيهات الإنتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة كتيب منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالانجليزية (الأفروساي) بشأن اتصالات الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>وبالجهاز الأعلى للرقابة خارج تقارير الرقابة. توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة 1-3</p> <p>هـ- بتوفير الفرص للمواطنين لتقديم المدخلات إلى و/أو المشاركة في عمل الجهاز الأعلى للرقابة دون الإخلال باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. (على سبيل المثال عن طريق وجود آليات سارية لاستلام المعلومات المتعلقة ببرامج الحكومة والاقتراحات الخاصة بتحسين الإدارة العامة والخدمات بما في ذلك القنوات الإلكترونية حيثما أمكن) توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة 3-2-4</p> <p>و- بالاستفادة الكافية من وسائل الإعلام الإلكترونية (مواقع الواب المؤسسية والنشرات الإخبارية عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي) طبقاً لثقافة البلد (أي حيثما يشيع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة تطوير وجوده وحضوره على الانترنت في هذا المجال). توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة 3-2-3</p> <p>ز- "ينبغي على الأجهزة العليا المساهمة في المناقشات المتعلقة بتحسينات القطاع العام دون المساس باستقلاليتها" (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12:7؛ توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة 3-2-3)</p> <p>ح- <u>بطلب التعقيبات (التغذية الراجعة)</u> من منظمات المجتمع المدني و/أو أفراد المجتمع بخصوص إمكانية الوصول إلى تقاريره والاستفادة من هذه التعقيبات لتحسينها في المستقبل. إرشادات الإنتوساي "توجيهات الإنتوساي "نشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة 4-2-3</p>
	<p>الدرجة = 4: جميع المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 3: على الأقل ستة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 2: على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p> <p>الدرجة = 1: على الأقل اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفى</p> <p>الدرجة = 0: أقل من اثنين من المعايير المذكورة أعلاه مستوفاة</p>

الملحق 1: تعريف الكلمات الأساسية

<p>الرقابة</p>	<p>بشكل عام، يمكن وصف رقابة القطاع العام الخارجية على أنها عملية نظامية للحصول على وتقييم دليل الإثبات بشكل موضوعي لتحديد مدى توافق المعلومات أو الأحوال الفعلية مع المعايير المقررة. تعتبر رقابة القطاع العام أمراً أساسياً؛ حيث تزود الجهات الرقابية والتشريعية المختصة بالحوكمة وعامة الجمهور بالمعلومات والتقييمات الموضوعية والمستقلة فيما يتعلق بإدارة وأداء العمليات أو البرامج أو السياسات الحكومية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 18:100).</p> <p>وبصفة عامة، يمكن تصنيف مهمات رقابة القطاع العام على أنها واحدة أو أكثر من بين الأنواع الثلاثة الرئيسية: مهمات رقابة البيانات المالية، مهمات رقابة الالتزام ومهمات رقابة الأداء. ويحدد هدف أية مهمة رقابة المعايير التي ستطبق. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 21:100).</p> <p>تتخذ الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية الرقابة القضائية. وفي أقسام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حيث يتم مناقشة الرقابة بمفهومها العام، يتم أيضاً تغطية أنشطة رقابة الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية. وتتعلق المؤشرات في المجال ج بشكل خاص إما بالرقابة المالية أو برقابة الأداء أو برقابة الالتزام أو بالرقابة القضائية (يرجى الإطلاع على تعريفات المصطلحات الواردة أدناه).</p>
<p>الجهة الخاضعة للرقابة</p>	<p>الكيان القانوني الذي يخضع لرقابة الجهاز الأعلى للرقابة.</p>
<p>المراقبون (المدققون)</p>	<p>الأشخاص المفوضون لإجراء مهمات الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 25:100)</p>
<p>معايير الرقابة</p>	<p>تعد المعايير بمثابة العلامات المرجعية المستخدمة لتقييم موضوع معين. وينبغي أن تتضمن كل مهمة من مهمات الرقابة معايير مناسبة لظروف هذه الرقابة. وقد تكون المعايير خاصة أو عامة، كما يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة بما في ذلك القوانين واللوائح والمعايير والمبادئ السليمة وأفضل الممارسات. (المعيار</p>

	<i>الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 27:100</i>
الانتهاء من تقرير الرقابة	عند قيام صناع القرار في الأجهزة العليا للرقابة (على سبيل المثال رئيس الجهاز الأعلى للرقابة) باعتماد التقرير.
رقابة الالتزام	تركز على مدى التزام موضوع معين بالمرجعيات المحددة كمعايير. ويتم إجراء رقابة الالتزام عن طريق تقييم مدى التزام الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات -من كافة الجوانب الجوهرية- بالصلاحيات التي تحكم الجهة الخاضعة للرقابة. وقد تتضمن تلك الصلاحيات القواعد أو اللوائح أو القرارات المتعلقة بالميزانية أو السياسة أو القوانين المقررة أو الأحكام المتفق عليها أو المبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك موظفي القطاع العام. <i>(المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 22:100)</i>
الثقافة	طريقة التفكير أو التصرف أو العمل المتبعة في مكان أو منظمة.
البعد (في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)	مكون من مكونات المؤشر. ويمكن أن تكون هناك أربعة أبعاد في كل مؤشر كأقصى تقدير. وتتضمن أغلب الأبعاد على عدد من المعايير. ويتم إسناد درجة كل بعد بشكل منفرد قبل تجميع درجات البعد في درجة كلية للمؤشر.
الاقتصاد والكفاءة والفعالية	يشير مبدأ الاقتصاد إلى تقليل تكاليف الموارد. ويجب توافر الموارد المستخدمة في الوقت المناسب وبجودة وكمية مناسبة وبأفضل الأسعار. ويقصد بمبدأ الكفاءة تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. وهي تتعلق بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات المقدمة من حيث الكم والكيف والتوقيت. ويتعلق مبدأ الفعالية بتلبية الأهداف المقررة وتحقيق النتائج المرجوة. <i>(المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 11:300)</i>
الرقابة المالية	تركز على تحديد مدى تقديم المعلومات المالية الخاصة بالجهة طبقاً لإطار العمل التنظيمي وإعداد التقارير المالية المعمول بها. ويتم تحقيق ذلك عن طريق الحصول على دليل رقابة مناسب وكافي لتمكين المدقق من التعبير عن رأيه بخصوص مدى خلو المعلومات المالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الخطأ أو الغش. <i>(المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 22:100)</i>
البيانات المالية	التمثيل الهيكلي للمعلومات المالية التاريخية بما في ذلك المتعلقة بالإيضاحات التي يقصد منها تعميم التزامات أو الموارد الاقتصادية عند نقطة معينة من الزمن أو

<p>التغييرات فيها لفترة معينة من الزمن طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية. وعادة ما تتكون الايضاحات ذات الصلة من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى. وفي العادة يشير مصطلح البيانات المالية إلى مجموعة كاملة من البيانات المالية وفق ما تحدده متطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به، ورغم ذلك فقد تشير إلى بيان مالي واحد (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1003)</p>	
<p>لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دور في مراقبة الإجراء الذي يتخذه الطرف المسئول استجابة للمسائل المثارة في تقرير الرقابة .وتركز المتابعة على ما إذا كانت الهيئة الخاضعة للرقابة قد تناولت المسائل المثارة بصورة كافية، بما في ذلك أية آثار أوسع. وقد يستدعي الإجراء غير الكافي أو غير المرضي من جانب الهيئة الخاضعة للرقابة قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإعداد تقرير آخر. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 51:100)</p>	<p>المتابعة</p>
<p>يشير مصطلح " رئيس الجهاز الأعلى للرقابة " إلى من تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات في الجهاز الأعلى للرقابة. ويعتمد هذا على نموذج الجهاز الأعلى للرقابة. بالنسبة للعديد من الأجهزة، مثل الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، يتم اتخاذ القرارات عن طريق عدد من الأعضاء مجتمعين. وفي هذا السياق، " يعرف بأنهم الأشخاص الذين توكل إليهم مهمة اتخاذ القرارات باسم الجهاز، ويعتبرون مسئولين عن هذه القرارات أمام جهات ثالثة، بمعنى أنهم أعضاء هيئة مشتركة لها حق القرار أو رئيس هيئة عليا للرقابة إذا كانت رئاسة هذه الهيئة موكلة لشخص واحد". (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 6:1)</p>	<p>رئيس الجهاز الأعلى للرقابة</p>
<p>يتكون إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من 25 مؤشراً ويتكون كل مؤشر من اثنين إلى أربعة أبعاد. يتم تجميع درجات الأبعاد الفردية في درجة مؤشر شاملة.</p>	<p>المؤشر (في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة)</p>
<p>(التقييم الذاتي للنزاهة): آلية لتقييم مدى ضعف وثبات الأجهزة العليا للرقابة أمام مخالفات النزاهة التي تتعرض لها، وقد تم تطوير هذه الآلية من قبل المحكمة الهولندية للرقابة.</p>	<p>انتوساينت</p>
<p>إن الغرض من الرقابة القضائية هو اتخاذ أحكام في شكل قرارات معينة: أوامر أو أحكام أو مراسيم على الذمة الشخصية والمالية للمحاسبين العامين. وفي بعض</p>	<p>الرقابة القضائية (لأجهزة العليا للرقابة)</p>

<p>ذات الاختصاص القضائي</p>	<p>الأحيان، ينتج عن الرقابة القضائية حكماً حول الذمة القانونية للمديرين الحكوميين من خلال قرارات جماعية وربما من خلال فرض عقوبات عليهم بسبب أي مخالفة. وتتضمن هذه الرقابة التحقق من الالتزام بالمعايير المعمول بها وكذلك تطبيق الإجراءات المتعارضة والمدونة كتابياً في القوانين والتشريعات. وتسمح الرقابة القضائية للجهاز الأعلى للرقابة بالتحقق من أن المديرين العموميين (بموجب نظام مسؤولية يحدده القانون والأنظمة) قد أدوا واجباتهم التي كلفوا بها والمنصوص عليها في القانون والتشريعات. وإذا لم يؤدوا واجباتهم، فإن المديرين العموميين يتحملون المسؤولية. وهذا الأمر يقتصر بشدة على الالتزام بالمهام المذكورة. لا توجد معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة مصممة للرقابة القضائية. لذلك تم تطوير المعايير على أساس الممارسات الجيدة المرتبطة بهذه العملية، من خلال مجموعة مرجعية الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية.</p>
<p>الاختصاص (التفويض)</p>	<p>يمثل الصلاحية الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة لأداء أعماله. ويمارس الجهاز الأعلى للرقابة مهمته المتمثلة في رقابة القطاع العام ضمن ترتيب دستوري محدد وبموجب وظيفته وتفويضه للذين يضمنان الاستقلالية والسلطة التقديرية الكافية في أداء واجباته. وقد يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مسؤولياته العامة في مجال رقابة القطاع العام وينص على أحكام أخرى بخصوص عمليات الرقابة والمهام الأخرى التي يجب أدائها. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 13:100)</p> <p>بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، يرجى الاطلاع على "المهمة".</p>
<p>خطاب الإدارة</p>	<p>يشار إليه كصيغة تقرير رقابة مستفيض. ويحدد المشكلات التي ليس من الضروري الإفصاح عنها في قسم رأي الرقابة، وتوفر نتائج المدقق وملاحظاته وتوصياته التي تم تسجيلها خلال عملية الرقابة.</p>
<p>الأهمية النسبية</p>	<p>الأهمية النسبية مهمة في جميع عمليات الرقابة. ويمكن أن يقال عن مسألة ما أنها ذات أهمية نسبية إذا كان من المرجح أن تؤثر معرفتها على قرارات المستخدمين المستهدفين. وقد يتعلق هذا التقدير ببند مفرد أو مجموعة من البنود معاً. وغالباً ما ينظر في الأهمية النسبية من حيث القيمة، غير أن لها جوانب كمية ونوعية أخرى. وتؤثر اعتبارات الأهمية النسبية على القرارات بخصوص طبيعة إجراءات الرقابة</p>

	وتوقيتها ومداهما وتقييم نتائج الرقابة. وقد تشمل الاعتبارات مخاوف أصحاب المصلحة، والمصلحة العامة، والمتطلبات التنظيمية، والآثار على المجتمع. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 41:100)
المهمة (لأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي)	بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، يعد مصطلح المهمة أوثق صلة من الاختصاص (التفويض). إذ لا تحصل هذه الأجهزة على اختصاص، فهي تقي بالمهام الممنوحة لها عن طريق النص التأسيسي.
رقابة الأداء	تركز على ما إذا كانت التدخلات والبرامج والمؤسسات تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجال للتحسين. ويفحص الأداء بالقياس إلى معايير مناسبة، ويتم تحليل أسباب الانحرافات عن تلك المعايير أو تحليل المشاكل الأخرى. ويهدف ذلك إلى الإجابة عن أسئلة الرقابة الرئيسية وتقديم التوصيات للتحسين. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 22:100)
رقابة الجودة	تصف مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها لضمان الجودة العالية لكل منتج من منتجات الرقابة. ويتم تنفيذها كجزء لا يتجزأ من عملية الرقابة. ولكي يكون نظام رقابة الجودة فعالاً، يتعين أن يكون جزءاً من استراتيجية وثقافة وسياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة. وبهذه الطريقة، ينبغي إدراج الجودة في صلب أعمال الجهاز الأعلى للرقابة وفي عملية إصدار تقاريره. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 2)
ضمان الجودة	عملية رصد مصممة لتزويد الجهاز الأعلى للرقابة بضمان معقول بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة ذات صلة وكافية وتعمل بكفاءة. وينبغي أن تتضمن عملية الرصد تقييم دوري لنظام رقابة جودة الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك عينة العمل المنجز على مدار العمل الذي نفذه الجهاز الأعلى للرقابة. وينبغي إسناد مسؤولية عملية الرصد إلى شخص (أشخاص) يتحلون بالخبرة المناسبة والكافية وبالصلاحية في الأجهزة العليا للرقابة والشخص المستقل، أي لم يشارك في العمل أو أي رقابة لجودة العمل. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40 صفحة 13)
التأكيد المعقول	يمكن أن يكون التأكيد إما معقولاً أو محدوداً. فالتأكيد المعقول مرتفع ولكنه ليس مطلقاً. ويعبر عن استنتاج الرقابة بصورة إيجابية مبنياً أن موضوع الرقابة، في رأي

	<p>المدقق، ملتزم أو غير ملتزم من جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية أو، حسب الحالة، أن معلومات موضوع الرقابة تقدم صورة صادقة وعادلة وفقاً للمعايير المعمول بها. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100:33).</p>
تقييم المخاطر	<p>يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل للمشاكل ومراجعتها عند اللزوم استجابة لنتائج الرقابة. تختلف طبيعة المخاطر المحددة وفقاً لهدف الرقابة. على المدقق مراعاة وتقييم مخاطر الأنواع المختلفة من أوجه القصور أو الانحرافات أو البيانات الخاطئة التي قد تحدث فيما يتعلق بموضوع الرقابة. ويجب مراعاة المخاطر العامة والخاصة على حد سواء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات تساعد على فهم الهيئة أو البرنامج وبيئته، بما في ذلك الضوابط الداخلية المعنية على المدقق تقييم استجابة الإدارة للمخاطر المحددة، بما في ذلك تنفيذها وتصميمها للضوابط الداخلية للتعامل مع تلك المخاطر. وتجب مراعاة تحديد المخاطر وتأثيرها على الرقابة طوال عملية الرقابة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100:46).</p>
الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة الرقابية	<p>يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بعض البلدان محكمة تتألف من قضاة، تتمتع بالسلطة على المحاسبين الحكوميين وغيرهم من الموظفين الحكوميين المسؤولين أمامها. وهناك علاقة مهمة بين هذه السلطة القضائية وخصائص رقابة القطاع العام. تتطلب الوظيفة القضائية من الجهاز الأعلى للرقابة أن يحرص على مساءلة كل من يكلف بالتعامل مع المال العام، وبهذا الخصوص، خضوعه للسلطة القضائية. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100:15).</p>
تقديم تقرير الرقابة	<p>إحالة/إرسال التقرير النهائي إلى الجهة التي ستتحمل مسؤولية دراسة التقرير واتخاذ الإجراء المناسب.</p>
دليل الرقابة الكافي والمناسب	<p>يجب أن تكون الأدلة كافية (كمياً) لإقناع شخص مطلع بأن النتائج معقولة ومناسبة (نوعياً) - أي ملائمة وصحيحة وموثوقة. (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100:49).</p>
النظام	<p>إجراء ثابت يضمن اتساق الممارسات في جميع أنحاء المنظمة على مدار الوقت.</p>

الملحق 2: قائمة المراجع

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

المراجع الأساسية:

المرجع	عنوان الوثيقة	جهة النشر	سنة النشر
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1	إعلان ليما	الإننتوساي	1977
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 10	إعلان المكسيك بخصوص استقلالية الأجهزة العليا للرقابة	الإننتوساي	2007
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12	قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداه الفارق في حياة الناس	الإننتوساي	2013
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 20	مبادئ الشفافية والمحاسبة	الإننتوساي	2010
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30	المدونة الأخلاقية	الإننتوساي	2016
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 40	رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة	الإننتوساي	2010
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100	المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام	الإننتوساي	2013
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 200	المبادئ الأساسية للرقابة المالية	الإننتوساي	2013
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 300	المبادئ الأساسية لرقابة الأداء	الإننتوساي	2013
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 400	المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام	الإننتوساي	2013

مراجع إضافية

2010	الإنتوساي	الموافقة على شروط تعيينات الرقابة	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1210
2007	الإنتوساي	الاعتبارات الخاصة -عمليات رقابة بيانات مالية محددة الغرض	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1800
2007	الإنتوساي	الاعتبارات الخاصة -عمليات رقابة بيانات مالية فردية أو عناصر معينة أو حسابات أو بنود البيانات المالية	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1805
2007	الإنتوساي	مهام إعداد التقارير بخصوص ملخص البيانات المالية	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 1810
2016	الإنتوساي PSC	معيار مراقبة الأداء (مسودة الإصدار المعتمد 2016)	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 3000
2016	الإنتوساي	دليل مراجعة النظراء	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5600
2004	الإنتوساي	إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام	إرشادات الإنتوساي حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي 9100

مصادر أخرى

عنوان الوثيقة	جهة النشر	سنة النشر
دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة.	لجنة بناء قدرات الإنتوساي	2007
التواصل. كتيب حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة	مكتب الرقابة السويدي الوطني / منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأفروسي)	2010
الممارسات الجيدة في دعم الأجهزة العليا للرقابة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2011
دليل الإحصائيات المالية الحكومية	صندوق النقد الدولي	2001

2013	مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة	توجيهات الإنتوساي "تشر وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة"
2010	لجنة بناء قدرات الإنتوساي	كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة. دليل الأجهزة العليا للرقابة
2012	لجنة بناء قدرات الإنتوساي	إدارة الموارد البشرية. دليل الأجهزة العليا للرقابة
2009	منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالانجليزية (الأفروسي)	إطار عمل بناء القدرات المؤسسية
2009	الرقابة الدولية ومجلس معايير الضمان	(المعيار الدولي بخصوص رقابة الجودة رقم 1)
2014	المحكمة الهولندية للرقابة	الإنتوساينت
2009	مبادرة تنمية الإنتوساي	استيعاب تأثير مبادرة تنمية الإنتوساي: دليل ممارسة الأجهزة العليا للرقابة
2016	شركاء إطار عمل المساءلة المالية والإنفاق العام	إطار عمل المساءلة المالية والإنفاق العام
2009	مبادرة تنمية الإنتوساي	التخطيط الاستراتيجي: كتيب الأجهزة العليا للرقابة
2013	الشبكة الأوروبية للمناظرات إطار التقييم المشترك الوطنية ومركز موارد إطار التقييم المشترك الأوروبي في الإيبا	إطار التقييم المشترك
2011	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	استخدام أنظمة الإدارة المالية العامة في البلاد. دليل ممارس

الملحق 3: ربط إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

يحدد الجدول التالي مبادئ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12 "قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداث الفارق في حياة الناس" لمؤشرات وأبعاد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الحكومة وجهات القطاع العام

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ	إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد
المبدأ رقم 1: المحافظة على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة	
1-1 على الأجهزة العليا للرقابة المالية أن تسعى جاهدة لتعزيز وتأمين والمحافظة على إطار عمل قانوني وتشريعي ودستوري فعال ومناسب	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 1- (i) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 3- (i)
2-1 تسعى الأجهزة العليا للرقابة المحافظة على استقلالية أعضاء ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة (المؤسسات الجماعية) بما في ذلك تأمين الحصانة القانونية والزمنية طبقاً للتشريعات المعمول بها تنجم عن الأداء العادي لمهامهم.	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 1- (i) المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 1- (iv)
3-1 تستعين الأجهزة العليا للرقابة باختصاصاتها وتقديرها في أداء مهامها والتزاماتها لتحسين الاستفادة من الأموال العامة.	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 2- (i)
4-1 على الأجهزة العليا للرقابة أن يكون لديها حق وصول غير مقيد لكافة المعلومات الضرورية وذلك من أجل الأداء المناسب لمسؤولياتها التشريعية.	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 2- (ii)
5-1 على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة استخدام حقوقها وواجباتها في إعداد التقرير عن أعمالها بشكل مستقل.	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 2- (iii)

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 2- (iii)	1-6 ينبغي أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية اتخاذ القرار بشأن محتوى وتوقيت تقاريرها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 (iii), الأجهزة العليا للرقابة 14- (iii), الأجهزة العليا للرقابة 17- (iii), الأجهزة العليا للرقابة 20- (iii)	1-7 يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن يكون لديها آليات مناسبة لمتابعة توصيات ونتائج الرقابة.
المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 1- (ii), (iii)	1-8 تسعى الأجهزة العليا للرقابة للمحافظة على استقلال إداري ومالي وموارد مالية ومادية وبشرية مناسبة.
المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 2- (i), (iii)	1-9 على الأجهزة العليا للرقابة إعداد تقرير بشأن أي مسألة يمكن أن تؤثر على قدرتها لأداء
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 3- (iv)	العمل طبقاً لاختصاصاتها و/أو الإطار التشريعي.
	المبدأ 2: تنفيذ عمليات الرقابة لضمان تحمل جهات القطاع العام والحكومة مسؤولية أداؤها للموارد العامة واستخدامها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --8 (i)	2-1 أ على الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهمات رقابة المعلومات المالية وغير المالية طبقاً
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --9 إلى الأجهزة العليا للرقابة 11	لاختصاصاتها والمعايير المهنية المعمول بها حيثما كان مناسباً.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --15 إلى الأجهزة العليا للرقابة 17	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --8 (ii)	2-1 ب على الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهمات رقابة الأداء طبقاً لاختصاصاتها والمعايير
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --12 إلى الأجهزة العليا	المهنية المعمول بها.

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
للرقابة -14	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --8 (iii)	2-1 ج على الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهمات رقابة الالتزام وفق المرجعيات المعنية طبقاً لاختصاصاتها والمعايير المهنية المعمول بها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --15 إلى الأجهزة العليا للرقابة -17	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --18 إلى الأجهزة العليا للرقابة -20	2-2 كما يجوز للأجهزة العليا للرقابة أداء أنواع العمل المختلفة - طبقاً لاختصاصاتها والمعايير المهنية المعمول بها - على سبيل المثال الرقابة القضائية أو التحقيق في استخدام الموارد العامة أو المسائل التي تكون فيه المصلحة العامة على المحك.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --20 (i)، (ii)، (iii)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --10 (i)، (ii)	2-3 تستجيب الأجهزة العليا للرقابة بشكل مناسب للمخاطر الفساد والاحتيال وسوء التصرف المالي طبقاً لاختصاصاتها والمعايير المهنية المعمول بها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (i)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16: (i)، (ii)، (iii)	
المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة -2 (iii)	2-4 على الأجهزة العليا للرقابة تقديم تقارير الرقابة إلى السلطة التشريعية أو إلى أي جهاز عام مسؤول حسب الاقتضاء طبقاً لاختصاصاتها والمعايير المهنية المعمول بها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 (i)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --14 (i)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --17 (i)	
	المبدأ 3: تمكين المكلفين بحوكمة القطاع العام من أداء مسؤولياتهم فيما يتعلق بالاستجابة لتوصيات ونتائج الرقابة واتخاذ الإجراء العلاجي المناسب.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة -10 (i)، (ii)	3-1 على الأجهزة العليا للرقابة أن تضمن التواصل الجيد مع من يخضعون للرقابة وأصحاب

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة -11 المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 إلى الأجهزة العليا للرقابة -14 المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16 (I)، (II) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --17 المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --19 (II)، (III) المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 إلى الأجهزة العليا للرقابة -25	المصلحة المعنيين الآخرين حسب الاقتضاء وأن تبقّهم على علم جيد خلال عملية الرقابة بالمسائل التي تنشأ من عمل الأجهزة العليا للرقابة.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --14 المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --17 المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 (II)، (III)	3-2 على الأجهزة العليا للرقابة -طبقاً لاختصاصاتها - تزويد السلطة التشريعية أو لجانها أو إدارة الجهات الخاضعة للرقابة والمجالس الحاكمة بالمعلومات الموضوعية وذات الصلة وفي الوقت المناسب
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 (II)، (III)	3-3 على الأجهزة العليا للرقابة تحليل تقارير الرقابة الفردية الخاصة بها لتحديد المحاور والنتائج المشتركة والتوجهات والأسباب الجذرية وتوصيات الرقابة ومناقشة ذلك مع أصحاب المصلحة الأساسيين.
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 (ii)	3-4 يتعين على الأجهزة العليا للرقابة -دون المساس باستقلاليتها - توفير المشورة بخصوص كيفية استخدام آراء ونتائج الرقابة إلى أقصى حد على سبيل المثال من خلال توفير إرشادات حول

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
	الممارسات الجيدة.
المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -24 (I)، (II)، (III)	3-5 ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة تكوين علاقات مهنية مع لجان الإشراف التشريعية ذات الصلة وإدارات الجهات الرقابية والمجالس الحاكمة لمساعدتها في الحصول فهم أفضل لتقارير واستنتاجات الرقابة واتخاذ إجراء مناسب.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 (iii)	3-6 ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة إعداد تقرير حسب الاقتضاء بخصوص متابعة الإجراءات المتخذة فيما يخص توصياتها.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --14 (iii)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --17 (iii)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --20 (iii)	
	المبدأ 4: إعداد التقارير بخصوص نتائج الرقابة ومن ثم تمكين العامة من تحميل جهات القطاع العام والحكومة المسؤولية.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --10 (iii)	4-1 على الأجهزة العليا للرقابة إبلاغ المعلومات الموضوعية بطريقة واضحة وبسيطة وباستخدام لغة يفهمها كافة أصحاب المصلحة.
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (iii)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16 (iii)	
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --19 (iv)	
المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25	
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (iv)	4-2 على الأجهزة العليا للرقابة توفير تقارير للعامة في الوقت المناسب
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 (ii)	

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --14 (ii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --17 (ii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --20 (ii) المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25	
المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25 (II)، (I)	
	3-4 على الأجهزة العليا للرقابة تسهيل الوصول إلى التقارير الخاصة بها على كافة أصحاب المصلحة باستخدام ادوات الاتصال المناسبة.

إبراز الأهمية للمواطنين والبرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
	المبدأ 5: التكيف مع البيئات المتغيرة والمخاطر الناشئة
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (I)، (II) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i) المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -24 (II)، (III)	1-5 على الأجهزة العليا للرقابة أن تكون على وعي بتوقعات أصحاب المصلحة وأن تلبيها حسب الاقتضاء في الوقت المناسب ودون المساس باستقلاليتها.
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (i) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i)	2-5 على الأجهزة العليا للرقابة-في سبيل تطوير برامج العمل الخاصة بها -الاستجابة حسب الاقتضاء للمسائل الأساسية التي تؤثر على المجتمع.
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i)	3-5 على الأجهزة العليا للرقابة تقييم المخاطر الناشئة والمتغيرة في بيئة الرقابة والاستجابة لها في

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --10 (I)، (II) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (I)، (II) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16 (i) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --24 (II)، (III)	الوقت المناسب على سبيل المثال عن طريق تعزيز آليات معالجة الفساد والاحتيال وسوء التصرف المالي.
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (I)، (III) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i)	4-5 على الأجهزة العليا للرقابة ضمان توافق توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة مع خطط الرقابة والأعمال والخطط الاستراتيجية حسب الاقتضاء.
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	5-5 على الأجهزة العليا للرقابة مواكبة المسائل ذات الصلة التي يتم مناقشتها في المنتديات الدولية والمحلية والمشاركة حسب الاقتضاء.
المجال ب -الأجهزة العليا للرقابة -3 المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i) المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 (II)، (III) المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	5-6 على الأجهزة العليا للرقابة وضع آليات لجمع المعلومات واتخاذ القرارات وإجراءات الأداء لتعزيز الأهمية لأصحاب المصلحة.
	المبدأ 6: التواصل مع أصحاب المصلحة بفاعلية
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة - 24 (VI)، (III)، (II)، (I) المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	6-1 على الأجهزة العليا للرقابة التواصل بطريقة تعزز من استيعاب ومعرفة أصحاب المصلحة بدور ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها مراقبا مستقلا للقطاع العام.
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	6-2 يجب على الأجهزة العليا للرقابة المساهمة في توعية أصحاب المصلحة بضرورة الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --11 (i), (ii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (i), (ii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16 (i), (iii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --19 (ii) المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -24 المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25	6-3 على الأجهزة العليا للرقابة التواصل مع أصحاب المصلحة لضمان فهم نتائج وعمل رقابة الأجهزة العليا للرقابة. 6-4 يتعين على الأجهزة العليا للرقابة التفاعل بشكل مناسب مع وسائل الإعلام من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين. 6-5 ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المشاركة مع أصحاب المصلحة والتعرف على أدوارهم المختلفة ودراسة وجهات نظرهم دون المساس باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (I)، (II) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (i) المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -24 المجال و, الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	6-6 على الأجهزة العليا للرقابة التقييم الدوري لمدى إيمان أصحاب المصلحة بأن الأجهزة العليا للرقابة تتواصل بفعالية المبدأ 7: أن تصبح مصدرا موثوقا لوجهات النظر الموضوعية والمستقلة والتوجيه لدعم التغيير

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة - المجال - المؤشر - البعد	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 12- المبدأ
	النفعي في القطاع العام
المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --9 إلى الأجهزة العليا للرقابة -20	7-1 يتعين أن يقوم عمل الأجهزة العليا للرقابة على حكم مهني مستقل وتحليل قوي وسليم
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	7-2 على الأجهزة العليا للرقابة المساهمة في الحوار بخصوص التحسينات في القطاع العام دون المساس باستقلالها
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -25 (ii)	7-3 باعتبارها شريك فاعل في مهنة رقابة القطاع العام الدولية والوطنية، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الاستعانة بمعرفتها ووجهات نظرها لتأييد إصلاحات القطاع العام على سبيل المثال في موطن الإدارة المالية العامة.
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -24 (I)، (II)	7-4 على الأجهزة العليا للرقابة أن تقيم بشكل دوري ما إذا كان أصحاب المصلحة يعتقدون أنها
المجال و، الأجهزة العليا للرقابة -26 (I)، (II)	فاعلة وتساهم في تحسينات القطاع العام.
المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (iv)	7-5 على الأجهزة العليا للرقابة التعاون على الصعيد الدولي داخل منظمة الإنتوساي ومع المنظمات المهنية المعنية الأخرى من أجل تعزيز دور مجتمع الأجهزة العليا للرقابة في معالجة القضايا العالمية المتعلقة برقابة القطاع العام والمحاسبة والمساءلة

ان تصبح منظمات يحتذى بها عن طريق القيادة بالمثال

المجال - المؤشر - البعد	المبدأ
-------------------------	--------

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
المبدأ 8: ضمان الشفافية والمساءلة المناسبة للأجهزة العليا للرقابة	
1-8 على الأجهزة العليا للرقابة أداء مهامها بطريقة تقرر المساءلة والشفافية وحوكمة القطاع العام الرشيدة.	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 1- (iii) المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 3- والأجهزة العليا للرقابة - 4 المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 7- (i) المجال ج المجال د المجال و
2-8 على الأجهزة العليا للرقابة الإعلان عن اختصاصها ومسؤولياتها ومهمتها وإستراتيجيتها	المجال أ- الأجهزة العليا للرقابة 3- (iii)
3-8 حسب أحوالها، على الأجهزة العليا للرقابة استخدام معايير الرقابة والعمليات والوسائل التي تتسم بالموضوعية والشفافية وتعريف اصحاب المصلحة بالمعايير والوسائل المستخدمة.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 3- (iv) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 9- (i) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 10- (iii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 12- (i) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 13- (iii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 15- (i) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 16- (iii) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 18- (i) المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة 19- (iv)

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
4-8 يتعين على الأجهزة العليا للرقابة إدارة عملياتها بطريقة اقتصادية وتتسم بالكفاءة والفعالية طبقاً للقوانين السارية واللوائح والإبلاغ عن هذه المسائل بشكل علني.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4
	المجال د, الأجهزة العليا للرقابة -21
5-8 تخضع الأجهزة العليا للرقابة للتدقيق الخارجي المستقل بما في ذلك الرقابة الخارجية لعملياتها وإتاحة هذه التقارير لأصحاب المصلحة.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (iii)
	المجال د, الأجهزة العليا للرقابة -21 (i)
المبدأ 9: ضمان الحوكمة الرشيد للأجهزة العليا للرقابة	
1-9 على الأجهزة العليا للرقابة تبني والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإعداد التقارير بشأنها بشكل مناسب.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -21 (I)، (II)
2-9 على الأجهزة العليا للرقابة إخضاع أدائها للمراجعة المستقلة على سبيل المثال مراجعة النظراء.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (I)، (II)، (III)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -6
	المجال د, الأجهزة العليا للرقابة -22
	المجال هـ, الأجهزة العليا للرقابة -22, الأجهزة العليا للرقابة -
	23 (i)
4-9 يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تقييم المخاطر التنظيمية على أساس منظم وإتمام ذلك من	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (I)، (II)، (III)

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
خلال مبادرات إدارة المخاطر التي تمت مراقبتها بانتظام وتنفيذها بشكل مناسب على سبيل المثال من خلال مجموعة عمل رقابة داخلية موضوعية بشكل مناسب.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (ii)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -7 (I)، (II)
المبدأ 10: الالتزام بمدونة الأخلاقيات المهنية للجهاز الأعلى للرقابة.	
10-1 على الأجهزة العليا للرقابة تطبيق مدونة أخلاقية تتناغم مع اختصاصها وتناسب أحوالها على سبيل المثال مدونة الأخلاقيات المهنية للإنبوساي.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (i)
10-2 على الأجهزة العليا للرقابة تطبيق معايير أخلاقية ونزاهة رفيعة وفق ما تنص عليه مدونة السلوك.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --10 (i)، الأجهزة العليا للرقابة -13 (i)، الأجهزة العليا للرقابة -16 (i)، الأجهزة العليا للرقابة -19 (i)
10-3 على الأجهزة العليا للرقابة وضع إجراءات وسياسات مناسبة لضمان الوعي بمتطلبات مدونة الأخلاقيات المهنية داخل الأجهزة العليا للرقابة والالتزام بها.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (I)، (II)، (III)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -6 (i)
10-4 على الأجهزة العليا للرقابة نشر قيمها الأساسية والالتزام بالأخلاقيات المهنية.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -3 (iii)، الأجهزة العليا للرقابة -4 (i)
10-5 على الأجهزة العليا للرقابة تطبيق قيمها الأساسية والالتزام بالأخلاقيات المهنية في كافة جوانب عملها حتى تصبح مثالا يحتذى به.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4 (I)، (II)، (III)، (VI)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -6 (i)
المبدأ 11: تسعى جاهدة لتحقيق الجودة والتميز في تقديم الخدمة	
11-1 ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة وضع السياسات والإجراءات المقررة لتعزيز الثقافة الداخلية	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة -4

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
التي تعرف الجودة على أنها أمراً أساسياً في تأدية كافة جوانب عمل الأجهزة العليا للرقابة.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 5-(II)، (III)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 6-(i)
11-2 ويجب أن تقتضي كافة إجراءات وسياسات الأجهزة العليا للرقابة من كافة الموظفين والأطراف التي تعمل نيابة عن الأجهزة العليا للرقابة الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 4-(i)
	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 5-(i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --10 (i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --16 (i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --19 (i)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --9 (ii)، الأجهزة العليا للرقابة 12-(ii)، الأجهزة العليا للرقابة 15-(ii)، الأجهزة العليا للرقابة 18-(ii)
11-3 تنص إجراءات وسياسات الأجهزة العليا للرقابة على أن تضطلع الأجهزة العليا للرقابة بالعمل المختصة بأدائه.	الأجهزة العليا للرقابة -3.3, PR, sections c)
	المجال هـ، الأجهزة العليا للرقابة -23
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --9 (ii)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --13 (ii)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --15 (ii)
	المجال ج - الأجهزة العليا للرقابة --18 (ii)
11-5 يجب أن تعزز إجراءات وسياسات الأجهزة العليا للرقابة اتساق جودة أعمالها ويجب أن تنص	المجال ب - الأجهزة العليا للرقابة 4-(iii)، الأجهزة العليا

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
على مسؤوليات الإشراف والمراجعة.	للمراقبة 5-
	المجال ج - الأجهزة العليا للمراقبة --9 (I)، (II)
	المجال ج - الأجهزة العليا للمراقبة --12 (I)، (III)
	المجال ج - الأجهزة العليا للمراقبة --15 (I)، (III)
	المجال ج - الأجهزة العليا للمراقبة --18(i),(iii)
11-6 على الأجهزة العليا للمراقبة أن تضع عملية رصد تضمن أن يكون نظام رقابة جودة الأجهزة العليا للمراقبة ذي صلة وكافي ويعمل بفعالية.	المجال ب - الأجهزة العليا للمراقبة 4- (iv)
	المجال ب - الأجهزة العليا للمراقبة 5-(iii)
المبدأ 12: بناء القدرات من خلال تعزيز التعلم وتبادل المعرفة	
12-1 على الأجهزة العليا للمراقبة أن تشجع التطوير المهني المستمر الذي يساهم في تميز المنظمة والفريق والأفراد.	المجال هـ، الأجهزة العليا للمراقبة 23-
	المجال هـ الأجهزة العليا للمراقبة 23-
12-2 على الأجهزة العليا للمراقبة امتلاك استراتيجية تطوير مهنية بما في ذلك التدريب القائم على الحدود الدنيا من المؤهلات والخبرة والكفاءة المطلوبة لتنفيذ العمل.	المجال هـ الأجهزة العليا للمراقبة 23-
	المجال هـ الأجهزة العليا للمراقبة 23-
12-3 على الأجهزة العليا للمراقبة أن تسعى جاهدة لضمان تحلي موظفيها بالكفاءات المهنية ومساندة الزملاء والإدارة لأداء عملهم.	قسم تقرير أداء الأجهزة العليا للمراقبة - (ج)
	قسم تقرير أداء الأجهزة العليا للمراقبة - (ج)
12-5 على الأجهزة العليا للمراقبة الاعتماد على عمل الآخرين بما في ذلك الأجهزة النظرية والإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية ذات الصلة.	
12-6 على الأجهزة العليا للمراقبة أن تسعى جاهدة للتعاون مع مهنة الرقابة من أجل تعزيز المهنة.	المجال و الأجهزة العليا للمراقبة 25- (ii)

المبدأ	المجال - المؤشر - البعد
7-12 على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى جاهدة للمشاركة في أنشطة الإنتوساي وبناء الشبكات مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى والمؤسسات ذات الصلة لمواكبة الأمور الناشئة وتعزيز تبادل المعرفة بغرض الاستفادة من الأجهزة العليا للرقابة الأخرى.	قسم تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة - (ج)